

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة تخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة ومالية

الموضوع:

دراسة إمكانية القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية (المنطقة الصناعية برج بوعرييج)

تحت إشراف الأستاذة:

رشيدة بوبريت

من إعداد الطالب:

يوسف جراردة

فترة التبرص من 2016/03/02 الى 2016/04/03

السنة الجامعية: 2015-2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة - الجزائر -

مذكرة تخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة ومالية

الموضوع:

دراسة إمكانية القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية (المنطقة الصناعية برج بوعريج)

تحت إشراف الأستاذة:

رشيدة بوبريت

من إعداد الطالب:

يوسف جراردة

السنة الجامعية: 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

اللهم علمنا بما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

وبعد:

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة، فك الحمد ربي حتى ترضى

يسعدني ويشرفني وبكل تواضع أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير

وعظيم الامتنان الى جدتي أستاذتي بوبريت رشيدة

التي تكرمت بالإشراف على هذه الدراسة، والتي لم تبخل علينا

بتوجيهاتها وإرشاداتها لنا فكانت نعم الانسان التي مدت يد العون والنصح

والمساعدة والتي ارجو من الله أن يمدّها ويمتّعها بالصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة المناقشين و المدرسين

والى امي في المدرسة الاستاذة كمال لإثرائها بالنصح والارشاد

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لكل الطلبة والأصدقاء الذين وقفوا

معي ورافقوني طوال مشواري الدراسي.

وخالص الشكر والعرفان لكل من ساهم ولو بكلمة في إنجاز هذه الدراسة.

الإهداء

اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن عمل لا يرفع وقلب لا
يخشع ودعاء لا يسمع.

إلى من كان رضاها منيرا لدربي ومصدر سعادتي,,,,,

أمي الحبيبة، أبي العزيز.

إلى مصدر عزتي وقرّة عيني,,,,,,,,,,,,,

إخوتي وأخواتي إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

فهرس المحتويات

I	الاهداء
II	شكر وتقدير
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الاطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
1	تمهيد
2	المبحث الأول: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية
2	المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية
2	الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية
4	الفرع الثاني: مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية
9	المطلب الثاني: أسباب تبني المؤسسات الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية
9	الفرع الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية
10	الفرع الثاني: أسباب ودوافع تبني المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية
13	المطلب الثالث: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية
13	الفرع الأول: مفهوم المعيار (معيار ايزو 26000) واهدافه
15	الفرع الثاني: مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية
18	المبحث الثاني: ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
18	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
18	الفرع الأول: نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
20	الفرع الثاني: تعريف و أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

المطلب الثاني: اتجاهات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والهدف منها	22.....
الفرع الأول: اتجاهات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية و مداخلها	22.....
الفرع الثاني: أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	24.....
المطلب الثالث: معوقات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	26.....
الفرع الأول: مشكلة نطاق وأبعاد المسؤولية الاجتماعية	26.....
الفرع الثاني: مشكلة قياس التكاليف و العوائد الاجتماعية	28.....
المطلب الأول: مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية	30.....
الفرع الأول: أنشطة خاصة بالموارد الطبيعية	31.....
المطلب الثاني: مجال الموارد البشرية ومجال المساهمات المنتج أو الخدمة	31.....
الفرع الأول: مجال الموارد البشرية	31.....
الفرع الثاني: مجال مساهمات المنتج أو الخدمة	32.....
المطلب الثالث: مجال المساهمة العامة	33.....
خلاصة الفصل الأول	34.....
الفصل الثاني: القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	35.....
تمهيد	35.....
المبحث الأول: نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	36.....
المطلب الأول: ماهية نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	36.....
الفرع الأول: تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	36.....
الفرع الثاني: مكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	37.....
المطلب الثالث: متطلبات وخطوات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	40...
الفرع الأول: متطلبات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	40.....
الفرع الثاني: خطوات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	42.....

المبحث الثاني: القياس المحاسبي لتكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية.....	43
المطلب الأول: عموميات حول القياس المحاسبي.....	43
الفرع الأول: مفهوم عملية القياس.....	43
الفرع الثاني: أركان القياس المحاسبي و قيوده.....	44
المطلب الثاني: معايير و أساليب قياس الأداء.....	47
الفرع الأول: المعايير المعتمدة في القياس.....	47
الفرع الثاني: أساليب القياس المحاسبي.....	48
المطلب الثالث: قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.....	50
الفرع الأول: التكاليف الاجتماعية وقياسها.....	50
الفرع الثاني: المنافع الاجتماعية وقياسها.....	51
المبحث الثالث: الاطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي و الشفافية عن الأنشطة الاجتماعية.....	52
المطلب الأول: أساسيات حول الإفصاح المحاسبي و الشفافية عن الأنشطة الاجتماعية.....	52
الفرع الأول: مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.....	52
الفرع الثاني: مفهوم وأهمية الشفافية.....	55
الفرع الأول: أهداف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....	57
الفرع الثاني: أشكال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....	57
المطلب الثالث: نماذج وأليات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....	59
الفرع الأول: نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....	59
الفرع الثاني: أليات و أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....	62
خلاصة الفصل الثاني.....	66
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.....	67
المبحث الأول: الجوانب المنهجية للدراسة و عرض نتائج الدراسة.....	68

75.....	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة.....
87.....	المبحث الثاني: اختبار صدق و ثبات الاستبيان.....
87.....	المطلب الأول: اختبار صدق الاستبيان.....
94.....	المطلب الثاني: اختبار ثبات الاستبيان.....
95.....	المبحث الثالث: تحليل فقرات محاور الدراسة واختبار صدق الفرضيات.....
95.....	المطلب الأول: تحليل فقرات و نتائج محاور الدراسة.....
103.....	المطلب الثاني: اختبار صدق الفرضيات.....
106.....	خلاصة الفصل الثالث.....
110.....	الخاتمة العامة.....
115.....	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	أفضل 10 شركة عالمية تقوم بأنشطة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لعام 2015	12
2-1	معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعية للشركة اتجاه العاملين	14
3-1	معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء	15
4-1	معايير قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعي للشركة اتجاه المجتمع وحماية البيئة	16
1-3	مقاييس الاجابة على الفقرات	66
2-3	جرد المؤسسات والأراضي المجزأة بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج	68
3-3	توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج حسب القطاعات	69
4-3	توزيع العينة المدروسة حسب متغير السن	70
5-3	توزيع العينة المدروسة حسب متغير المؤهل العلمي.	71
6-3	توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي	72
7-3	توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة	73
8-3	توزيع العينة المدروسة حسب سنوات الخبرة	74
9-3	توزيع العينة المدروسة حسب عدد الدورات التي التحقت بها	75
10-3	نتائج الدراسة حول مدى إدراك عناصر العينة لمعنى المسؤولية الاجتماعية	76
11-3	نتائج الدراسة حول آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	77
12-3	نتائج الدراسة حول القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	78
13-3	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	80
14-3	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	82

83	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	15-3
85	الاتساق الداخلي للمحاور مع المحور الكلي	16-3
86	ثبات الاستبيان	17-3
87	الدلالات الاحصائية لإجابات المبحوثين حول ماهية المسؤولية الاجتماعية	18-3
89	الدلالات الاحصائية لإجابات المبحوثين حول آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	19-3
90	الدلالات الاحصائية لإجابات المبحوثين حول القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.	20-3
91	مصفوفة الارتباط بين محاور الدراسة	21-3
92	اختبار صدق الفرضيات	22-3

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
08	هرم كروول Carroll للمسؤولية الاجتماعية	1-1
18	مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عبر الزمن	2-1
68	جرد المؤسسات والأراضي المجزأة بالمنطقة الصناعية برج بو عريريج	1-3
70	توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بو عريريج حسب القطاعات	2-3
71	توزيع عناصر العينة حسب مؤهل السن	3-3
72	توزيع عناصر العينة حسب المؤهل العلمي	4-3
72	توزيع عناصر العينة حسب التخصص العلمي	5-3
73	توزيع عناصر العينة حسب الوظيفة	6-3
74	توزيع عناصر العينة حسب سنوات الخبرة	7-3
75	توزيع عناصر العينة حسب عدد الدورات	8-3

قائمة الملاحق

العنوان	رقم الملحق
شركة Scovill Manuf .Comp - تقرير العمل الاجتماعي	01
نموذج Linowes شركة-تقرير النشاط الاجتماعي - الاقتصادي.	02
نموذج Ester تقرير التأثير الاجتماعي -شركة.....	03
نموذج seidler تقرير الدخل الاجتماعي	04
تقرير الدخل الاجتماعي للمنشآت الهادفة للربح	05
نموذج عبد المجيد حساب الأرباح والخسائر (المالي - الاجتماعي)	06
الاستبيان	07

مقدمة عامة

مقدمة عامة

أدت الثورة الصناعية بأوروبا في القرن الثامن عشر (18) إلى إحداث تطورات كبيرة في الأنظمة الاقتصادية بشكل متتالي ومهم لدول العالم الصناعي، وما كان لها من نتائج على اقتصاديات العالم من خلال توسع نشاط المشروعات على الصعيد المحلي والدولي، وهو ما يعني الانتشار والنمو وكثرة الفروع، ولقد تطورت هذه المشروعات لتصبح كيانات اقتصادية ضخمة (الشركات المتعددة الجنسيات) تتحكم بالموارد الطبيعية والبشرية، الأمر الذي أدى إلى زيادة التأثير على المجتمع سواء كان التأثير إيجابياً أو سلبياً.

ومن الآثار السلبية التي افرزتها هذه الكيانات الضخمة على البيئة والإنسان معا هي التلوث البيئي ونفاذ المصادر الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى الاضرار بالمجتمع ككل.

ونتيجة لذلك فقد زاد الطلب على الحلول التي تؤدي إلى التقليل أو الحد من هذه الآثار السلبية، والتي من أبرزها مجال المحاسبة التي كانت لا بد عليها أن تخرج من إطارها التقليدي في رصد الأحداث، والتقارير عنها إلى الأخذ بعين الاعتبار قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال جراء الآثار الاجتماعية، والبيئية الناتجة عن أداء تلك المنشآت، وحيث أن المسؤولية الاجتماعية هي مزيج من الإذعان للأنظمة والقوانين ومن إدراك المنشأة لمسئولياتها تجاه المجتمع وأصحاب المصالح فيها بشكل يحقق التوازن ما بين الأهداف الاقتصادية، ومسئولياتها الاجتماعية، فقد ظهر في علم المحاسبة موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والذي يعد من الموضوعات الحديثة نسبياً في مجال تطور علم المحاسبة.

وقد ورد مصطلح المحاسبة الاجتماعية لأول مرة في عام 1923 حين أشار شلدون، Sheldon إلى أن مسؤولية أي منظمة بالدرجة الأولى هي مسؤولية اجتماعية، وإن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم، وتستوفي، مسؤولياتها الاجتماعية عند أداء وظائفها، وحيث أن أي تطور في المحاسبة يستلزم أن يتبعه تطور موازي له في مهنة المراجعة، لذا فقد نشأ عن ظهور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة مسؤولية اجتماعية لمهنة المراجعة، وذلك لمسايرة التطورات التي طرأت في مجال علم المحاسبة والذي يتطلب من مهنة المراجعة الخارجية توسيع، وتحسين خدماتها لتشمل المراجعة الاجتماعية والاستجابة السريعة لما يطرأ من تطورات في مجال علم المحاسبة.

أولاً- مشكلة الدراسة

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة لازدياد المنفرد في حجم وقرارات الشركات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، مما أدى إلى الاهتمام بها من قبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية والجهات الاكاديمية ولما كان الاطار الفكري المحاسبي يعاني من القصور لعدم قدرته على تقديم اجابات محددة لعدد من المشاكل التي تواجه المحاسب مثل قياس التكلفة والعائد الاجتماعي، إذا فإن الاشكالية الرئيسية لموضوع البحث هي:

ما إمكانية تطبيق القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وينبثق عن هذه الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

* ما هي الآليات الكفيلة بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

* كيف يتم قياس تكاليف وايرادات الأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

* كيف يتم الافصاح عن الأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

ثانياً- فرضيات الدراسة: سنحاول تقديم إجابات أولية للتساؤلات السالفة الذكر كما يلي:

* هناك صعوبات في تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك لعدم وجود تشريعات وقوانين تلزم هذه المؤسسات بالافصاح عن أدائها الاجتماعي من جهة، وإلى أن النظام المحاسبي المطبق في هذه المؤسسات غير قادر على قياس هذا الأداء.

* يتم قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية نقداً بالاعتماد على التكلفة المثبتة في الوثائق المبررة.

* تفصح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن أدائها الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير التقليدية وذلك بطريقة تضمن وصولها إلى كافة المستفيدين منها دون تحيز إلى جهة معينة.

ثالثا- أسباب اختيار الموضوع: قمنا باختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

* يعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية من أهم القضايا التي تسعى معظم الوزارات إلى إيجاد أطر نظرية وتطبيقية لها.

* توفر الرغبة والدافع الشخصي لدراسة موضوع القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

* الرغبة المتزايدة من طرف المؤسسات الاقتصادية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من الانشغالات الراهنة لهذه المؤسسات.

* يعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة خاصة في المؤسسات الوطنية والتي تتميز بالنقص من حيث المراجع، لذلك ارتأينا تدعيم أو تغطية هذا النقص من الجانب النظري والميداني وإثراء المكتبة بالمعلومات.

رابعا- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

* التعرف على واقع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.

* الوقوف على مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمجالات المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها.

* محاولة لمعرفة مدى ادراك المسيرين في المؤسسات لمجالات المسؤولية الاجتماعية.

* محاولة طرح أفكار جديدة من أجل تحسين العلاقة بين المؤسسة والمجتمع (علاقة المؤسسة بالمجتمع الذي تنتمي إليه من خلال مسؤولياتها الاجتماعية).

* محاولة توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى القائمين على إدارة المؤسسات الاقتصادية.

خامسا - أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

* الاهتمام بالمسؤولية من قبل المؤسسات الجزائرية يساهم في تحسين الرفاهية للمجتمع الجزائري والحد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة والفقر والتلوث البيئي.

* وتتجلى أهمية الدراسة كونها جاءت كنظرة شاملة عن المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت بمثابة ثقافة جديدة في مجتمعاتنا حيث أن هناك انتقادات في الوقت الحاضر توجه للمؤسسات بسبب فشلها في الاهتمام بمسؤولياتها الاجتماعية وهناك من يؤكد أن نجاح المؤسسات سوف يعتمد على ما تستطيع أن تقدمه لحل مشكلات التلوث (الماء، الهواء،...)، ووسائل السلامة في المنتج للخدمات المقدمة للمجتمع ومستوى ظروف العمل للعاملين ومستوى المعيشة...، ولكن كثيرا من المسيرين أصبحوا يدركون حقيقة أن نجاح مؤسساتهم يعتمد على الطريقة التي يتعاملون بها مع مجتمعاتهم أي قدرتهم على التكيف مع مجتمعهم ومما يزيد من أهمية البحث أن النتائج التي يمكن الوصول إليها قد تفتح افقا جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية مما يزيد من أهمية الراسة كونها من المواضيع الجديدة.

سادسا: صعوبات الدراسة: لقد اعترضتنا خلال إنجاز هذه الدراسة الصعوبات التالية:

* قلة الكتب والمراجع الخاصة بموضوع الدراسة.

* قصر المدة الممنوحة لإنجاز هذه الدراسة.

* صعوبة إيجاد مكان أو مؤسسة لإجراء الدراسة الميدانية.

سابعا - منهج الدراسة

إن طبيعة الدراسة كثيرا ما تفرض على الباحث اتباع منهج معين حسب الاهداف التي يصبوا إلى تحقيقها لذلك اعتمدنا في دراستنا وتحليلنا لموضوع البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ويعرف أنه أسلوب أو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى الاحاطة بالظاهرة ووصفها من حيث حجمها أو أسبابها أو أشكالها...، حيث أن الدراسة تحوي على جانبين أساسيين هما: الجانب النظري الذي اعتمدنا فيه على الكتب والبحوث والدراسات التي كتبت في الموضوع، والجانب الميداني الذي اعتمدنا فيه على توزيع الاستبيان ومن ثم عرض نتائج هذا الاستبيان وتحليلها.

ثامنا - أدوات الدراسة: سنحاول إنجاز بحثنا هذا من خلال عدة أدوات نذكر منها:

* المراجع مثل الكتب والمذكرات.

* الأدوات الاحصائية (الجدول، الرسومات...).

* أدوات الاقتصاد القياسي.

* البرامج الاحصائية.

تاسعا - حدود الدراسة:

1- حدود المصطلحات:

تم استخدام مصطلح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع وآليات تطبيقها وقياس الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه كمتغيرات مستقلة.

2- الحدود الزمانية: حيث أجريت الدراسة خلال الموسم الجامعي 2015/2016.

3- الحدود المكانية: حيث اقتصرَت الدراسة على ولاية برج بوعريريج وبالضبط في المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في المنطقة الصناعية لهذه الولاية.

عاشرا - الدراسات السابقة:

1- الدراسات باللغة العربية:

* دراسة الطاهر خامرة، وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة،

المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، تخصص اقتصاد وتسيير بيئة وتطرق هذه الدراسة إلى سبل التي تمكن المؤسسة من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق المسؤولية البيئية والاجتماعية

* دراسة (نوفان حامد محمد العليمات) بعنوان: القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

هدفت الدراسة إلى وضع إطار عام مقترح لقياس التكاليف الاجتماعية، وبيان أهمية قياس هذه التكاليف لتحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية لشركة مصفاة البترول الأردنية والشركات المماثلة لها، وقد نتج عن الدراسة العلمية انه لا يوجد تطبيق فعلي (قياس وإفصاح) للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة المذكورة، وأن النظام الحالي لمحاسبة التكاليف في الشركة يكتفي بحصر وحساب عناصر التكاليف المرتبطة بنشاط الشركة دون الأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية، مما يؤثر في النتائج وبيانات التكاليف للنشاط، وعلى اتخاذ القرارات، وأن الشركة موضع الدراسة تلوث البيئة بحد أعلى من المستويات المسموح بها، مما يؤدي إلى الاضرار بالعاملين، المجتمع، الغلاف الجوي، هدر للطاقات الانتاجية الضائعة وارتفاع تكاليف الصيانة لممتلكاتها، وبالتالي تصبح هذه الشركة عبئا على المجتمعات التي تعيش فيها بدل المساهمة في تنميتها.

* دراسة (محمد السالم اللولو) بعنوان: مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي عنها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها.

وقد اعتمدت الدراسة التطبيقية على استبانة وزعت على مجتمع الدراسة المكون من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها 37 شركة، وبواقع استبانة واحدة لكل شركة، وكذلك القيام بمسح التقارير المالية السنوية للشركات نفسها لمعرفة مدى الإفصاح واختبار T-test عن الأداء الاجتماعي. وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي واختبارات واختبار شففيه ANOVA .

* دراسة (حامد أحمد صالح أبو سميرة) بعنوان: معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات، كما هدفت إلى دراسة محتوى التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف في واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث

أنه تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المحتوى، والبرامج الإحصائية للوصول إلى النتائج.

وخلصت الدراسة إلى وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، على الرغم من أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعا وضعيفا في غالبية التقارير المالية ويكاد يكون معدوما في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة.

* دراسة (يوسف محمود جربوع) بعنوان: مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 01، يناير 2007.

هدفت الدراسة إلى تحديد معنى واضح للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وإلى التعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة، وتوفير المعلومات عن السياسات والبرامج الاجتماعية لهذه الشركات، واقتراح نموذج للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية اطار غير محدد المعالم، كما اظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات نشاط يمكن تقنيه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي.

2- الدراسات باللغة الأجنبية:

* دراسة (Astrid Mullenbach) بعنوان:

La responsabilité sociétale des entreprises, LE FLANCHEC, Sorbonne, Paris 2002, P05

هدفت الدراسة إلى مراجعة أدبيات المسؤولية الاجتماعية، والدور الذي لعبته هذه المؤسسات والجمعيات في تطور المسؤولية الاجتماعية.

* مساهمة الباحث: اهتمت غالبية الدراسات السابقة بالاطار النظري للمسؤولية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث تناولت مشكلة القياس المحاسبي لبعض الأنشطة الاجتماعية بصورة

وصفية إنشائية عن طريق توزيع الاستبيان على المسؤولين، في حين جاءت هذه الدراسة تكملة لسابقتها حيث هدفت إلى التعرف على واقع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وكذا الوقوف على مدى اهتمام هذه المؤسسات بمجالات المسؤولية الاجتماعية.

حادي عشر - هيكل الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة عمدنا إلى وضع خطة حاولنا من خلالها أن نلم بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع مع التوقف عند كل جانب وشرحه شرحا وافيا، حيث تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول، فاحتوى الفصل الأول المتعلق بالجوانب النظرية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية وماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها.

أما الفصل الثاني المتعلق بالقياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية فقد اشتمل على نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكذا القياس المحاسبي لتكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية والافصاح عنها.

في حين خصص الفصل الثالث للدراسة الميدانية التي تضمنت الجوانب المنهجية للدراسة وكذا عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

واختتمنا بحثنا بخاتمة اشتملت على النتائج المتوصل إليها وأرفقناها ببعض التوصيات وأفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الاطار النظري للمحاسبة عن

المسؤولية الاجتماعية

تمهيد

تعتبر فكرة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قديمة جدا فقد تواجدت بتواجد الانسان الذي يكلف بأداء عمل معين ثم تتم محاسبته على نتيجة هذا العمل، إلا أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كأسلوب "إداري-محاسبي" حديثة النشأة في الفكر المحاسبي، حيث ورد هذا المصطلح لأول مرة منذ العشرينيات من القرن التاسع عشر.

ومما لا شك فيه أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت في عالمنا الحالي بالغة الأهمية، ولا يخفى أثرها الفعال على الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والمجتمع بأكمله، حيث أنها قادرة على إحداث تغيير في الفكر المحاسبي ما استخدمت بفعالية، لأنها تساهم في تغيير نمط الحياة والبيئة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

وفي الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية حيث تسعى دول العالم إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة، وقد لقيت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة اهتماما من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، باعتبارها مصدرا للمعلومات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة باعتبارها تساهم في إعداد وتخطيط سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: مجالات مساهمات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الأول: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية

تشهد البيئة التجارية والصناعية ضغطا حادا، الأمر الذي يفرض على الشركات الظهور بسياسات جديدة تظهر فيها المسؤولية الاجتماعية كأهم السياسات التي من خلالها تواجه المؤسسة هذه الضغوط من أجل إعطاء صورة جيدة عن المؤسسة.

وقد شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية، ففكرة تركيز المؤسسات الاقتصادية على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة في ظل وجود علاقة بينها وبين المجتمع المحيط بها، فهي تؤثر وتتأثر به وذلك ما يصطلح عليه بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

نشأت فكرة المسؤولية الاجتماعية كنتيجة لمشكلات كثيرة وأزمات عديدة عرفتتها منظمات الأعمال ارتبطت أساسا بنظرة المنظمة لمصلحتها الذاتية على حساب مصلحة المجتمع الذي تنتشط فيه، هذا بالموازاة مع ظهور ظروف جديدة ووعيا اجتماعيا وبيئيا جديدا، بدء بظهور مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع ثم مختلف النظريات العلمية التي تطرقت لهذا الموضوع وأخيرا مصطلح "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال".

الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

لقد مرّ تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمراحل زمنية طويلة وبشكل متدرج، حيث انتقل مفهوم المسؤولية الاجتماعية من مفهوم بسيط مقياس بمعايير محدودة تخص الوضع الداخلي للعاملين في المنظمة إلى مفهوم أكثر شمولاً واتساعاً من خلال الاهتمام بالمجتمع ككل والبيئة الخارجية بمختلف شرائحها ومكوناتها لكي تأخذ أبعاداً ومجالات شتى.

ولقد مرّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل نذكرها كما يلي:

- **الثورة الصناعية:** تميزت هذه الفترة في بدايتها بالاستغلال المفرط لجهود العاملين وضعف الوعي الاجتماعي لدى الملاك، وبدافع رغبة أصحاب المؤسسات في زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة المداخل بدئت تتغير وجهاتهم نحو العمال من معاملاتهم كألة إنتاجية إلى معاملتهم كعمال لهم حقوقهم وعليهم واجبات في المؤسسة، وذلك من خلال الاهتمام بعنصر الحوافز المادية كزيادة الأجور، والعطل المدفوعة الأجر.

- **مرحلة تضخم حجم المؤسسات:** تميزت هذه المرحلة بالتخصص في العمل لدى العمال وبتطور وزيادة الحجم الساعي في المؤسسات مما أدى إلى زيادة الربح والمداخيل دون مراعاتها مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع المحيط بها، أي خلال هذه الفترة تم إهمال عنصر المسؤولية الاجتماعية.
- **مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية:** ظهرت خلال هذه الفترة بوادر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال مطالبة العمال بحقوقهم في التقاعد والضمان الاجتماعي وكذلك عنصر حوادث العمل والاستقرار الوظيفي، وكان هذا كله بسبب أفكار المذهب الاشتراكي بقيادة المفكر كارل ماركس الذي يناهض بشدة المؤسسات الخاصة واستغلالها للعمال واهتمامه الدائم بتوفير سبل الراحة للعمال وإعطائهم حقوقهم كاملة.
- **مرحلة الكساد الاقتصادي وظهور النظرية الكنزوية:** بسبب الأزمة الاقتصادية سنة 1929 وانهايار مؤسسات الصناعية وما نتج عنه من تسريح للعمال وظهور البطالة في صفوف افراد المجتمع وظهور النظرية الكنزوية الداعمة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد في حدود المعقول من أجل اتوازن الاقتصادي، وإنشاء افكار الاشتراكية بين أفراد المجتمع، كان هذا كله نقطة التحول نحو مبادئ وعناصر المسؤولية الاجتماعية.
- **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اتوسع الصناعي الكبير:** ظهر في هذه المرحلة عنصر النقابات وما تدعو إليه من حقوق العاملين والقوانين التي تحمي حقوقهم والمشاركة في مجلس إدارة الشركة، كم تعززت وتجذرت فكرة الاشتراكية في هذه المرحلة، وظهور جمعيات حماية المستهلك في الدول الغربية، مما أدى بالمؤسسات إلى الاهتمام بالعمال من خلال وضع الحد الأدنى للأجور ونظم التأمين الاجتماعي والصحي للعمال، والاهتمام بعنصر حوادث العمل، وهذا ما يجسد النقلة النوعية التي حدثت في فكرة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات من خلال التوجه من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي.
- **مرحلة ظهور جماعات الضغط:** أدى ظهور جماعات الضغط والمتمثلة في الجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية إلى تجسيد الدعم وحماية فلسفة المسؤولية الاجتماعية من خلال ضغطها على المؤسسات الصناعية بطرق مباشرة وغير مباشرة عن طريق القوانين والتشريعات الحكومية.

- **مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:** تتميز هذه المرحلة بتغيير طبيعة الاقتصاد من ظهور الاقتصاد الحر والعولمة والخصخصة وانتشار التكنولوجيا، وانتشار كذلك نظام المعلومات وشبكة الإنترنت، وظهور المنافسة بين المؤسسات، أدى بهذه الأخيرة إلى دمج عنصر المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها وأهدافها نظرا لما يلعبه هذا العنصر من دور في تحقيق المؤسسات لمكاسب اقتصادية واجتماعية.

مما سبق فإن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية قد حصل بشكل متدرج وعبر مراحل زمنية طويلة لكي يؤشر التطور إلى انتقال المسؤولية الاجتماعية من مفهوم بسيط مقاس بمعايير محدودة تخص الوضع الداخلي للعاملين في المؤسسة إلى مفهوم أكثر شمولاً واتساعاً من خلال الاهتمام بالمجتمع ككل والبيئة الخارجية بمختلف شرائحها ومكوناتها لكي تأخذ أبعاداً ومجالات شتى.

الفرع الثاني: مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية

شهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته، وفيما يلي بعض التعاريف للمسؤولية الاجتماعية لمجموع الباحثين والهيئات:

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي "التزام أخلاقي بين المؤسسة والمجتمع، تسعى من خلاله المؤسسة إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع بشكل عام، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلي".¹

تعريف "بيتر دروكر" **Petr Drucker** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم".²

¹ - مقدم وهيبه، سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال، المنتدى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، 13، 14، ديسمبر 2011، ص 04.

² - السحبياني صالح. المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، بيروت، 23-25 مارس 2009، ص 04.

تعريف "كارول" **Carroll**: أحدث تعريف "كارول" نقلة نوعية مهمة في تعريف

المسؤولية الاجتماعية، حيث أضاف مسؤوليات أخرى لمنظمة الأعمال علاوة على مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية، وهذه المسؤوليات التي أضافها الباحث تعبر بالإضافة للمسؤوليات السابقة عن المسؤولية الاجتماعية، وهي: 1

- المسؤولية الخيرة؛
- المسؤولية الأخلاقية.

المسؤولية الخيرة + المسؤولية الأخلاقية = المسؤولية الاجتماعية

*

عرفها المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة بأنها: "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل".²

* **عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على** "أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد".³

* **المنظمة العالمية للمعايرة:** ترى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي "طريقة عمل المؤسسة التي من خلالها تدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرارات والتقيد بإعداد التقارير حسب المواصفات التي تتعلق بالبيئة إيزو 14000 والمعايير العالمية للمساءلة الاجتماعية SA00013 والدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة".⁴

1 -Joël Ernult, Arvind Ashta, **Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes : Évolution et perspectives**, Groupe ESC Dijon Bourgogne, Cahiers du CEREN21, 2007,P: 17.

² -مقدم وهيبية ، مرجع سبق ذكره ص 13.

3-Astrid Mullenbach , **La responsabilité sociétale des entreprises**, LE FLANCHEC, Sorbonne, Paris 2002, P05.

⁴ -عزاوي عمر وآخرون، دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار 2010، ص 05.

ومما سبق يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي: مجموعة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية من أجل اشباع الحاجات الاجتماعية للأطراف المستفيدة منها سواء من داخل أو خارج المؤسسة قد لا تعود لها بفائدة اقتصادية مباشرة، وسواء كان القيام بها اختياريا أو إلزاميا.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

تعتمد المسؤولية الاجتماعية على مجموعة من الأبعاد التي تجسدها على أرض الواقع، وهذه الأبعاد هي: البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الإنساني.¹

1- البعد الاقتصادي: هناك من يرى بأن المؤسسات عبارة عن وحدات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح، وهذا ينعكس إيجابا على المجتمع، ويشتمل هذا البعد على مسؤوليات تلتزم بها المؤسسة من إنتاج السلع، والخدمات بتكلفة معقولة ونوعية جيدة، بحيث تحقق المؤسسة العائد والأرباح بتعويض من المساهمين وأصحاب المصالح وغيرهم، إضافة إلى توفير بيئة مناسبة للعمل من وقاية من الأخطار وتوفير مناصب شغل وغيرها.

وتعتبر المنافسة أساسا في خلق اقتصاديات كبيرة تقوم من خلالها المؤسسات الكبرى بإزاحة مؤسسات صغرى من المنافسة، مما يزيد من حجم البطالة وتقضي المشكلات الاجتماعية ويعد إحساس المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية مهم خاصة بالنسبة للموظفين في توفير بيئة العمل المناسبة، العدالة الوظيفية والترقية.

2- البعد القانوني: إن القانون أداة رسمية إلزامية، بحيث يعاقب بالجزاء أو التعويض المناسب والبعد القانوني يمثل جانب من جوانب المسؤولية التي تسنها الحكومات ويحتوي على أنظمة وتعليمات يجب عدم اختراقها من طرف المؤسسات واحترامها أمر مفروغ منه.

ويعتبر البعد القانوني خضوعا والتزاما من طرف المؤسسات للقوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة المستوحاة من طرف الحكومة لتشجيع المؤسسات على تحسين السلوك ورفض الأعمال الغير شرعية ومحاولة اكتساب الثقة المجتمعية، ولا يقتصر البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية على المؤسسة والمستهلك والمجتمع فقط، بل يتعداها إلى حماية المؤسسات بعضها ببعض، كما

1- الراشدي سعيد علي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الاردن، 2007، ص 20.

يشتمل هذا البعد على حق المساءلة من طرف أفراد المجتمع، أي الحصول على توضيحات عن الواجبات والصلاحيات والأخذ بالانتقادات الموجهة لهم.

إن البعدين الاقتصادي والقانوني يشكلان قاعدة لبروز دور اجتماعي ايجابي من طرف المؤسسات، حيث أنه لا معنى للدور الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية إذا ما قورن بخروقات قانونية، وأهم شيء في المسؤولية الاجتماعية هو احترام الأعراف والعادات والقوانين وغيرها.

3- البعد الأخلاقي: الأخلاق هي مجموعة المعايير التي تستخدمها المؤسسة للتمييز بين ما هو صحيح وما هو خاطئ، حيث تعد الأخلاق بمثابة الأساس والدعامة في قيام الاقتصاد ولقد أدركت المؤسسات بأن الأخلاق ليست مسألة هامشية فقط بل إحدى شروط النجاح حيث أنه عند قيام أي مؤسسة بعملية ما يجب عليها مراعاة القيم الأخلاقية للمجتمع وتمارس أعمالها ضمن ضوابط اجتماعية أخلاقية.¹

إن الجوانب القيمية والأخلاقية لم تؤطر بعد بقوانين تحكمها، لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لتحسين صورة المؤسسة في المجتمع وتجاهل المؤسسة للجوانب الأخلاقية يضع المؤسسة في كثير من الدعاوي القضائية ومنه فالقوانين وحدها ليست كافية للتحكم في زمام الأمور إذ لابد عليها الاقتران بنطاق أخلاقي لضمان كفاءة عالية في التنمية والإصلاح.

4- البعد الإنساني: هو رسالة صادقة تخدم بها المؤسسة المجتمع من خلال تحسين طرق العيش والمشاركة في حل المشاكل الشخصية والبيئية والمجتمعية، كاستخدام مواد صديقة للبيئة أو التبرعات الفاعلة في المجتمع، وذلك لتدعيم الثقة وتعزيز صورة المؤسسة في المجتمع.²

إن خير مثال هو ما تقدمه المؤسسات الأمريكية من نفقات والتي تفوق (06 ملايين دولار) سنويا لتشجيع القضايا المتعلقة بالمجتمع والبيئة كالتلوث، الأخطار البيئية، ظاهرة الفقر المجاعات.

من كل هذا نستنتج أن هذه الأبعاد تتكامل فيما بينها لتخلق ترابط يؤدي إلى المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات.

¹ - بويحي صالح، مخالفة عبد الحق، المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الخاصة بالجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بوعرييج، الجزائر، 2013، ص 32-33.

² - بويحي صالح، مرجع سبق ذكره. ص 33.

وفي هذا الإطار قدم "كرول" Carroll مصفوفة بين فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة، وقد وضع كرول Carroll هذه العناصر بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب ومن جانب آخر، فإن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية؛ كما هو موضح في الشكل التالي¹:

الشكل رقم (1-1): هرم كرول Carroll للمسؤولية الاجتماعية



المصدر : بن مسعود نصرالدين، كنوش محمد، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 2012، ص 13

¹ - محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2008، ص 33.

المطلب الثاني: أسباب تبني المؤسسات الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

الفرع الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية

تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية في:¹

1- بالنسبة للمؤسسة:

- * تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال، وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه الأطراف المستفيدة.
- * من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- * تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

2- بالنسبة للمجتمع:

- * الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- * تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- * ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- * الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

3- بالنسبة للدولة:

- * تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى
- * يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

¹ - خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سوناطراك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007 ص82.

الفرع الثاني: أسباب ودوافع تبني المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية

1- تعود أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلي بعدين هما:¹

أ - **البعد الكلي:** يمثل المتغيرات الكلية ونذكر منها ما يلي: الكوارث والفضائح الأخلاقية: أو ما يسميه البعض ثمن تجاهل التبعات؛ والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ظاهرة الاحتباس الحراري، كارثة معمل "كارييد" في "بوبال" بالهند الذي أودى بحياة أكثر من 6000 شخص، إضافة إلى فضائح الرشوة للشركات العالمية والمخالفات في حق الإنسانية.

- الضغوط الشعبية والحكومية والدولية: وتبرز من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعمل والأمن والدور الإيجابي للمنظمات في تحقيق حقوق الإنسان.

- التطور التكنولوجي: لقد ساهم التطور التكنولوجي أو الثورة التكنولوجية في مجالات تقنية عديدة وحركات التشغيل وتوفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

ب- **البعد الجزئي:** بمعنى المتغيرات الخاصة بالمؤسسة في حد ذاتها ونذكر منها ما يلي:

- تغير هدف المؤسسة: إن هدف الربح لم يعد كافياً حتى تتمكن المؤسسة من الاستجابة لمطالب المجتمع والحفاظ على بقائها وبالتالي تحول هدفها إلى السعي لإشباع الحاجات الاجتماعية.

- تغير دور الإدارة: لم تعد الإدارة (إدارة المؤسسة) مسؤولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة واحدة فقط وهم الملاك وحملة الأسهم، بل أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح العديد من الفئات ذوي العلاقة مثل العملاء والرأي العام والنقابات والممولين

2- دوافع تبني المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية:

تعد المسؤولية الاجتماعية من القضايا الأساسية التي أعطي لها أهمية كبيرة من قبل المؤسسات على اختلاف أشكالها وطبيعتها ملكيتها، فقد كان الاعتقاد سائداً بأن المؤسسات

¹ بن عيشي بشير، قوفي سعاد، عراقي عادل. المسؤولية الاجتماعية و الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة. الملتقى العلمي الدولي الأول حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10 - 11 نوفمبر 2009، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

الحكومية أو مؤسسات القطاع العام هي فقط التي تتحمل جانب المسؤولية الاجتماعية، ومع تغيير دور الدولة وكثرة منظمات القطاع الخاص وزيادة عدد العاملين فيها وارتفاع الأرباح التي تحققها، فرض دورًا اجتماعيًا جديدًا لهذا القطاع للتعويض عن تضائل دور القطاع العام، ومن أهم ما دفع الشركات إلى تبني المسؤولية الاجتماعية ما يلي:¹

* أن نصف الشركات المائتين والخمسين الكبرى في العالم باتت تصدر تقارير مستقلة خاصة بالمسؤولية المؤسسية تجاه المجتمع كإجراء معياري.

* تعتبر معايير الاستثمار المجتمعي أخلاقية بالدرجة الأولى، كما أنها تتطلب الأداء بعيد المدى للمؤسسات.

* يعتقد مزيد من المستثمرين بأن معايير الاستثمار المجتمعي ضرورية لتمييز الشركات ذات الأداء الإداري الجيد والمؤهلة لاحتلال مواقع بارزة في المستقبل.

* بات استيعاب الثقافة المؤسسية لمسألة الربط بين مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع والاستراتيجيات المؤسسية يشكل تحديًا كبيرًا اليوم. فالمستثمرون والعملاء أصبحوا اليوم أكثر تنورًا كما أنهم شرعوا بالترديد في إظهار تفضيلهم تجاه المنتجات والخدمات والشركات التي تولي اهتمامًا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

* إن عمليات نشر القيم الإنسانية في الأعمال تعمل على تهيئة مناخ العمل الإبداعي الخصب للعاملين، وتتيح لهم فرص الارتقاء الوظيفي، مما يعني تطوير الأداء المؤسسي إلى أعلى درجاته.

* ومع عمليات دمج القيم الإنسانية في الأنظمة الإدارية سننجح بتطوير الأداء المؤسسي ورفع التنافسية المهنية وتحفيز الموارد البشرية.

* الشركات مضطرة لبذل جهد أكبر لحماية سمعتها.

* هناك عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية التي تراقب أداء الشركات ومدى مساهمتها في تنمية المجتمعات المحيطة بها.

* أصبح بالإمكان تسجيل الأخبار المحرجة في أي مكان في العالم وبثها.

* التغيير المناخي ربما يكون المحرك الأكبر للنمو في صناعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ولقد قامت مؤسسة التقييم الرائدة "Reputation Institute" بنشر تقييمها لأفضل 100 شركة عالمية في "المسؤولية الاجتماعية للشركات" الذي تعده وتصنف المؤسسة الشركات المائة الأفضل سنويا من حيث سمعة الشركة في تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية والذي يتم نشره في مجلة فوربس Forbes. ويتم القياس على أساس المبادئ 7 للمسؤولية الاجتماعية التأثير على البيئة، التغيرات المناخية، حقوق الإنسان، الأعمال الخيرية، علاقات العاملين الأداء المالي للشركة والحوكمة .

الجدول رقم (1-1): أفضل 10 شركة عالمية تقوم بأنشطة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لعام

2015:

الشركة	ترتيب
BMW Group	01
Google	02
DAIMLER.	03
ROLEX	04
LEGO	05
The walt Disney	06
Canon	07
appel.	08
SONY	09
Intel NEW	10

2015	
Rank	
1	
2	
3	
4	
5	
6	
7	
8	
9	
10	

المصدر:

<https://www.reputationinstitute.com/research/Global-RepTrak-100>

المطلب الثالث: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية

الفرع الأول: مفهوم المعيار (معياري ايزو 26000) واهدافه

1. المنظمة العالمية للمعايرة (التقييس) ايزو

المنظمة الدولية للمعايير (International Organization Standardization)

for أيزو (ISO) هي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، تأسست في عام 1947، وتوجد الأمانة المركزية للمنظمة في جنيف بسويسرا، و يشارك في عضويتها 157 هيئة مواصفات قومية من مختلف دول العالم، و تعمل على رفع المستويات القياسية ووضع المعايير والأسس والاختبارات ومنح الشهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على مستوى عالمي في شتى المجالات.

2. تعريف الايزو 26000¹:

الآيزو 26000 هي "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و من المزمع استخدامها من قبل جميع المنظمات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة و النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية وسوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا و الذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة".

وتوفر منظمة الايزو "قيمة مضافة لكل المبادرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال عرض مجموعة من الارشادات والتوجيهات المتكاملة، تركز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح، وتشجع هذه المواصفة أيضا على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعي في العالم ككل".

وتعتبر المواصفة بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، كما تهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للشركات.

تتمثل أهداف مواصفة ايزو 26000 فيما يلي 1:

¹ وهئية مقدم، المداخلة بعنوان: تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000

للمسؤولية الاجتماعية، ملتنقى التساؤلات والإمكانيات المتاحة لاختيار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو، ص2.

أولاً : على مستوى أداء الشركات تجاه المجتمع.

- مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها الاجتماعية، و في نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية و البيئية و القانونية و ظروف التنمية الاقتصادية.
- توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق والممارسة العملية، تعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية.
- التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية والتحسيس بأهميتها و مكاسبها للشركات.
- العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الاجتماعية وتوحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة.

ثانياً: على مستوى الأداء البيئي و الدور التنموي.

- جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على الانسان والحيوان والبيئة، والاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل: حقوق الانسان وقوانين حماية البيئة.
- اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية.
- نشر مفاهيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية والتعليمية والتنقيفية وبرامج البحث العلمي في الجامعات.

ثالثاً: على مستوى علاقة الشركات بأصحاب المصلحة:

- تحسين العلاقة بين المؤسسة و باقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، و ذلك من خلال خلق حوار بين مشترك بين الطرفين موضوعه عن أهمية تحقيق المنافع المتبادلة.
- الالتزام بحقوق كل من العاملين والمستهلكين والموردين، وتحسينها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه الشركة، وتتكاتف جهود كل الاطراف لتحقيق المصلحة العامة.

¹ نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، ص:8.

- عدم اهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها الشركة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف، ومنح المساعدات والهبات لمنظمات المجتمع المدني، والمساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها.
- تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فان كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة و تقاويه.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية

ويمكن عرض بعض هذه المعايير كما يلي¹:

أ/ معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعي للشركة اتجاه العامل

الجدول رقم (1-2): معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعية للشركة اتجاه العاملين

المعيار	مؤشر القياس
معيار قياس الدخل النقدي للعاملين بالشركة	المرتبات والأجور+المكافآت والحوافز عدد العاملين
معيار قياس مساهمة الشركة في حل بعض المشكلات الاجتماعية للعاملين لديها	عدد العاملين المستفيدين من مساهمة الشركة في حل المشكلات الاجتماعية عدد العاملين في الشركة
مؤشر قياس مساهمة الشركة في رفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فيها	تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف التدريب و التطوير إجمالي قيمة المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين

¹عراية رابع، بن داودية وهيبة، المداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية - عرض تجارب بعض الشركات العالمية-، ملتنقى.

عدد الحوادث التي تقع في السنة عدد ساعات العمل الفعلية السنوية	معيار قياس مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين بها
عدد العاملين تاركي الخدمة سنويا إجمالي عدد العاملين	معيار قياس استقرار حالة العمل بالشركة

ب/ معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء :

الجدول رقم (1-3): معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء

مؤشر القياس	إسم المعيار
نفقات أبحاث تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات	معيار قياس نفقات الشركة على أبحاث وتطوير منتجاتها وخدماتها للعملاء
عدد العاملين المستفيدين من مساهمة الشركة في حل المشكلات الاجتماعية عدد العاملين في الشركة	معيار قياس دور الشركة في الرد على استفسارات ومشكلات العملاء

ج/ معايير قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعي للشركة اتجاه المجتمع وحماية البيئة:

الجدول رقم (1-4): معايير قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعي للشركة اتجاه المجتمع وحماية البيئة

مؤشر القياس	إسم المعيار
<p><u>تكلفة مساهمة الشركة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع</u></p> <p>إجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها الشركات</p>	<p>معايير قياس مساهمة الشركة في تحقيق الرفاهية</p>
<p><u>عدد العاملين المعيّنين بالشركة سنويا</u></p> <p>إجمالي عدد القوى العاملة في الدولة</p>	<p>معايير قياس مساهمة الشركة في توفير فرص عمل جديدة</p>
<p><u>تكلفة مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة</u></p> <p>إجمالي ميزانية الأبحاث والتطوير للشركات في المنطقة</p>	<p>معايير قياس مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة</p>
<p><u>تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف تحسين البنية التحتية</u></p> <p>إجمالي تكاليف مساهمة الشركات العاملة في المنطقة</p>	<p>معايير قياس مساهمة الشركة في تطوي وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة:</p>

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

على ضوء الاهتمام العالمي المتزايد اتجاه الرفاء الاجتماعي و في ظل العولمة و تحرير للتجارة و الترابط بين البيئة و التنمية المستدامة ، أصبحت الاقتصاديات الحديثة تتجه نحو المساهمة بتحقيق الرفاء الاجتماعي ، وهذا ما ناشدت به الأمم المتحدة كافة الدول و ذلك بالاعتماد على المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة للزيادة في حجم وقرارات الشركات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، مما أدى إلى الاهتمام بها من قبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية والجهات الاكاديمية ولما كان الاطار الفكري المحاسبي يعاني من القصور لعدم قدرته على تقديم اجابات محددة لعدد من المشاكل التي تواجه المحاسب مثل قياس التكلفة والعائد الاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

لقد أخذت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منذ نشأتها تلفت أنظار الباحثين والمهتمين من المحاسبين للمساهمة في إعداد اطار عام لها، بحيث يمكن الارتكاز على هذا الاطار أثناء تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل المحاسبين العاملين في المؤسسات ضمن النظام المحاسبي الساري المفعول أو إفراده بنظام مستقل.

الفرع الأول: نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

برز مفهوم "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" في الفكر المحاسبي في بداية العقد السادس من القرن العشرين كما يتحدث أغلب الباحثين في أوروبا، أما في الولايات المتحد الأمريكية فلم يتم الاهتمام بها إلا بعد أن شكلت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين (AAA)* لجنة أوكلت إليها مهام معالجة مشكلة القياس والافصاح المحاسبي المتعلق بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وكان ذلك في العقد السابع من القرن العشرين.¹

* American Accounting Association

¹ - العليمات نوفان حامد محمد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، رسالة مقدمة

لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص 72.

وفي فترة السبعينيات من القرن الماضي نالت المسؤولية الاجتماعية (Social responsibility) اهتمام ملحوظا، من خلال تزايد حجم المؤسسات الذي أدى إلى زيادة تأثيراتها على البيئة الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى لتزايد الاهتمام بالوسائل التي يمكن أن تظهر بصدق الآثار السلبية والايجابية الناتجة عن أنشطة هذه المؤسسات، لذلك برزت دعوات من قبل الهيئات الحكومية الإشرافية والمؤسسات الاجتماعية والبيئية وحتى من قبل بعض المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بدورها الاجتماعي تحث إلى تبني قواعد ومبادئ محاسبية تتفق مع القيم والحاجات الاجتماعية، حيث أن تجاهل تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات سيؤدي إلى المساواة بين المؤسسات التي تقوم بدورها الاجتماعي وبين تلك التي لا تعير أي اهتمام للمصلحة الاجتماعية.¹

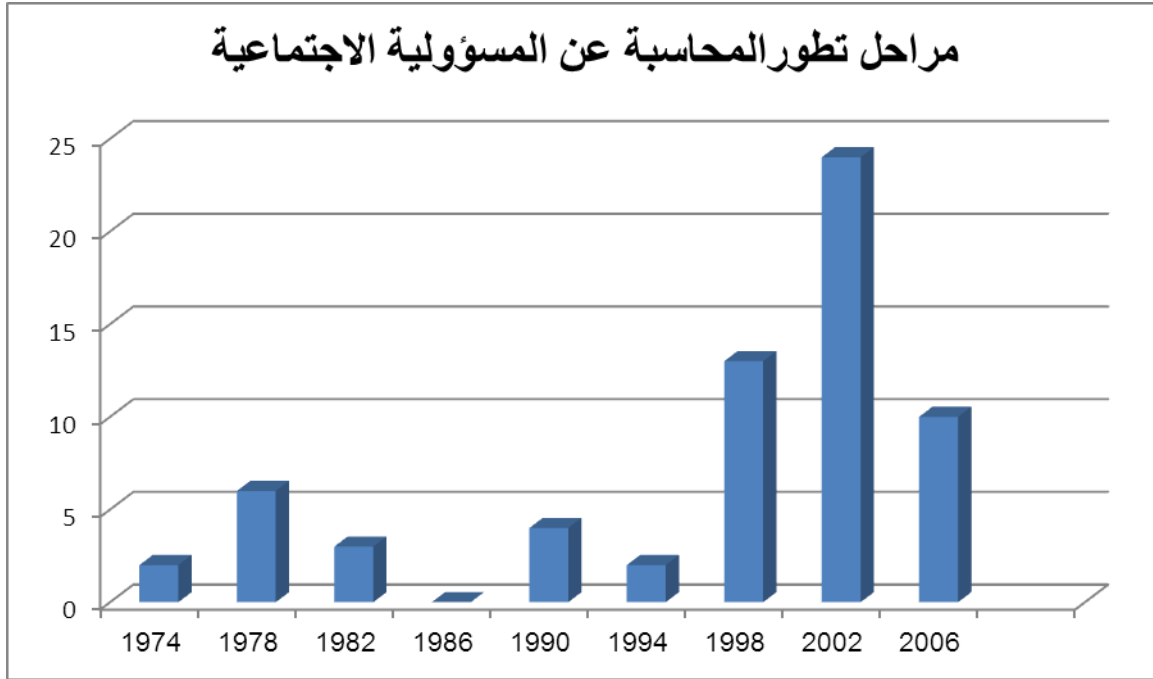
أما المحاسبة البيئية (Environmental Accounting) فقد بدأت بذورها أيضا في السبعينيات وقد استمر الاهتمام البحثي بها بطيئا، إلى أن لاقت انبعاثا وولادة جديدة خلال التسعينيات، وبعدها عاد الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في أواخر التسعينيات.²

ومع نهاية القرن الماضي، والدخول في الألفية الجديدة بدأت كل من المحاسبتين الاجتماعية والبيئية تكملان معاً، وتحوزان اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والاجتماع والقانون الأحياء والبيئة، لتصبح تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية (SRA) هي البديل لها. ولم يعد البحث الاجتماعي نزوة سياسية أو أمرا متروكا لإدارة المؤسسات، بل أصبح شأننا عاما محليا ووطنيا وعالميا لا يمكن تجاهله وقد وضع (connor) أهم مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عبر الزمن.

¹ - الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص 22.

² - العليمات نوفان حامد محمد، مرجع سابق، ص 22.

الشكل رقم (1-2): مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عبر الزمن



المصدر:: (coonor.2006)

ملاحظة: المحور الصادي يعبر عن درجة الأهمية أما السيني يعبر عن السنوات.

الفرع الثاني: تعريف و أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

عرفت على أنها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات"¹، حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع.

كما تعرف أيضا على أنها "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الافصاح عن الآثار التي

¹ - الصبان محمد عبد السلام، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، السنة الخامسة عشرة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1987، ص 33.

يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في القياس والافصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال".¹

وتعرف أيضا على أنها: أسلوب يربط النظام المحاسبي بالتنظيم الإداري القائم في الوحدة الاقتصادية، ويركز على تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولية ترتبط بالمستويات الإدارية في التنظيم الإداري، ومن ثم ربط عناصر النشاط المختلفة بالمسؤولين عنها على أساس إمكانية التحكم فيها والرقابة عليها.²

بناء على ما سبق يمكن القول أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي: مجموعة الاجراءات والعمليات التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية والافصاح عنه لجميع الفئات أو الأطراف المستفيدة في تقاريرها المالية السنوية.

تأتي أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها:³

* ازدياد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية، حيث لم يعد معيار تقييم أداء المشروع هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الاجتماعي، وتوفير البيانات عن التكاليف وما يترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع.

* ازدياد المطالبة من قبل الجهات المهنية للمؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي.

* نتيجة للتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي تزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية للمؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي.

¹ - آل غزوي حسين عبد الله الجليل، المشاكل المحاسبية المعاصرة، بحث لمادة المشاكل المحاسبية المعاصرة، ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2010، ص 12.

² - جودة عبد الحكيم مصطفى وآخرون، مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2009، ص 29.

³ - محمود سمير عبد الغني، تطورات في علم الاجتماع الاقتصادي، المراجعة الاجتماعية، أداة فعالة لتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، جمهورية مصر العربية، 2010.

ينظر أيضا: - عودة إياد محمد، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات التخرج لبرنامج الماجستير، محاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص ص 42-42.

1- بن عمارة نوال، طرق الافصاح والقياس لمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، للمركز الجامعي بالوادي، 2010، ص 04.

* تلعب التكاليف الاجتماعية دوراً هاماً في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المؤسسة وذلك بجعل القوائم المخصصة لتلك الأنشطة تعبر عن التكلفة الحقيقية لنشاط المؤسسة.

* التركيز الكبير من قبل المفكرين على الجوانب الاجتماعية من ناحية التكاليف وإهمال المنافع المتحققة منها.

* المطالبة المتزايدة من قبل بعض الدول والهيئات والجمعيات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي لاسيما بعد التطور الكبير في المجال الصناعي وزيادة التلوث للبيئة المحيطة بالمشاريع، مما يتطلب ضرورة الإفصاح عن هذا الداء لمعرفة مدى قيام المؤسسة بمسئولياتها الاجتماعية.

المطلب الثاني: اتجاهات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والهدف منها

الفرع الأول: اتجاهات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية و مداخلها.

هناك ثلاث اتجاهات رئيسة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية: I

الأول: يعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتداداً لمجال المحاسبة الحالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي للمنشأة.

الثاني: يعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر الوحدة المحاسبية.

الثالث: يعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية الى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة.

مداخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث تطور الفكر المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية، وقد خلصت إلى أنه يمكن التمييز بين ثلاثة مداخل رئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهي:

1- مدخل الملاك: والذي تتحدد فيه مسؤولية المشروع في توجيه الموارد المتاحة بما يحقق زيادة الأرباح مع الالتزام بالقيم والقواعد السائدة في المجتمع، وقد تبني "ميلتون فريدمان" ذلك المفهوم

الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية حيث رأى أن منظمات الأعمال يجب أن تحقق أرباحاً وتتوسع في خلق فرص عمل من خلال زيادة حجمها وفتح فروع جديدة لها حيث أكد ان المنظمات ستدعم الحكومة بشكل افضل عندما تحقق أرباحاً كبيرة وتسدد نتيجة لذلك ضرائب أكثر، وهذا سينعكس بشكل مشاريع حكومية أكثر تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية المجتمع.¹

2- مدخل أصحاب المصالح: الذي ظهر أوائل السبعينيات من القرن الماضي، حيث يرى بأن ادارة المشروع يجب أن تتخذ القرارات التي تساعد على احداث التوازن العادل بين مطالب المساهمين ومطالب العاملين ومطالب العملاء ومطالب المجتمع بوجه عام، فهي تمثل تحالف المصالح وهو الأسلوب الوحيد الذي يُمكن للمؤسسة تحقيق هدفها الأسمى وهو البقاء لأكبر مدة ممكنة.²

وهذا المدخل يأخذ بالاعتبار أهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الربح، وبهذا يتحمل المشروع نوعين من المسؤولية:³

أ- مسؤولية اجتماعية: تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي والحد من الآثار السلبية لنشاط المشروع.

ب- مسؤولية خاصة: تتجلى في تحقيق أرباح لأصحاب المشروع.

ويسمى هذا المدخل بمدخل اصحاب المصالح (Stakeholder) تمييزاً له عن المدخل الأول الذي يسمى بمدخل أصحاب الملاك (Shareholder)، وقد تم تطويره في السبعينيات، حيث يعترف بأهمية الاهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق تعظيم الربح.⁴

ووفقاً لهذه الرؤية يتوجب على الادارة اتخاذ القرارات التي تتضمن توازناً عادلاً بين حقوق الملاك والمستخدمين والعملاء والموردين والمجتمع عامة.

¹ - الشيرازي عباس مهدي، مرجع سابق، ص 346.

² - سلامة نبيل، بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، ط2، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، مصر، 1999، ص 09.

³ - اللولو محمد السالم، مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص 28.

⁴ - حلوة حنان رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2003، ص 253.

3- مدخل الجمع بين مصالح الملاك وأصحاب المصالح: وفق هذا المدخل ينظر إلى المشروع على أنه نظام فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر منه وبالتالي يجب على ادارة المشروع أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الاجتماعي الأكبر وذلك تحقيقاً لأغراض البقاء والنمو، أي أن المصلحة الذاتية للمشروع تحتم عليه أن يتعامل بصورة إيجابية مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية للمجتمع.¹

وهذا المدخل ظهر في منتصف القرن الماضي وترجمته الباحثة (Rosita) ومفاده أنه لا بد من الفصل بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الخاصة للمنظمات منذ اللحظة الأولى مع وجود شيء من التفاعل بينهما، فيقع على ادارة التنظيم من خلال وظيفتها في تمثيل المصالح أو الوكالة نوعين من المسؤولية هما المسؤولية الاجتماعية التي تستهدف الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية، والمسؤولية الخاصة التي تستهدف الحصول على مصالح الملاك، ونتيجة لذلك يتم تقييم أداء الادارة على اساس كل من تحقيق الأهداف الاجتماعية وكذلك الربح المحقق.²

لقد خلصت الدراسات في الفكر المحاسبي إلى أن للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أهدافاً يمكن حصرها في:

الفرع الثاني: أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن حصر أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الآتي:³

* تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية الفترية للمؤسسة التي لا تشمل على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة فقط بل أيضاً العناصر الخارجية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع.

¹ - مطر محمد، السويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 421.
² - أبو سمرة حامد أحمد صلاح، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 29.
³ - نفس المرجع ص 26-27.
وينظر أيضاً: بن عمارة نوال، مرجع سابق، ص 04.
جربوع يوسف، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 01، 2007، ص 247.

* المساعدة في تحديد ما إذا كانت استراتيجية المؤسسة والأنشطة التي لها تأثير مباشر على الموارد، ومراكز الأفراد وقطاعات المجتمع، تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من ناحية والطموح المقبول للأفراد من ناحية ثانية.

* توفير بيانات ملائمة عن أهداف وسياسات وبرامج وأداء ومساهمة المؤسسة في مجال الأهداف الاجتماعية لكل أطراف المجتمع ويقصد هنا بالبيانات الملائمة تلك التي تقدم لأغراض المحاسبة وتسهل للمجتمع عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاختيار الاجتماعي وتوزيع الموارد الاجتماعية.

* توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الاجتماعية المستفيدة، من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض.

* مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

* مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي يجب أن تحظى باهتمام أكبر من الدولة والوحدات الاقتصادية من خلال ما يوفره النظام من بيانات ومعلومات توضح نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.

* تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

* تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من وجهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي.

* الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية التي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات الوحدة الاقتصادية في تعليم وصحة العاملين وفي تلوث البيئة وفي استهلاك الموارد)، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير المعلومات الملائمة عن الأداء المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية وأيضًا إيصال هذه المعلومات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو المجتمع.

يمكن ملاحظة أن هذا الهدف يرتبط بوظيفة الإفصاح المحاسبي.

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) فقد حددت أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

بالآتي:

- تطبيق التقدم التكنولوجي وما يشمله من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية في البيئة.
- المشاركة في الموارد وتوزيع الثروة داخل المجتمع.

المطلب الثالث: معوقات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تكمن المشكلة الحقيقية في بناء أي نموذج للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مشكلة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، وذلك لطبيعة هذه الأنشطة من جهة وللنطاق الذي تحدث فيه من جهة ثانية، إذ أن منها ما ليس له قيمة مالية.

وتتمثل أهم مشكلات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في التالي:

الفرع الأول: مشكلة نطاق وأبعاد المسؤولية الاجتماعية

يتحدد نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في إطار الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي للوحدة الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات تدخل في دائرة الوظائف المحاسبية، ويعد تحديد نطاق الأنشطة أمراً ضرورياً كخطوة أولى للتعرف على نوعية المعلومات الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها، بغية التوصل إلى نموذج محاسبي يأخذ في اعتباره جميع

مجالات المسؤولية الاجتماعية القابلة للقياس والتقارير عنها بطريقة عملية تفيد في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية.¹

إن مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة، تتغير من زمن إلى آخر، تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ولتقدم المعرفة العلمية بآثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية وتبعاً لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع، وما هو مستبعد حالياً من الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي في المشروع قد يصبح محوراً للاهتمام، لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة.²

وتتمثل مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في³: الأنشطة الخاصة بالعاملين، والأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع والأنشطة الخاصة بحماية المستهلك، والأنشطة الخاصة بحماية البيئة.

وهناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تتضمن المجالات التالية:⁴

مجال الموارد البشرية الداخلية، ومجال الموارد البشرية الخارجية، ومجال البيئة المحيطة.

بينما ذهب آخرون إلى أن مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول النقاط

التالية:⁵

1- مجال الملاك: تحقيق أكبر معدل عائد لرؤوس الأموال المستثمرة.

2- مجال العاملين: تحقيق ظروف عمل جيدة وحوافز وأجور عادلة وتنمية مهارات العاملين وقدراتهم وتحقيق الأمن الصناعي لهم.

3- مجال المستهلكين: تقديم سلع بمستوى جودة وسعر مناسبين وبأعلى درجة أمان وصلاحية للاستهلاك.

¹ - بدوي محمد عباس، وعثمان الأميرة إبراهيم، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 474.

² - حلوة حنان رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص 255.

³ - الفضل مؤيد وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص ص 171-172.

⁴ - سلامة نبيل فهمي، مرجع سابق، ص 13.

⁵ - حلوة حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 467.

4- مجال البيئة: المحافظة على الموارد الطبيعية وإزالة الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة المنظمات لأنشطتها.

5- مجال المجتمع: تحسين رفاة أفراد المجتمع، أو كما يطلق عليه اسم تحسين نوعية الحياة، وذلك عن طريق توفير سلع وخدمات تلبي حاجات غير مشبعة لدى أفراد المجتمع، المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات.

الفرع الثاني: مشكلة قياس التكاليف و العوائد الاجتماعية

مشكلة قياس التكاليف

تكمن كافة المشكلات المتعلقة بالتكاليف الاجتماعية في التضارب الحادث في تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية فمن وجهة نظر المحاسبين هي الأعباء المالية التي تنفقها المؤسسة ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي فضلاً عن عدم حصول المؤسسة على أية منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف، بل يتم إنفاقها نتيجة لالتزام المؤسسة ببعض المسؤوليات الاجتماعية أو تطبيقاً لقوانين تفرضها الحكومة.¹

أما من وجهه نظر الاقتصاديين فإنها قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة المشروع لنشاطه الاقتصادي، فقد يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه أو تشويه المنظر الطبيعي، أي أن التكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي ترتبت على المجتمع نتيجة للآثار الخارجية السلبية للمشروع، ولا يخفى أن هناك صعوبات كبيرة في تحديد القيمة النقدية لهذه الآثار.²

وهذا المدخل يعتبر أكثر تفضيلاً من حيث إمكانية التطبيق العملي للقياس الشامل لتأثيرات العملية البيئية والاجتماعية التي تدور في نطاق المسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروع، وذلك بسبب ما يوفره من معلومات تفيد في التعرف على الأبعاد المختلفة للأداء البيئي والاجتماعي للمشروع، وتندرج طبيعة هذه المعلومات -في ظل هذا المدخل- إلى ثلاث مستويات هي³:

¹ - سلامة نبيل فهمي، مرجع سابق، ص 18.

² - القاضي حسين، حمدان مأمون، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص 141-142.

³ - بدوي محمد عباس، عثمان الأميرة إبراهيم، مرجع سابق، ص 156.

1- المستوى الأول: معلومات مالية بنتائج قياس العمليات البيئية والاجتماعية التي يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي.

2- المستوى الثاني: معلومات كمية بنتائج قياس العمليات البيئية والاجتماعية التي لا يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي، ويتوافر لقياسها مقاييس كمية غير نقدية.

3- المستوى الثالث: معلومات وصفية تعبر بصورة إنشائية عن تأثيرات العمليات البيئية والاجتماعية التي لا يمكن قياسها بمقاييس كمية.

مشكلة قياس العوائد الاجتماعية.

تختلف العوائد الاجتماعية عن التكاليف الاجتماعية من حيث صعوبة قياسها وذلك نظراً لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج التنظيم كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين، أو لكل الأطراف في آن، فضلاً عن أن العديد من العوائد الاجتماعية قد يصعب قياسها نقدياً بصورة مباشرة وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، الأمر الذي يقلل درجة الثقة في النتائج إلى حد كبير¹.

هناك العديد من الصعوبات التي تواجه عملية قياس المنافع الاجتماعية كميّاً وترجمتها في صورة نقدية منها:²

* أن عملية قياس المنافع الاجتماعية ليست سهلة لأنها لا تخضع للسوق، ولا توجد معدلات تسعير ملائمة لهذه المنافع.

* أن بعض المنافع الاجتماعية لا يمكن قياسها باستخدام وحدة النقد، وإنما التعبير عنها إما بالقياس غير النقدي أو التعبير عنها في شكل وصفي، مثل ارتفاع المستوى الثقافي أو العلمي.

المبحث الثالث: مجالات مساهمات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

بالرغم من الطبيعة المتحركة للأنشطة المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروع، إلا أن هناك محاولات لدراسة السلوك الاجتماعي للمشروع للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك.

¹ - أبو سمرة حامد أحمد صلاح، مرجع سابق، ص 35.

² - الفضل مؤيد وآخرون، مرجع سابق، ص 182.

فالمطلع على الكتابات والأبحاث التي حددت مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروع يجد أن الاتجاه السائد هو تقسيم هذه المجالات إلى أربع مجموعات متجانسة تعتمد أساسًا على قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع والتقرير عنه، وهي كالتالي: الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية، المساهمات العامة، الموارد البشرية، ومجال المنتج أو الخدمة.

المطلب الأول: مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.

ويعد هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروع بسبب التوسعات الضخمة والتقدم التقني وما نتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير قابلة للتعويض، وزيادة المخلفات الصناعية من أدخنة.

وكيماويات، وتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى تلوث مياه الأنهار والبحيرات والتربة.¹

وقد ترتب على أهمية هذا المجال أن قامت الحكومات بإنشاء الهيئات التي تختص بدراسة المشكلات البيئية فتكون في الولايات المتحدة الأمريكية المجلس الخاص بنوعية الحياة وأنشأت وزارة للبيئة، وأقامت جمهورية مصر العربية وزارة لشئون البيئة ومجلسًا لبحوث البيئة ضمن المجالس العلمية المتخصصة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، كما أنشأت جامعة الدول العربية مجلس وزراء البيئة العربي، كما قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر ستوكهولم في يونيو 1972م بهدف تشجيع الحكومات والهيئات الدولية للعمل على حماية البيئة.²

وفي الآونة الأخيرة لوحظ وجود العديد من المنظمات المهنية التي تنادي من خلال مؤتمرات علمية بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات، وهناك لجنة شكلت عام 2002م من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو) لبحث مسؤولية المشروعات لمعايير متفق عليها للمسؤولية الاجتماعية وفقًا لتقرير المنظمة للتوحيد القياسي.³

¹ - جربوع يوسف، مرجع سابق، ص 248.

² - السعد صالح، المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية، الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، دراسة ميدانية استكشافية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 21، العدد 02، 2007، ص 85.

³ - **3-greenwashing**, kluwer Laufer, William, **Social accountability and corporate-** p 255. academic publishers, Netherlands, Vol. 43, No.3, 2003,

وبالفعل قامت العديد من الدول والمنظمات المهنية والجامعات العربية والدولية بالعديد من المؤتمرات والندوات العلمية حول أهمية المسؤولية الاجتماعية سواء على مستوى الحكومات أو أسواق المال العالمية، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة للاهتمام بالمجالات الاجتماعية مثل استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بكفاءة والحد من التلوث البيئي وغيرها من الأنشطة الاجتماعية وأهمها كالتالي:¹

الفرع الأول: أنشطة خاصة بالموارد الطبيعية

* الاقتصاد والكفاءة في استخدام المواد الخام.

* الاقتصاد والكفاءة في استخدام مصادر الطاقة.

* المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.

الفرع الثاني : أنشطة خاصة بالمساهمات البيئية:

* تجنب مسببات تلوث الأرض و الهواء و إحداث الضوضاء.

* تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات، بإتباع أكثر الطرق الفنية كفاءة لتقليل كمية المخلفات.

* التخلص من المخلفات يساهم في تخفيض التلوث.

ويعد الاهتمام بهذا المجال أمرًا حيويًا ليس فقط لأثره على نوعية الحياة، بل لأثره على ما تتحمله الدول من نفقات للحفاظ على البيئة الطبيعية.

المطلب الثاني: مجال الموارد البشرية ومجال المساهمات المنتج أو الخدمة

يتحدد نطاق هذين المجالين من خلال توطيد العلاقة مع كل من العاملين في المؤسسة وكذا زبائنهم والتوجه إلى تلبية طلباتهم والسعي وراء اشباع حاجاتهم.

الفرع الأول: مجال الموارد البشرية

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبيةً لمتطلبات العاملين بالمشروع الاقتصادي وتحسين أحوالهم بصفة عامة، ويندرج تحت هذا المجال كافة الأنشطة الاجتماعية

¹ - حلوة حنان رضوان، مرجع سابق، ص 259.

التي تتناسب وظروف وحجم كل مشروع أعمال وإمكانياتها المالية، من أجل تحسين الفعالية الاجتماعية لعملياتها الداخلية المتعلقة بالتنظيم البشري الداخلي.¹

لذلك فإن هذا المجال يمثل مجالاً داخلياً ويتضمن الأنشطة التالية:²

1. أنشطة خاصة بسياسات التوظيف: توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع و قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية بالإضافة للأفراد المعوقين
2. أنشطة خاصة بتحقيق الرضا الوظيفي: منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب و إتباع سياسة للترقية تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية. إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين و المحافظة على استقرار العمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة بالإضافة الى تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن.

الفرع الثاني: مجال مساهمات المنتج أو الخدمة

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضاهم على المنتج أو الخدمة، وتتضمن هذه الأنشطة التالي:³

1. أنشطة خاصة بتحديد وتصميم المنتجات:

* القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.

* تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

2. أنشطة خاصة بتحقيق رضاء المستهلكين:

* وضع بيانات على عبوة المنتج للتعريف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية.

* القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه.

* توفير مراكز خدمة لصيانة وإصلاح المنتج.

¹ - سلامة نبيل فهمي، مرجع سابق، ص 13.

² - بدوي محمد عباس، عثمان الأميرة إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 380-381.

³ - اللولو محمد السلام، مرجع سابق، ص ص 34-35.

هذا وإن كانت الأنشطة السابقة توضح اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالأداء والمضمون الاجتماعي الشامل للمشروع الاقتصادي، فإن ذلك لا يعني أن كل مشروع بالضرورة سوف تضطلع بكل هذه الأنشطة، إلا أن اختيار المشروع لمجموعة الأنشطة التي يمكنه القيام بها، لا يعد قيدًا يؤثر في ضرورة دخول هذه الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة المحاسبية، فما لا يقوم به مشروع معين من هذه الأنشطة قد يقوم به مشروع آخر.

المطلب الثالث: مجال المساهمة العامة

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراد المجتمع وأهمها على النحو التالي:¹

- 1- أنشطة خاصة بالبذل في سبيل الإنسانية: تدعيم المؤسسات العلمية والمعرفية بالإضافة للهيئات الخاصة بالرعاية الصحية و الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية والخيرية والإغاثة.
- 2- أنشطة خاصة بالمواصلات والنقل: المساهمة في رصف وإنشاء الطرق و توفير وسائل نقل العاملين.
- 3- أنشطة خاصة بالإسكان: المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان و إنشاء مساكن للعاملين.
- 4- أنشطة خاصة بالخدمات الصحية: تدعيم البرامج والمشاريع التي تحد من الأوبئة والأمراض و توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.
- 5- أنشطة خاصة برعاية مجموعات معينة من الأفراد: المساهمة في توفير وجبات غذائية لغير القادرين ماليًا و رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة مثل المعوقين أو ذوي العاهات و الطفولة والمسنين.

¹ - بدوي محمد عباس، عثمان الأميرة إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 379-380.

خلاصة الفصل الأول

تجسدت المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات بشكل جزئي ضمنياً بقوة القانون في بدايتها، ومن واقع المعاملات وتواصل الحديث عن المسؤولية الاجتماعية على وتيرة متسارعة فإنها لا تزال تتعاضد وتمتد إلى مجالات كثيرة وإلى العديد من المستويات الكلية والجزئية في منظمات الاعمال. كما اصبح المستهلكين قادرين على تمييز المؤسسات ذات السمعة الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعني أن المؤسسات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات والسلوكيات المستجيبة اجتماعياً وبيئياً تستفيد من سمعتها الحسنة.

وتتحقق هذه المزايا للمؤسسات من خلال تطبيقها للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر من أحدث مراحل التطور المحاسبي، حيث يسعى هذا النوع من المحاسبة بمجالاته المختلفة إلى تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية من خلال تضمين الاداء الاجتماعي في صنع القرارات، خصوصاً مع ازدياد حجم المؤسسات وتوسع تأثيراتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، الامر الذي يستوجب إيجاد الوسيلة الكفيلة بقياس هذه التأثيرات، من أجل تعويض الأطراف المتضررة من هذه التأثيرات.

الفصل الثاني:

القياس والافصاح المحاسبي

عن المسؤولية الاجتماعية

تمهيد

تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى توفير المعلومات وإعداد التقارير الاجتماعية التي من شأنها أن تعكس مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي دون معوقات داخلية أو خارجية باستخدام اساليب القياس المناسبة لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية بشكل دقيق، واتباع المعايير المستخدمة في تحديد هذه التكاليف والمنافع للوصول إلى القياس الصحيح، وعلى الرغم من وجود صعوبات كثيرة تحول دون تطبيق القياس الكمي إلا أن القياس المحاسبي المقدر بأرقام تقريبية أفضل بكثير من عدم القياس كلياً، ويجب أن لا تكون هذه الصعوبات مبرراً للإهمال والصد عن القيام بهذا النوع من المحاسبة.

فالقياس المحاسبي الاجتماعي ما هو إلا تعبير نقدي عن الأنشطة الاجتماعية، والتي يمكن قياسها بمقاييس نقدية وتحديد أثارها على القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية والتشريعات الاجتماعية، من خلال الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر أمراً في غاية الأهمية، لأن المحاسب يستطيع من خلاله التعبير عن جهوده في توفير المعلومات المحاسبية الاجتماعية للمستفيدين منها وعرضها بصورة ملائمة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: القياس المحاسبي لتكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية.

المبحث الثالث: الاطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي و الشفافية عن الأنشطة

الاجتماعية.

المبحث الأول: نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن المحاسبة يجب أن لا تقتصر على البيانات المالية الاقتصادية، بل يجب أن تهتم بالبعد الاجتماعي والبيئي، مما أدى إلى الحاجة لوجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ينتج معلومات تتعلق بالأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، ويتضمن مجموعة من الاجراءات الخاصة بتسجيل وتبويب الاحداث والانشطة الاجتماعية، ومن ثم الافصاح عنها، وفرض الرقابة عليها.

المطلب الأول: ماهية نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يهدف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية، وقياسها والافصاح عنها في القوائم المالية وتقديمها للأطراف المستفيدة منها.

الفرع الأول: تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن تعريف النظام على أنه تفاعل قياسي لمجموعة من المفردات المستقلة حتى تصبح كما لو كانت شكلاً موحداً يحقق سلسلة من الأهداف التي تغطي مفردات العمل فهو عبارة عن مجموعة الأجزاء أو العناصر المترابطة التي تربطها بعضها ببعض علاقات متبادلة تعمل معا ككل نحو تحقيق هدف أو غرض ما.¹

بهذا يمكن أن نحدد مفهوم نظام المعلومات المحاسبي على أنه نظام فرعي للمعلومات داخل المؤسسة يتكون من مجموعة من إمكانيات آلية و بشرية مسئولة عن توفير المعلومات التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية و ذلك لمساعدة الإدارة و فئات أخرى خارجية في عملية التخطيط والرقابة و اتخاذ القرار.

- و يعرف على أنه: أحد المكونات الأساسية و الهامة لنظام المعلومات الإداري في المؤسسة و أكبر وحدة فيها و أكثرها انتشاراً نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربطه بباقي الأنظمة الفرعية.²

¹ - تاريخ الاطلاع: 2016/04/07 <http://mbagroup.ibda3.org/t94-topic>

² - تاريخ الاطلاع: 2016/04/08 <http://islamfin.go-forum.net/t14-topic>

3-E. Tort, **Organisation et Management des Systèmes comptables**, Dunod, Paris, 2003, p16.

-و يعرف أيضاً أنه: ذلك النظام الموجود ضمن المجموع المنظم للأنظمة داخل المؤسسة و الذي يهدف أساساً إلى معالجة و تحويل المعطيات الداخلية و إيصالها إلى المحيط. 3

مما سبق يمكن تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنه "نظام يهدف لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، ويتضمن مجموعة من الإجراءات المحاسبية الخاصة بتسجيل وتبويب وعرض الأحداث والأنشطة ذات العلاقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية للوحدة وفرض الرقابة عليها" وعليه فإن هذا النظام سوف يحقق العديد من الأغراض منها التالي:¹

- 1- قياس الأنشطة الاجتماعية عن طريق تسجيلها وتبويبها ومن ثم الإفصاح عنها في مجموعة من التقارير والقوائم المالية وتقديمها للجهات التي يمكن أن تُستفاد منها بصورة دورية.
- 2- مساعدة الأجهزة الرقابية في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وبما لا يتعارض مع الهدف العام لها.
- 3- توفير المعلومات عن أثر نشاط المشروع على البيئة المحيطة وتحديد كلفة الصيانة والمحافظة على البيئة المحيطة بالوحدة من أضرار عناصر التلوث البيئية التي يعكسها نشاط الوحدة.
- 4- تقديم التقارير إلى اللجان الصحية والاجتماعية لتسهيل مهمتهم في الرقابة على نشاط الوحدة في المجالات البيئية والاجتماعية والصحية والتحقق من مدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تصدرها.

الفرع الثاني: مكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ومما سبق يتضح أن تصميم نظام محاسبي يحقق أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية داخل إطار المفاهيم الأساسية السابق ذكرها، حيث يتطلب ضرورة التحديد الواضح

¹ - يحيى زياد وآخرون، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24، العدد 67، 2002، ص 197.

لنطاق ومكونات العمليات الاجتماعية وهنا يمكن القول بأنه يمكن التمييز بين ثلاث مكونات للعملية الاجتماعية كالتالي:¹

1- أطراف مستفيدة من داخل المجتمع: تتميز العملية الاجتماعية بما لها من آثار خارجية على المجتمع، ومن ثم فمن الضروري وجود طرف خارجي يستفيد من أنشطة المشروع التي تتم من خلال عمليات تبادل السوق أم لا ومن أمثلة هذه الأطراف المستهلكين والعاملين.

2- تأثير ملموس على المجتمع من القيام بالعملية: تنقسم طبيعة تأثير العمليات الاجتماعية إلى تأثير نابع من التقدم التكنولوجي، وتأثير ناشئ من تطبيق السياسات الإدارية للمشروع. وتمثل العمليات والأنشطة التي يتخذها المشروع لتحقيق الأمان في استخدام المنتج أو تحسين كفاءة أو جودة الخدمة المنتجة أمثلة للتأثير المرتبط بالتقدم التكنولوجي على المستهلكين، ومن ناحية أخرى نجد أن الصدق في الإعلانات الموجهة للجمهور، والاستجابة لاحتياجات المستهلك تمثل أنواعاً من التأثيرات ذات الطابع الإداري على المستهلكين.

3- استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بكل عملية اجتماعية، خاصة أن هذه العملية لا تخضع لاختبارات السوق.

وبعد هذا التحديد الواضح لمكونات العملية الاجتماعية يتم تطبيق النظام المحاسبي بهدف إظهار تأثير كل عملية على كل من صافي الدخل الاجتماعي وحقوق المجتمع من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: مبادئ نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومزايا تطبيقه.

يقوم أي نظام على عدة مبادئ وفروض وجب الالتزام بها، وتتحقق جراء تطبيقه مزايا للأطراف المستفيدة منه، وهكذا الحال بالنسبة لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرع الأول: الفروض والمبادئ الأساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

يقوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أربع فروض أساسية هي:²

1-Responsibility and accountability Baker Nafes and Adel-Karim Mohammed, *Corporate Social- for Developing Reporting and Disclosure Practices in Jordan, As a Comprehensive Approach*

p 145. derasat, Vol.25, No.2, 1998,

²- مطر محمد، السويطي موسى، مرجع سابق، ص 423.

* إن على المنشأة التزامات ومسؤوليات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهي تقبل تحمل هذه الالتزامات وتحمل هذه المسؤوليات.

* تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة، ويتوجب استغلالها بفاعلية قصوى بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.

* لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفذها المنشأة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعاً مجانية (Free Goods) وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المنشأة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها.

* للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المنشأة لمسؤولياتها اتجاهه، وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

ولا تختلف الأسس والمبادئ والمفاهيم الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية عن المبادئ والمفاهيم المتعارف عليها لنظام المحاسبة المالية، سوى في تكييفها بما يتلاءم مع طبيعة وأغراض نظام المحاسبة الاجتماعية.

أما فيما يخص المبادئ والمفاهيم لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية¹، فهي إلى حد ما المبادئ والمفاهيم نفسها المتعارف عليها لنظام المحاسبة المالية، ولكن بعد مراعاة تكييفها بما يتلاءم مع طبيعة وأغراض هذا النظام، فمفهوم الوحدة المحاسبية المتداول في المحاسبة المالية مثلاً يتسع نطاقه في نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ليشمل بدلاً من المؤسسة في المجتمع جميعه كوحدة، كما أن العملية المحاسبية (Accounting Transaction) يتسع نطاقها هي الأخرى لتمثل صفقة بين المؤسسة كطرف والمجتمع من حولها كطرف آخر.

أما المدخل المحاسبي للمؤسسة فيتسع نطاق تحديده ليشمل التكاليف والموارد الاجتماعية وذلك ليتسنى فيما بعد قياس العائد الاجتماعي على الاستثمار.

الفرع الثاني: مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

¹ - النعمات سعيد مخلد، فارس جميل الصوفي، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011، ص 315.

تتمثل مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:¹

* يعمق هذا النظام الدور الاجتماعي لمشروعات الأعمال المختلفة بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

* يوفر تطبيق هذا النظام الفرصة لإدخال البعد والعامل الاجتماعي في أنظمة الحسابات القومية وهذا يوفر ميزتين مهمتين²:

أولهما: توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.

ثانيهما: توفير الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات النمو المحققة فيه، بما يتماشى مع النظام المصحح بيئياً لقياس هذا الناتج والذي اقترحه الأمم المتحدة عام 1993 م.

* كذلك قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع

ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.³

المطلب الثالث: متطلبات وخطوات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

حتى يتم تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجب توفر بعض المتطلبات وكذا اتباع خطوات معينة.

الفرع الأول: متطلبات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

لكي يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية فإن هناك متطلبات أساسية لا بد من وجودها وإن لم تكن موجودة يجب السعي لإيجادها نظراً لفوائدها، يمكن إيجازها في¹:

¹ - النعيمات سعيد مخلد، فارس جميل الصوي، مرجع سابق، ص 424.

² - اللولو محمد السالم، مرجع سابق، ص 38.

* نظام موازنة جيد يضمن تقدير الموازنة تفصيلاً لمستوى الأقسام من ناحية تحديد أنواع النفقات مفصلة.

* هيكل تنظيمي جيد ومفهوم تتضح فيه الأهداف العامة للتنظيم وللأقسام وكذلك المهام والصلاحيات والمسؤوليات والسياسات والإجراءات ولإلمام التام بإطار التخطيط بالمشروع ومعرفة المعدلات التخطيطية الخاصة بكل من عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات وغيرها مع وجوب إظهار وربط مسؤولية الشخص الذي وضع هذه المعدلات في مركز المسؤولية التابع له.

* دليل حسابات موحد ومتناسق مع التنظيم الإداري الموافق عليه يراجع بصفة دورية ليتلاءم مع التنظيم الإداري القابل للتطوير مع ضرورة استخدام أسلوب الترميز المناسب لكي تعطي التقارير المناسبة بالشكل والوقت المناسب وتحديد مراكز المسؤولية بالمستويات الإدارية المختلفة، ويجب أن يكون مركز المسؤولية مرتبطاً بشخص معين أو بمجموعة من الأشخاص حتى يسهل الرقابة على أعمالهم أو على مراكز المسؤولية التي يشرفون عليها.

* نظام تكاليف جيد يساعد في التحليل على مستوى الأقسام بغرض رفع مستوى الأداء.

والفصل بين عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة بهدف ربط العناصر التي لها علاقة بمركز وإبعاد العناصر التي تعتبر في مسؤولية مركز أخرى.

* استخدام الحاسب الآلي والبرامج المناسبة المتطورة نظراً لضخامة البيانات المراد تجميعها وتبويبها وكذلك التقارير المراد إخراجها في وقتها المناسب.

* التقارير المناسبة لابد من تحديد التقارير المناسبة لاحتياجات المستفيدين مما يعني ضرورة القيام بتحليل كامل لهذه الاحتياجات بحيث تحدد الكم والكيف لهذه المعلومات وكذلك مواعيد إخراجها وتحديد من تعطى له هذه التقارير.

* قياس الأداء الفعلي للوقوف على الكميات والقيم الفعلية ومقارنتها بالكميات والقيم التقديرية لنفس مركز المسؤولية المشرف عليه شخص معين إذا ما توفرت هذه المتطلبات فإنه يمكن

تصميم نظام محاسبة المسؤولية وتحقيق الفوائد المرجوة منه، وتختلف المنشآت فيما بينها في مدى توافر هذه المتطلبات.

* ربط عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات بمراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة وذلك بعد تحديد هذه المراكز ومعرفة الشخص المسؤول عن كل مركز مسؤولية. ولذلك يجب السعي لاستكمالها واستكمال ما لم يكن موجود منها كذلك يجب ملاحظة أن هذه العملية ديناميكية متغيرة طبقا لظروف البيئة المحيطة وتغيراتها السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والعلمية.... الخ، فالنظر للتحسين يجب أن يكون مستمرا.

الفرع الثاني: خطوات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في أي مؤسسة بإتباع الخطوات التالية:¹

* دراسة التنظيم الإداري والمستويات الإدارية وتحديد احتياجات كل منها لأغراض التخطيط والرقابة وتقويم الأداء.

* تحديد مراكز اتخاذ القرارات في تنظيم وسلطة كل منها في التأثير على مستويات الأداء المختلفة وتعتبر هذه بمثابة مراكز مسؤولية التي يصمم نظام محاسبة المسؤولية على أساسها.

* حصر عناصر التكاليف والإيرادات والاستثمارات التي يمكن لكل مركز من مراكز المسؤولية أو مراكز اتخاذ القرارات التحكم في مقدارها والتي تعتبر بالتالي خاضعة لسلطة مركز المسؤولية ومن ثم يعتبر مسئولا عنها.

* تفصيل الخطط على أساس مراكز المسؤولية بحيث يتحدد الهدف المرغوب تحقيقه في كل مركز منها وتحدد معايير الأداء الواجب على المركز الاهتمام بها بصدد تنفيذ خطته المستهدفة ثم وضع الموازنة لكل مركز بحيث تستخدم هذه الموازنة لقياس الأداء والانجاز لمدير هذا المركز أو للمدير نفسه.

* وضع نظام محاسبي يمكن بواسطته تجميع البيانات عن الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية.

¹ - النعيمات سعيد مخلد، فارس جميل الصوفي، مرجع سابق، ص ص 320-321.

* إعداد تقارير الأداء على أساس هرمي بحيث تتدفق التقارير من أسفل إلى أعلى وبالقدر المناسب من التفصيل على كل مستوى من المستويات التنظيمية وتتضمن هذه التقارير مقارنة بين البيانات الفعلية والبيانات المقدرة والانحرافات غير المفصلة لكل مركز مسؤولية ويتم دراسة هذه الانحرافات ومعرفة أسبابها واتخاذ القرارات لمعالجتها.

تجدر الإشارة إلى أن نظام محاسبة المسؤولية الذي يتلاءم مع التنظيم الإداري لمنشأة معينة قد لا يتلاءم مع احتياجات منشأة أخرى لاختلاف التنظيم لهذه المنشأة، كما أن العمليات الإنتاجية ذاتها تختلف من منشأة لأخرى وعليه ينبغي أن يتم تصميم نظام محاسبة المسؤولية لأي مؤسسة بشكل يتفق مع التنظيم الإداري لهذه المنشأة.

المبحث الثاني: القياس المحاسبي لتكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية

إن الغرض من المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو المساعدة في تقييم مدى تنفيذ المشروع لالتزاماته الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب إجراء القياس المحاسبي لهذه الأنشطة الاجتماعية.

المطلب الأول: عموميات حول القياس المحاسبي.

إن القياس المحاسبي ما هو إلا وسيلة لتحقيق هدف، ألا وهو توفير معلومات تعبر تعبيراً صحيحاً عن الظاهرة محل القياس إلى من يهمله الأمر، فالقياس المحاسبي هو جوهر المحاسبة.

الفرع الأول: مفهوم عملية القياس

قدمت العديد من المفاهيم لعملية القياس المحاسبي من قِبَل الباحثين في مجالات القياس وإن اختلفت شكلاً إلا أنها تتفق في المضمون، وسنقوم بعرضٍ لبعض هذه التعاريف:

ينسب أول تعريف علمي محدد لوظيفة القياس المحاسبي إلى "كامبل" (Campell)، الذي اعتبر أن القياس يتمثل بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها.

لقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية (LASC)* في عرضها لإطار عملية إعداد القوائم المالية القياس بأنه "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يُعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس".¹

وتعرف أيضا بأنها "قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة".²

وتعرف عملية القياس أيضا بأنها "مقارنه عنصر بعنصر آخر للوصول للقيمة العادلة الذي يخزنه العنصر المقاس وعادة ما يكون عنصر المقياس هو النقود"، وبالتالي يتضح أن العملية المحاسبية هي أولا: قياس، ثانياً: اعتراف وتسجيل الأحداث الاقتصادية، وثالثاً: إفصاح وتوصيل المعلومات لمتخذي القرارات.³

وعرفت ايضاً بأنها: "عملية مقابلة يتم من خلالها مقابلة خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي، بشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي".⁴

أما أكثر التعاريف تحديداً لعملية القياس المحاسبية ذلك الصادر في تقرير لمجمع المحاسبين الأمريكيين (AAA) وورد فيه ما نصه "يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المشروع الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"⁵

وبهذا يمكن تحديد تعريف القياس المحاسبي الاجتماعي على أنه: "تحليل الأحداث المتعلقة بأنشطة المنشأة الاجتماعية، ثم تسجيلها في تاريخ حدوثها، ثم تتبع حركة تبادل هذه الأحداث لتحديد آثارها على مصالح أطراف التبادل على شكل وحدات نقدية تماشياً مع فرض وحدة القياس".⁶

الفرع الثاني: أركان القياس المحاسبي وقيوده

1- يمكن تحديد الأركان الأساسية لعملية القياس كالتالي:⁷

أ- تحديد الخاصية محل القياس:

- 1- القاضي حسين، حمدان مأمون، مرجع سابق، ص 142.
- 2- مطر محمد، السويطي موسى، مرجع سابق، ص 128.
- 3- الحياي وليد ناجي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدمارك، 2007، ص 101.
- 4- مطر محمد، السويطي موسى، مرجع سابق، ص 131.
- 5- عطية خالد وآخرون، منهج مقترح لقياس التكاليف والمنافع البيئية في المشروعات الصناعية، المجلة العلمية، المجلد 06، العدد 02، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 37.
- 6- بدوى محمد عباس، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، دار المكتب الجامعي للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص 28.
- 7- الحياي وليد ناجي، مرجع سابق، ص 102-107.

تنصب عملية القياس بشكل عام على حدث اقتصادي تاريخي ذو أثر على المركز المالي، كما قد يكون حدثاً مستقبلياً ذو آثار اقتصادية متوقعة على المشروع، والمشكلة الأساسية التي يواجهها المحاسب والتي ستعكس آثارها على جميع مراحل عملية القياس، تتلخص في عدم قدرة المحاسب في معظم الأحيان على تعريف أو تحديد الخاصية محل القياس تعريفاً أو تحديداً دقيقاً.

ب- تحديد المقياس المناسب لعملية القياس:

يتوقف نوع المقياس المناسب وكذلك وحدة القياس المناسبة على نوع الخاصية محل القياس، و على أغراض عملية القياس، فإذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس، فالمقياس المناسب حينئذ لهذا الغرض هو مقياس اسمي، أما إذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في المقارنة بين قيمة حدثين (أصلين مثلاً) فالمقياس المناسب حينئذ هو مقياس الترتيب، وإذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس ما سبق ذكره إلى تحديد المحتوى الكمي للحدث (قيمة كل من الأصلين مثلاً) فحينئذ يستخدم مقياس نسبي.

ج- تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس:

يتوقف أسلوب القياس المتبع في تنفيذ عملية القياس المحاسبي على عاملين، أولهما الهدف من عملية القياس، وثانيهما الأفق الزمني لعملية القياس، فإذا كان هدف عملية القياس مجرد تبويب الحدث محل القياس أو إثباته محاسبياً فقط، حينئذ لا يتعدى أسلوب القياس ما يعرف بأسلوب أو طريقة القياس المباشرة، أما فيما عدا ذلك فيستخدم أسلوب القياس المشتق أو غير المباشر، والذي بموجبه تحدد قيم القياسات، في إطار ما يسمى بعملية الاحتساب المبنية على علاقات رياضية.

بعد اتخاذ الإجراءات آنفة الذكر من قبل المحاسب، يمكنه حينئذ الشروع في تنفيذ عملية القياس المحاسبي وهنا يمكن لهذه العملية أن تمر في عدة مراحل يتوقف مداها على أغراض عملية القياس والتي تحدد بالتالي نوعية القياسات المطلوب توفيرها.

ويستفاد من خطوات عملية القياس المحاسبي في مجال التكاليف والمنافع المتعلقة بالأداء الاجتماعي بأنه يمكن أن ترتبط عملية القياس بالغرض المنشود من القياس المحاسبي لهذه

المفاهيم من تكاليف ومنافع وصولاً إلى صافي الاستثمارات الاجتماعية وفق الخصائص المتعلقة بالأداء الاجتماعي.

د- تحديد الشخص القائم بعملية القياس:

يعد الشخص القائم بعملية القياس عنصراً هاماً في هذه العملية، لأن نتائجها تختلف باختلاف القائمين بها و خاصة في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية فدوره لا يقتصر على تحديد مسار عملية القياس المحاسبي، بل يتعدى إلى تحديد نتائجها.

2- قيود القياس المحاسبي

أوضحت كثير من كتابات المحاسبين ضرورة الأخذ في الاعتبار ببعض القيود على دقة ومدى الاعتماد على البيانات و المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات و تتلخص هذه القيود في ما يلي:

أ_ عدم التأكد: ينبغي عدم التأكد في المحاسبة من مصدرين أساسيين:

* ان فرض استمرار المؤسسة جعل من الضروري توزيع العديد من العناصر على الفترات الحالية و المستقبلية ومثل ذلك توزيع تكلفة الأصول الثابتة

* ان فرض الاستمرار أدى إلى ضرورة التنبؤ بما سيكون عليه الحال مستقبلاً لاتخاذ العديد من القرارات

ب_ الموضوعية و القابلية للتحقيق: ان القياس الموضوعي هو قياس غير شخصي بمعنى أنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس

ان القياس الموضوعي هو قياس قابل للتحقق بمعنى أنه يستند إلى عناصر مثبتة وأدلة صحيحة

ج- وحدة النقد كأساس للقياس: تحتاج المحاسبة إلى وحدة قياس موحدة تربط بين جميع العمليات المتعلقة بالمؤسسة كأساس لقياس مختلف الأحداث وخاصة في عمليات تجميع البيانات.

المطلب الثاني: معايير و أساليب قياس الأداء

تتطلب عملية القياس وجود نظام يحكمها فهو بمثابة حلقة الربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس و ما يؤدي اليه من نتائج والأهداف المرغوب تحقيقها من القياس.

الفرع الأول: المعايير المعتمدة في القياس

إن محاولات التنظير المحاسبي تنقسم إلى مدرستين، الأولى هي المدرسة الوصفية التي تقوم على مبدأ الاستقراء من الواقع وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، أما الثانية فهي المدرسة المعيارية التي تقوم على طريقة الاستنباط المنطقي وفقا للمعايير المحاسبية التي تلقى اتفاقا عاما.¹

ويمكن القول أن المعايير التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكيين هي أنسب أسلوب، وعلى هذا يمكن أن نوجز هذه المعايير فيما يلي:²

1- معيار الصلاحية: حيث يتطلب أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامها، وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع الاطراف الاجتماعية المستفيدة منها.

2- معيار الخلو من التمييز: أي الاعتماد على طريقة موضوعية في القياس المحاسبي للتكاليف أو العوائد الاجتماعية، وتحديد الحقائق والتقرير عنها بكل نزاهة وتجرد.

3- معيار السببية: أي تبيين أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية، من أجل الوصول إلى إشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية، وكذا حق المجتمع في معرفة نتائج الأنشطة الاجتماعية للمنشأة.

4- معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: حيث يقابله معيار "التكلفة التاريخية" المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي، ويتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار بازدياد مجال الأنشطة الاجتماعية.

¹ - العاني حارس كريم، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية -دراسة تطبيقية في مملكة البحرين-، المؤتمر العلمي الرابع "الريادة والإبداع"، 15-16/03/2005، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، ص 200.

² - العاني حارس كريم، مرجع سابق، ص 201.

5- معيار العائد الاجتماعي: يمكن لهذا المعيار في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أن يحل محل مبدأ "تحقق الايراد" في المحاسبة المالية، وذلك لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر والتي لا يوجد لها سعر في السوق.

6- معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة له: هذا المعيار يقابل معيار "مقابلة الايرادات بالتكاليف" في مجال المحاسبة المالية، ويعني مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد.

الفرع الثاني: أساليب القياس المحاسبي

تتمثل أساليب القياس المحاسبي في النظم أو الطرق التي يمكن من خلالها تقييم الأشياء، وفي المفهوم العام للقياس يتم استخدام خصائص نظام الأعداد الحقيقية كأساس لتبويب أساليب القياس، هذه الخصائص هي:

- خاصية ترتيب الأعداد،

- خاصية ترتيب الفروق بين الأعداد،

- خاصية توفر نقطة الأصل.

يتوقف اختيار أسلوب القياس المتبع في عملية القياس المحاسبي على أغراض هذه

العملية، وتتنحصر أساليب القياس المحاسبي في ثلاثة أنواع بشكل عام كالتالي:¹

1- أساليب قياس أساسية أو مباشرة (Fundamental or direct methods):

باستخدام هذا الأسلوب تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبي ممثلة بقيمة الخاصية محل

القياس مباشرة وذلك دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب (Calculation process)

والمبنية أصلاً على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، ويتبع أسلوب القياس

المباشر مثلاً في قياس تكلفة آلة وذلك من خلال ثمنها المثبت على فاتورة الشراء.

2- أساليب قياس مشتقة أو غير مباشرة (Derived or indirect methods):

¹ - مطر محمد، السويطي موسى، مرجع سابق، ص ص 137-142.

عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لابد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة، وقد ازداد اعتماد المحاسب على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية، لأن عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عملية الحساب والتي هي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة غير المباشرة.

وفي مجالات القياس عامة والقياس المحاسبي خاصة، تعد القياسات الأولية أو المباشرة بمثابة المدخلات لأساليب القياس غير مباشرة، بمعنى أنه لا يمكن لعملية قياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبقة بعملية قياس مباشرة، مثال على ذلك إذا أراد المحاسب قياس القيمة الإجمالية لأصلين، فحينئذ لا يمكنه تحديد هذه القيمة الإجمالية إلا بإتباع أسلوب القياس غير المباشر، إذ بعد تحديد قيمة كل منهما على انفراد بأسلوب القياس الأولي أو المباشر، تحدد بعد ذلك بأسلوب غير مباشر قيمتها الإجمالية.

3- أساليب قياس تحكمية (Arbitrary methods):

تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة، ولكن الفرق الرئيسي بينهما ينحصر في أنه بينما توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة، فإن أساليب القياس التحكمية تقتصر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لأثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس ومثال ذلك تقدير المنافع الاجتماعية الناتجة عن إزالة التلوث بمياه البحر بالنسبة لسكان الساحل أو تقدير تكاليف تلوث الهواء من خلال قيام المصانع بأنشطتها الاقتصادية، وتكون أساليب القياس تحكمية إذا لم توجد قواعد منطقية (Logical rules) تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس، وبذلك لا تتوفر المبررات المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس يمثل فعلا القيمة الفعلية للخاصية محل القياس.

وترتيباً على ما سبق، تزداد الفرص لاحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية طالما لم تتوفر لهم المعايير الموضوعية للحكم في هذا الخلاف.

المطلب الثالث: قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية

تكمن الصعوبات في طبيعة الأنشطة الخاضعة للقياس في كونها غير محددة المعالم من جهة، ولم يتم الاتفاق على ماهيتها من جهة ثانية، نتيجة وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المؤسسات الاقتصادية وبين ما تراه تلك المؤسسات مسؤوليتها تجاه المجتمع، وصعوبة القياس النقدي لها، إضافة إلى طول الفترة الزمنية بين واقعة حدوث التكلفة الاجتماعية وزمن العائد الاجتماعي المتحقق من تلك التكلفة.

الفرع الأول: التكاليف الاجتماعية وقياسها

لقد اختلف كل من الاقتصاديين والمحاسبين في هذا المفهوم¹، فمن وجهة النظر الاقتصادية تعرف التكاليف الاجتماعية على أنها قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي، أي مقدار السلع والخدمات المضحى بها مقابل إنتاج سلع وتقديم خدمات أخرى، ويلاحظ أن هذا المفهوم يعتمد على تكلفة الفرصة البديلة.

أما من وجهة النظر المحاسبية فتعرف التكاليف الاجتماعية على أنها المبالغ التي تتفقها المنظمة نتيجة اضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية بصيغة اختيارية أو إلزامية، بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف، ونجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساساً في القياس.

حيث إن الأخذ بأحد المفهومين دون الآخر يؤدي إلى القصور في إيجاد أساس ملائم لقياس التكاليف فعند الأخذ بمفهوم التكلفة الفعلية أساساً في القياس لا يعبر عن التكاليف الاجتماعية المتمثلة مثلاً في الآثار السلبية التي يلحقها المشروع بالبيئة بسبب تلوث البيئة الناتج عن نشاطه الاقتصادي، فهي لا تمثل تكاليف اجتماعية وفقاً لهذا المفهوم على اعتبار أن المشروع لم يدفع مقابلاً لهذه الأضرار.

من هنا يتضح أن كل من وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية تكمل إحداهما الأخرى، وبالتالي لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر المحاسبية دون وجهة النظر الاقتصادية والعكس، بل يقتضي الأمر الأخذ بهما معاً لتلافي القصور في كل منهما.

¹ - بوخلخال يوسف، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي)، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، يومي 14 و15 فيفري 2012، ص 06.

على هذا يمكن حصر مفهوم التكاليف الاجتماعية على أنها: التضحية التي يتكبدتها المجتمع نتيجة الأضرار والآثار السلبية المتولدة عن الأنشطة الاقتصادية للمنشأة، وبذلك فهي تعبر عن أضرار اجتماعية كان على المنشأة اتخاذ الاجراءات اللازمة مقدما لتجنب حدوثها.¹

وتتقسم التكاليف الاجتماعية إلى نوعين:

أ* **تكاليف اجتماعية مباشرة:** وتحملها المنشأة مباشرة إجباريا أو اختياريا للقيام ببعض الأنشطة، والتي لا يكون مقابلها عائد، وهذا يتفق مع النظرة المحاسبية للتكاليف الاجتماعية.

ب* **تكاليف اجتماعية غير مباشرة:** وتتفق مع النظرة الاقتصادية وهي ما يتحملها المجتمع من أضرار وتضحيات نتيجة ممارسة المؤسسة لأنشطتها.

الفرع الثاني: المنافع الاجتماعية وقياسها

يقصد بالمنافع الاجتماعية تلك الفوائد التي تعود في معظمها لأطراف خارج المنظمة، أو بمعنى آخر الآثار الموجبة الخارجية للمنشأة، كالأثار الناجمة عن تقليل الضوضاء الخاص بتشغيل الآلات يعتبر عائد اجتماعي يعود على المجتمع.²

وقد ركزت معظم الدراسات على التكاليف الاجتماعية في حين يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والافصاح عنها، فمثلا كيف يتم تقدير المنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة ببناء مسجد في تلك المنطقة؟ وكيف يمكن تقدير قيمة نقدية للإضافات الجمالية والصحية الناتجة عن قيام المؤسسة بتشجير وتحسين المنطقة المحيطة بها؟ ومع أن معظم المنافع الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المؤسسة فإن بعض المنافع قد تتحقق نتيجة قيام المؤسسة بالأنشطة التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية وتعود عليها بالذات بشكل جزئي كتحقيق انطباع حسن للمؤسسة لدى الجمهور، ولاشك أن تقدير قيمة لهذا الانطباع الحسن صعب التحقيق، ولاشك أن قياس المنافع الاجتماعية يتطلب بالضرورة اللجوء إلى طرق تحكيمية تخضع للتقدير الشخصي إلى حد كبير، فأساليب القياس المحاسبي في هذا المجال لا تزال في بداية الطريق ولم تتطور بعد إلى الدرجة التي يمكن الاعتماد عليها في بناء نموذج متكامل لقياس المنافع أو الفوائد الاجتماعية.³

¹ - بن عمارة نوال، مرجع سابق، ص 05.

² - المرجع نفسه، ص 06.

وتعود صعوبات القياس للأسباب التالية:¹

أ* لا يمكن قياس المنافع الاجتماعية بوحدة النقد، بل يمكن التعبير عنها بالنماذج الوصفية مثل مدى ارتفاع المستوى الثقافي أو العلمي نتيجة التدريب؛

ب* عدم دقة إعداد القوائم المالية لبيان نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة خلال مدة معينة؛

ج* إن معظم المنافع الاجتماعية تعود لأطراف خارج للمؤسسة، فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمؤسسة، والعديد منها يصعب قياسها نقداً، فمثلاً كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع نتيجة الحد من التلوث الذي تحدثه عمليات التشغيل الخاصة بالمؤسسة؛

د* حتى ولو تحققت للمؤسسة منافع نتيجة قيامها بالأنشطة الاجتماعية الخارجية والتي تتمثل في قبول المجتمع للمؤسسة اجتماعياً، فإن تقدير قيمة نقدية لهذا القبول صعب التحقق من ناحية، ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر من ناحية ثانية، مثل تحقق "الانطباع الحسن" للمؤسسة لدى الجمهور حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن.

المبحث الثالث: الاطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي و الشفافية عن الأنشطة الاجتماعية

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح والشفافية لاختلاف مصالح كل طرف من أصحاب المصالح، حيث تعتبر الشفافية و الإفصاح عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمشروع من اهم اهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وقد اوصت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية بالزام المشروعات بها، كما ان الشفافية والافصاح المحاسبي يعدان من أهم مبادئ المحاسبة الأساسية.

المطلب الأول: أساسيات حول الإفصاح المحاسبي و الشفافية عن الأنشطة الاجتماعية

يمثل الإفصاح أحد الأركان الرئيسية والهامة التي يرتكز عليها الفكر المحاسبي، ويشير مفهوم الإفصاح عموماً إلى إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومفهوماً.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

عرفه هاندريكسون Hendrickson على أنه: عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف بطريقة تسمح بالتنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق الأرباح مستقبلاً

¹ - جربوع يوسف محمود، مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد 1، 2007، ص 250.

وكذا قدرته على سداد التزاماته، إن كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح الكامل والإفصاح الكافي والإفصاح العادي¹.

أما "Burke" عرف الإفصاح الاجتماعي على أنه عرض البيانات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة²

كما يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه: "الإظهار الكامل والواضح (للحقائق أو الأحوال أو الظروف المختلفة) في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة والصدق المحاسبي في القوائم المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة"³.

بهذا يمكن أن نحدد مفهوم الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي بأنه الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع المنشأة إعلام المجتمع بأنشطتها المختلفة، ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع هي التي تحقق له منافع اجتماعية يمكن اجمالها فيما يلي⁴:

* أنشطة خاصة بحماية المستهلك.

* أنشطة خاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية.

* أنشطة خاصة بتنمية الموارد البشرية.

1 خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011،

ص: 45.

2- العليمات نوفان حامد محمد، مرجع سابق، ص 72.

3- نفس المرجع، ص 73.

4 - الحياي وليد ناجي، مرجع سابق، ص 47.

أهمية الإفصاح

أ- تتجلى في تحفيز اهتمام المساهم ببناء على المعلومات المنشورة في القوائم المالية المقدمة من طرف الإدارة لبناء توقعات مستقبلية واقعية واتخاذ قرار الاستثمار في الشركة بناء على أسس سليمة¹؛

ب- يعتبر الإفصاح الأداة الفعالة والوسيلة الرئيسية لإيصال نتائج الأعمال للأطراف المعنية لدعم قراراتهم خاصة ما يتعلق بمجال الاستثمار والتمويل نظرا لأهمية المعلومات التي يوفرها²؛ نظرا لتزايد الدور الاقتصادي للشركات وأسواق المال وتحول دور المحاسبة من حماية المالكين إلى خدمة المستخدمين، ظهرت الحاجة إلى الإفصاح الذي يجعل التعاملات أكثر عدالة ونزاهة، نظرا لكونه يوفر فرصا متساوية للمستثمرين في الحصول على المعلومات، مما يوفر مناخا استثماريا ملائما وزيادة فرص استمرار الأسواق المالية وازدهارها³.

1- أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة:

أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) أسباب ضرورية لاهتمام المحاسبين بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية، يمكن تلخيصها في:

* إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية هي ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول المشروع ونفقاتها والتزاماتها وهي من طبيعة عمل المحاسب.

* إن التغيير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المشروع لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المشروعات.

2- أسباب متعلقة بتحسين المستوى الاعلامي للتقارير المالية:

* يساهم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين المشروعات.

1 فاطمة الزهراء رقايقية، مساهمة دقة القياس المحاسبي والإفصاح في جودة المعلومة المالية، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2012، ص: 7.

2 حامد أحمد صالح أبو سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مائدة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص: 43.

3 سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، المؤتمر العلمي الثالث، الأردن، 28-29 أبريل 2009، ص: 12.

* إن تضمين القوائم المالية عن الأنشطة الاجتماعية يساهم في تقويم أداء لمشروع اجتماعيا.
* لم يقتصر اتخاذ قرارات الاستثمار على الجانب الاقتصادي فقط من طرف المستثمرين بل تعدى إلى جوانب أخرى مثل الجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي.

* ازدياد ضغط الرأي العام بالنسبة للمشكلات البيئية والاجتماعية التي تسببها مشاريع الأعمال، مما أدى بالحكومات إلى اصدار قوانين تنظمها، مما أدى بالمشروعات إلى إعطاء قدر أكبر من الاهتمام ببيانات التكلفة الاجتماعية وذلك لتجنب العقوبات والاجراءات القانونية التي قد تقع فيها.

الفرع الثاني: مفهوم وأهمية الشفافية

لا يمكننا الحديث عن الإفصاح المحاسبي دون التطرق إلى مفهوم الشفافية لأنهما يكادان أن يكونا نفس المفهوم نظرا للترابط الكبير الذي يوجد بينهما.
تعرف على أنها حق كل عامل أو متعامل مع الشركة في الوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات وآليات بناء السياسات واتخاذ القرارات، والتعرف على آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وتمثل الشفافية مدخلا لإعداد معايير أخلاقية وميثاق عمل حوكمي لما توفره من ثقة واكتشاف للفساد 1.

تعرف أيضا بأنها تدفق المعلومات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يعتمد عليها 2.

كما تعرف على أنها مجموعة السلوكيات والأداءات والآليات التي تقوم بها الإدارة، والتي تتضمن الكشف المقصود عن المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات، ووضوح السياسات والتشريعات 3.

1 فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2010، ص: 9.

2 سالم محمد عبود، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 14.

3 محمد بن محمد احمد الحربي، "درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، الأردن، مجلد 1، عدد 6، 2012، ص: 311.

أهمية الشفافية

تتمكن الشركات بفضل الشفافية من تنشيط وتفعيل دورها في الرقابة عن طريق المساعدة على حل المشاكل الواقعة.

الشفافية في تقديم المعلومات حول السياسات المتبعة تعتبر بيانات أولية للقيام بمراقبة الشركة، تتمثل أهميتها أيضا في تغادي مشكل عدم تماثل المعلومات مما يسمح لأصحاب المصالح بالتفاعل مع المعلومات المتوفرة بشكل متكافئ والمساعدة على اكتشاف الثغرات¹.

توفر الشفافية الأمان للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على العناصر التي يمكن ان تسبب المخاطرة أو تؤثر على مستوى الانتاجية.

تشجع الشفافية على استثمار أفضل لأصول الشركة، وتقليل الغموض والضبابية والقضاء على الفساد، ضمان حقوق الجميع في المعرفة والفهم من خلال مشاركتهم في المعلومات، كما تحقق الشفافية الترابط بين جميع المستويات الإدارية والتنفيذية للشركة وتحقيق التكامل بينها².

يمكننا تصور العلاقة بين الإفصاح والشفافية، نتيجة للدور المهم الذي يقوم به الإفصاح المحاسبي وباعتباره ركيزة أساسية من ركائز حوكمة الشركات، فإنه يهدف إلى تفعيل الشفافية وجودة المعلومات المحاسبية لتجنب الفشل في اتخاذ القرارات وتخفيض حالة عدم التأكد³.

المطلب الثاني: أهداف و أشكال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يسعى الإفصاح إلى تحقيق جملة من الأهداف، كما ينقسم الإفصاح إلى عدة أنواع ومستويات يتم التعرف عليها في هذا المطلب

1 - *Transparence du secteur public et politique de l'investissement international, OECD, 2003, p : 8.*

2 محمد بن محمد أحمد الحربي، مرجع سبق ذكره، 2012، ص: 317.

3 عبد الرزاق شعادة، سمير ابراهيم البرغوثي، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 13.

الفرع الأول: أهداف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

- الهدف من الإفصاح المحاسبي تقديم معلومات للمستخدمين من أجل:
- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية كتقدير القيمة العادلة لبند الميزانية العامة؛
 - وضع العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة غير المعترف به؛
 - تقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
 - القيام بمقارنات بين السنوات لنتائج الشركة؛
 - مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم¹؛
 - إزالة الغموض والتضليل في عرض المعلومات المحاسبية لمساعدة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات صحيحة ومبنية على معلومات دقيقة؛
 - تحقيق الكفاءة المعلوماتية في اتخاذ القرار الكفء وتوفير درجة عالية من التأكد².

الفرع الثاني: أشكال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يمكننا التمييز بين عدة أنواع من الإفصاح هي:

1-1 الإفصاح الشامل (الكامل)

يتضمن كل التفاصيل والملاحظات حول المعلومات الظاهرة في القوائم المالية، أي أنه يجب أن تتوفر القوائم المالية على كل ما يلزم للتعبير الصادق والوفى مما يمكن المستخدمين من التعرف على مركز وصورة الشركة.

يواجه تطبيق هذا النوع من الإفصاح عدة مشاكل نذكر منها:

- صعوبة تطوير سياسات الإفصاح لتطبيق مبدأ الإفصاح الشامل؛
- صعوبة تقدير المنافع التي تعود من تطبيق الإفصاح الكامل مع سهولة تحديد التكاليف المدفوعة¹.

1 عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 25-26.

2 مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2012، ص: 9.

1-2 الإفصاح العادل

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 في الفقرة رقم 15 على أن الإفصاح العادل يتطلب:

- ادخيار السياسات المحاسبية وتطبيقها وعلى الإدارة تطوير سياسات لضمان توفر البيانات المالية؛
- تقديم المعلومات وتوفيرها بطريقة موثوقة ومفهومة للتمكين من المقارنة؛
- تقديم افصاحات إضافية عند عدم كفاية المعلومات لتمكين المستخدمين من فهم المركز المالي والأداء المالي للشركة.

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات كل الأطراف داخل الشركة وخارجها، وأنه مطلب أخلاقي اعتاد مدقق الحسابات الاعتماد عليه عند إبداء رأيه الفني المحايد².

1-3 الإفصاح الكافي

يعني ضرورة الإفصاح على حد أدنى من المعلومات المالية في القوائم والتقارير المالية لتكون غير مضللة، يهدف هذا النوع إلى توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات السليمة لجميع الأطراف.

1-4 الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الذي يلائم حاجة مستخدمي القوائم المالية، ظروف الشركة وطبيعة نشاطها، حيث أنه من غير المهم الإفصاح عن المعلومات فقط، بل الأهم هو أن تكون هذه الأخيرة ذات قيمة ومنفعة لمحتاجيها، كما تتناسب مع ظروف الشركة الداخلية وطبيعة نشاطها³.

1-5 الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

1 زونية بن فرج، التحكم في الإفصاح والتنحفظ المحاسبي ضرورة للحكم على ذكاء المحاسب، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2012، ص: 3-4.

2 عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة - فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 25.

3 أميرة طلبة، مرجع سبق ذكره، 2008-2009، ص: 84.

هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، كإفصاح التتبئي خاصة المالي منه، الإنفاق الرأسمالي ومصادر تمويله، يشار هنا إلى أن هذا النوع يساهم في الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية قد تحقق فوائد لفئة معينة دون سواها، كما أن هذا النوع يشمل معلومات غير مالية وصفية كمؤهلات العمال.

1-6 الإفصاح الوقائي

يهدف هذا النوع إلى جعل القوائم المالية واضحة وغير مضللة لأصحاب المنفعة والمستثمرين من ذوي القدرة المحدودة في استخدام المعلومات التي يجب ان تكون على درجة عالية من الموضوعية لحماية المجتمع المالي¹.

المطلب الثالث: نماذج وأليات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

الفرع الأول: نماذج الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

لقد أفرز التراث المحاسبي العديد من النماذج التي يتم من خلالها إيصال المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية إلى مستخدميها، ومن هذه النماذج نذكر:

1- النماذج الوصفية:

تعد النماذج الوصفية من أكثر نماذج الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت شيوعا في الاستخدام فهي تصف الأنشطة التي قامت بها المنشأة من أجل الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية، دون أن يكون هذا الوصف مقترنا بتحليل عناصر التكاليف الخاصة بهذه الأنشطة، أو بقيم المنافع المتحققة منها، حيث تعد الصيغة التي استخدمتها شركة (Scovill Manuf) للإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية من النماذج التطبيقية لهذا النوع من نماذج الافصاح، ويتضمن التقرير بعض المعلومات الكمية عن فرص التوظيف التي هيأتها الشركة للمجتمع والوسائل الرقابية الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التلوث، فضلا عن المعلومات المتعلقة بحماية المستهلك²، ويوضح الملحق رقم (1-2) شكل هذه النماذج.

2- نموذج Linowese:

¹ سوسن زيرق، الإفصاح المحاسبي عن قرص الإيجار في النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012، ص: 85.

² - الفضل مؤيد وآخرون، مرجع سابق، ص 189.

اقترح (Linowese) نموذجاً للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأطلق عليه اسم (تقرير النشاط الاقتصادي - الاجتماعي)، حيث يقسم (Linowese) التكاليف المترتبة عن الأنشطة الاجتماعية إلى ثلاث مجموعات؛ الأولى تهتم بتكاليف الأفراد العاملين؛ والثانية تهتم بتكاليف الأنشطة الخاصة بالبيئة؛ والثالثة تهتم بتكاليف الأنشطة الخاصة بالإنتاج، وقد ميّز (Linowese) بين نوعين من التكاليف الاجتماعية؛ النوع الأول يتمثل في التكاليف التي تنفقها الوحدة الاقتصادية في سبيل تحقيق أهداف اجتماعية، ومن وجهة نظره تمثل هذه التكاليف تحسينات (مزايا اجتماعية)؛ أما النوع الثاني فهي التكاليف التي تنفقها الوحدة الاقتصادية أو كان يجب عليها إنفاقها في جانب معين من المجموعات الثلاث السابق ذكرها وتمثل (الأضرار الاجتماعية)¹. ويوضح الملحق رقم (2-2) صورة هذا النموذج.

3- نموذج Ester:

لا يختلف النموذج الذي اقترحه (Ester) وأطلق عليه تسمية تقرير التأثير الاجتماعي كثيراً عن النموذج الذي اقترحه (Linowes)، فالاثنتين يتخذان من وجهة نظر المجتمع أساساً في الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمنشأة، غير أن هذا النموذج يهتم بالمنافع الاجتماعية إلى جانب التكاليف الاجتماعية، ومحاولته قياس صافي الإسهام الاجتماعي للمنشأة عن طريق مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية، كما أوضح (Ester) في نموذجه (تقرير التأثير الاجتماعي) أن المنافع الاجتماعية لا تقاس بالتكاليف التي تتحملها المنشأة من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية، وإنما تقاس بأي عائد للمجتمع، أو لأحد عناصره، سواء كان هذا العائد اقتصادياً أو غير اقتصادي². ويعرض الملحق رقم (2-3) النموذج الذي اقترحه (Ester).

4- نموذج seidler:

لقد قدم seidler نموذجين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي، حيث يخص النموذج الأول المنشآت التي لا تهدف إلى الربح أما الثاني فيخص المنشآت الهادفة إلى الربح، وقد أطلق عليهما (تقرير الدخل الاجتماعي)³.

يتضح من النموذج الأول الذي تمّ وضعه لإحدى الجامعات الأمريكية للوهلة الأولى أن التكاليف التي تتحملها الجامعة تمثل منافع اجتماعية للمجتمع أو لأحد عناصره، غير أن

¹ - المرجع نفسه، ص 191.

² - الفضل مؤيد وآخرون، مرجع سابق، ص 193.

³ - المرجع نفسه، ص 195-196.

المتعمّن فيه يتضح له أن seidler لم يقس المنافع بهذا الأسلوب، وإنما استخدم القيمة الحالية لصافي الدخل الإضافي المتحقق للمجتمع أو لأحد عناصره، نتيجة زيادة معرفته وتعلمه، حيث يرى seidler أن المنافع الاجتماعية للتعليم تتمثل في زيادة معرفة الفرد عند تخرجه من الجامعة عمّا كان عليه قبل التحاقه بها، لذا فإن المنفعة الاجتماعية المتحققة للمجتمع من نشاط الجامعة يمكن أن يقاس بالقيمة الحالية لهذه الزيادة في المعرفة أو الدخول الإضافية. ويعرض الملحق رقم (2-4) النموذج الأول الذي وضعه seidler.

أما النموذج الثاني والخاص بالمؤسسات الهادفة للربح، فقد أوضح seidler أن الدخل الاجتماعي يجب أن يحسب عن طريق تعديل القيمة المضافة بالأداء الاجتماعي، وذلك عن طريق إضافة المخرجات الاجتماعية المرغوب فيها، وتخفيضها بالآثار الاجتماعية غير المرغوب فيها. ويعرض الملحق رقم (2-5) النموذج الثاني الذي وضعه seidler.

ويتضح من هذا النموذج أن القيمة المضافة تم تعديلها بعنصرين هما:

العنصر الأول: مخرجات مرغوبة اجتماعياً ولا يمكن بيعها، حيث تمثل هذه المخرجات

المنافع التي تقدمها المؤسسة للمجتمع مثل: برامج التدريب، برامج رعاية صحة العاملين... .

العنصر الثاني: وهو الآثار غير المرغوبة اجتماعياً ولم يسدد مقابل لها، من بينها: تلوث

البيئة من خلال الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة والمشاكل الصحية التي تسببها منتجاتها والضوضاء... .

5- نموذج عبد المجيد:

اقترح عبد المجيد نموذجاً للتقرير عن الأداء الاجتماعي وأطلق عليه اسم (حساب الأرباح والخسائر المالي - الاجتماعي)، ويقسم النموذج الأنشطة الاجتماعية إلى أربع مجالات هي (مجال العاملين / مجال التفاعل مع البيئة / مجال حماية المستهلك / مجال الرقابة علي التلوث)، ويرى عبد المجيد أن الإفصاح عن تلك المجالات الأربع يقتصر علي التكاليف الاجتماعية دون المنافع المحققة منها مبرراً ذلك إلي صعوبة قياس تلك المنافع الاجتماعية.

ويمكن تقييم نموذج عبد المجيد وفق الأسس المقترحة علي النحو التالي:

- مجال القياس (مجال الإفصاح): اشتمل النموذج على أربع مجالات للأنشطة الاجتماعية هي (مجال العاملين / مجال التفاعل مع البيئة / مجال حماية المستهلك / مجال الرقابة علي التلوث) وأن الإفصاح عن تلك المجالات يكون علي تكاليفها فقط دون المنافع المتحققة منها.

- أسلوب القياس (نطاق الإفصاح): اعتمد النموذج علي القياس النقدي للأنشطة الاجتماعية التي تقوم الوحدة الاقتصادية بإنفاقها سواء كانت اختيارية أم إلزامية بالإضافة إلي قيمة الأضرار التي قد تسببها الوحدة الاقتصادية.

- التقرير عن نتائج القياس (مكان الإفصاح): اتبع النموذج أسلوب الإفصاح المالي (النقدي) علي شكل قائمة أطلق عليها اسم نموذج (حساب الإرباح والخسائر المالي - الاجتماعي) ويجمع بين التكاليف الاقتصادية والتكاليف الاجتماعية بحيث يعبر النموذج عن الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية.

- إمكانية الممارسة العملية (شكل الإفصاح): يعتبر النموذج من الناحية العملية سهل الإعداد ومن الممكن تطبيقه، وحاول النموذج الربط بين كل الشركات المساهمة الكويتية وظروف عملها بغض النظر عن طبيعة نشاطها.

- تقييم الباحث للنموذج: اهتم النموذج بالأداء الكلي للوحدة الاقتصادية، سواء الاقتصادي منها أو الاجتماعي، ومن المآخذ علي هذا النموذج اهتمامه وقياسه لجانب التكاليف الاجتماعية دون المنافع، واهتمامه بالشركات كبيرة الحجم دون الصغيرة منها، ولم يتطرق عبد المجيد إلي الأطراف المشاركة في عملية إعداد النموذج¹.

الفرع الثاني: آليات و أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن للمنشأة أن تنقل المعلومات الاجتماعية الخاصة بها إلى أصحاب المصالح من خلال ثلاث آليات وهي²:

1- الإفصاح الاختياري: إن عدم إشراك المساهمين في إدارة المنشأة يؤدي إلى مشكلتين مهمتين: تكمن الأولى في وجود عدم تماثل للمعلومات، وذلك لأن المستثمرين أقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن أنشطة وقيمة الشركة، أما المشكلة الثانية فتكمن في وجود المخاطر الأخلاقية، حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة الشركة والتوقعات المستقبلية لها، وعلى هذا يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية، وذلك للأثر الكبير لهذه المعلومات على ربحية المنشأة وعلى توجيه قرارات أصحاب المصالح في هذه المنشأة.

¹ - الفضل مؤيد وآخرون، مرجع سابق، ص 197.

² - أبو العزم فهميم، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية - حالة جمهورية مصر العربية-، مجلة الإدارة العامة، المجلد 45، العدد 1، 2005، ص 49.

2- الإفصاح الإلزامي: وهو الذي يفرض على المنشأة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في أسواق المال، ووفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

3- الإفصاح عن طريق المصادر الخارجية: وهي التي لا تتحكم فيها إدارة المنشأة مثل الصحافة، وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح، حيث من خلالها تنعكس صورة المنظمة أمام المجتمع، فإذا كانت هذه الصورة إيجابية كان الأثر إيجابياً على المنظمة والعكس.

- أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

لقد قامت العديد من المحاولات النظرية والعلمية للإفصاح عن البعد الاجتماعي للمشروع، بحيث تعددت وجهات النظر بين الباحثين فيما يتعلق بأساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن بين الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاطات الاجتماعية ما يلي¹:

* أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض في نفس الوقت مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.

* أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويأخذ هذا التقرير الشكل الوصفي ولا يحتوي على قيم مالية، وتنقسم النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات وهي: العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع، والمستهلكين.

* أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.

* أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة تكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

¹ - الشرايري ماجد، المومني غازي، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 67، 2006، ص 75.

معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

ضرورة تذليل المشاكل التي تحد من الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للوصول إلى التقرير الموضوعي عن واقع حال المؤسسات ومركزها المالي الحقيقي المحمل بتكاليف الأداء الاجتماعي من هذه المشاكل:

1- مشكلة أسلوب وطريقة التقرير الاجتماعي:

ينقسم الباحثون وكتاب الفكر المحاسبي إلى مدرستين فكريتين بشأن أسلوب وطريقة الافصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هما:¹

المدرسة الأولى: تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية لإدارة التنظيم والمسؤولية الخاصة، باعتبارهما أهداف اجتماعية ومالية مندمجة أو متداخلة، الأمر الذي يتطلب إعداد تقارير شاملة تكون فيها الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية متكاملة، أما **المدرسة الثانية:** فتتظر إلى المسؤولية الاجتماعية لإدارة التنظيم والمسؤولية الخاصة باعتبارهما مسؤوليتين محاسبيتين متميزتين، الأمر الذي يتطلب فصلهما بواسطة تقارير مستقلة.

أما الدراسات العلمية ومحاولات التطبيق العملي فقد استقرت على إتباع الطريقتين التاليتين:²

أ- طريقة الدمج: ويتم من خلالها دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

ب- طريقة الفصل: ويتم من خلالها عرض معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية غي قوائم مستقلة مع الإبقاء على القوائم المالية في شكلها ومضمونها التقليدي، وذلك لاختلاف طبيعة المعلومات الاجتماعية عن المعلومات المالية.

في حين أنه لا توجد طريقة معينة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي محاسبيا، حيث تمّ طرح العديد من النماذج في هذا المجال والتي تختلف عن بعضها البعض، مثل: نموذج (Linowes)، نموذج (Estes)، نموذج (عبد المجيد)...، وقد يرجع هذا الاختلاف إلى أن هذه النماذج تعتبر محاولات فردية للمؤسسات التي أعدها ولا يحكمها إطار علمي متكامل، لذا

¹ - سلامة نبيل، مرجع سابق، ص ص 39-40.

² - حلوة حنان رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص 274.

يستوجب استحداث نظام محاسبي منفصل عن نظام المحاسبة المالية يحوي الأنشطة الاجتماعية والبيئية، المساهمات العامة والموارد البشرية...، واستحداث قوائم للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية.¹

2- مشكلة استحداث قواعد محاسبية للاتصال المحاسبي الاجتماعي:

إن الطبيعة المميزة للبيانات الاجتماعية والتي يجب أن تظهرها القوائم المالية الاجتماعية الختامية للمجتمع لا تتفق وقواعد الاتصال المحاسبي للقوائم المالية التقليدية، الأمر الذي يفرض استحداث بعض القواعد التي تلائم طبيعة النظام المحاسبي الاجتماعي القائم على الانفصال بين المحاسبة المالية والاجتماعية، حيث يكون الحد الأدنى لهذه القواعد ممثلاً في الملاءمة للغرض الاجتماعي، الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، قابلية القوائم للمراجعة الخارجية، تماثل الممارسات الاجتماعية في المؤسسات المماثلة واتساق الممارسة الاجتماعية على مر الزمن.²

3- مشكلة استحداث المعايير الملائمة للتقرير المحاسبي الاجتماعي:

تقتضي هذه المشكلة استحداث بعض المعايير التي تلائم إعداد القوائم الاجتماعية في المحاسبة الاجتماعية في حالة انفصالها عن القوائم المالية التقليدية، وقيامها على أساس القياس النقدي للعوائد والتكاليف الاجتماعية وحلا لهذه المشكلة نرى امكانية استخدام معايير التقارير الاجتماعية التي اقترحتها اللجنة المنبثقة عن جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) عام 1976 والتي تقسم المعايير إلى ثلاثة مجموعات مستقلة هي:³

- أ- **المعايير الأساسية:** وتتكون من ثلاثة معايير هي: الملائمة، البعد عن التحيز والقابلية للفهم.
- ب- **المعايير الثانوية:** وتتكون من ستة معايير هي: التوقيت، القابلية للفحص، الفحص المستقل، الكمال القابلية للمقارنة والإيجاز.
- ج- **الاعتبارات الإضافية:** وتتكون من عشرة اعتبارات هي: مغزى البيانات، المحلية، الحيطة والحذر، القابلية للقبول، إتاحة الفرصة للرأي المعارض، الثبات، القابلية للقياس الكمي، التعبير النقدي، ملائمة العرض والمقابلة والقابلية للتقييم.

¹ - بدوي محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 110-141.

² - سلامة نبيل، مرجع سابق، ص ص 63-64.

³ - سلامة نبيل، مرجع سابق، ص ص 65-66.

خلاصة الفصل الثاني

تساعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحديد وقياس صافي المساهمة للمؤسسات الاقتصادية من خلال تبني نظام محاسبي لهذا النوع من المحاسبة والذي يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية لهذه المؤسسات، وقياس هذه الأنشطة بالطرق والأساليب المناسبة لذلك من الاعتماد على ما هو مثبت في الوثائق المبررة أو الاعتماد على التقدير الشخصي في تحديد هذا القياس، وتجدر الإشارة إلى أن هناك صعوبات جمة تواجه المحاسب في عملية قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية كون أن معظمها يتعذر فيها القياس النقدي ويستوجب الاعتماد على الأساليب التحكمية، ومن ثم عرض هذه الأنشطة والأحداث في قالب بسيط ومفهوم من خلال الافصاح المحاسبي وتقديمها للجهات المستفيدة منها بصورة دورية، لتسهيل مهمة الأجهزة الرقابية في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية والتحقق من مدى التزامها بمسئولياتها تجاه الأطراف ذات العلاقة.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد

سيتم في هذا المبحث وصف للمنهج المتبع في الدراسة الميدانية وكذا الجوانب المحيطة بإعداد الاستبيان، تسليمه للشركات واستلامه وتحليل البيانات الواردة فيه احصائيا من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات للتوصل إلى النتائج التي يتم تسييرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع البحث، وعرضها من خلال استعمال الأشكال والجداول من أجل تشخيص الموضوع، ومن ثم تحليلها عن طريق ربط النتائج ببعضها البعض باستعمال البرامج الاحصائية، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها،

حيث يتناول هذا الفصل وصفا للمنهجية المستخدمة وكذلك وصفا لمجتمع الدراسة، ووصفا لأداة الدراسة والاجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة والمعالجة الاحصائية لتحليل البيانات.

المبحث الأول: الجوانب المنهجية للدراسة و عرض نتائج الدراسة

يتناول هذا المبحث الدراسة الميدانية والتي تتضمن وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق اعدادها، كما يتضمن هذا المبحث نبذة عن المنطقة الصناعية بولاية برج بوعرييج .

المطلب الأول: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

للقيام بأي دراسة علمية أكاديمية يجب اتباع منهج معين في سبيل الحصول على البيانات المراد الوصول إليها في الدراسة، ويجب أيضا تحديد متغيرات الدراسة بشكل واضح ودقيق، وهذا للاستفادة من البيانات المتحصل عليها بطريقة صحيحة

أولاً: طبيعة الدراسة.

لقد مرت هذه الدراسة بعدة خطوات:

1- تحديد مشكلة الدراسة: تتعلق الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة بما مدى امكانية القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث أن هذه الدراسة تمر بالمراحل التالية:

أ- المرحلة الأولى: معرفة مدى إدراك عناصر العينة لمعنى المسؤولية الاجتماعية؛

ب- المرحلة الثانية: التعرف على آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

ج- المرحلة الثالثة: التطرق إلى القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

من خلال هذه المراحل سنحاول الاجابة عن إشكالية بحثنا الرئيسية، منطلقين من فرضية مفادها أنه هناك صعوبات في تطبيق القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

2- أهداف الدراسة: تستمد أهداف الدراسة الميدانية من الأهداف الأساسية للبحث:

* دعم الدراسة النظرية بدراسة ميدانية تسمح بالوصول إلى نتائج موضوعية؛

* تحديد واقع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

* الوقوف على مدى ادراك المؤسسات الاقتصادية لأهمية المسؤولية الاجتماعية؛

* معرفة طرق القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

* محاولة الوصول إلى النتائج والتوصيات اللازمة لمعالجة مشكلة الدراسة.

3- مصادر الحصول على المعلومات: تم الحصول على بيانات الدراسة من مصدرين انطلاقاً من مشكلة الدراسة، فبعد تحديد مشكلة الدراسة قمنا بتحديد المعلومات الضرورية لمعالجة هذه المشكلة، فلاحظنا أن هذه المعلومات في غالبيتها هي معلومات أولية يجب جمعها ميدانياً من المؤسسات الاقتصادية مباشرة، وذلك باعتبار أن موضوع بحثنا هذا جديد نسبياً على الساحة الاقتصادية الجزائرية لذا فهو غير مطبق في هذه المؤسسات، من أجل ذلك قررنا استعمال أداة الاستقصاء بقائمة الاسئلة (الاستبيان) والتوجه إلى المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في مختلف المراجع من كتب، مجلات، ملتقيات علمية وطنية ودولية ودوريات ودراسات سابقة في الموضوع لتكوين فكرة أولية على الموضوع وصياغة محاور الاستبيان.

ثانياً: منهج الدراسة.

بغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتميز بتناوله لأحداث وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة دون تدخل الباحث في مجرياتها، مما يمكن هذا الأخير من التفاعل مع هذه الأحداث فيصنفها ويحللها

فالمنهج التحليلي يقوم على جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة تأثير العوامل على أحداث الظاهرة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج ومعرفة كيفية ضبط والتحكم في هذه العوامل، وتهدف الدراسة إلى دراسة مدى إمكانية تطبيق القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وهي دراسة تطبيقية على المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في المنطقة الصناعية بولاية برج بوعرييج،

وقبل ادخال البيانات إلى البرنامج قمنا بتحويل البيانات الكيفية إلى بيانات كمية وفقاً

لمقياس ليكرت الخماسي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): مقاييس الاجابة على الفقرات

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محمود مهدي البياتي، دلال القاضي، منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 113.

ومن أجل تحليل دقيق لنتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها، ولمزيد من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها من خلال التعامل مع كل سؤال على حدى، أردنا ربط إجابات عناصر العينة فيما بينها لاستخلاص العلاقة بين تلك الاجابات وتأثرها ببعضها البعض، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الجداول التكرارية والنسب المئوية والمتوسّطات الحسابية، الانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط، بهدف اختبار صحة فروض الدراسة من جهة، وتقديم نموذج العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة أخرى.

1. أداة الدراسة

حتى نتمكن من الحصول على النتائج المرجوة قمنا بتحضير استبيان موجه للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتعلق بإشكالية الدراسة، حيث يحتوي على 32 فقرة ، حيث تم تخصيص ست (6) فقرات للمعلومات الشخصية، أما باقي الفقرات فتم تقسيمها على ثلاث (03) محاور .

مراحل إعداد الاستبيان

لقد حاول الباحث التأكد من فعالية الاستبيان في جمع المعلومات الضرورية لاختبار الفرضيات، وذلك باتباع الخطوات الآتية:

- إعداد قائمة من الأسئلة الأولية مقسمة على ثلاث محاور.
- توزيع عينة عشوائية أولية لقياس الثبات ولمراجعة الأسئلة، وقد وجدنا أن معامل الثبات مقبول نسبياً.
- بغرض التأكد من صدق الاستبيان تم عرضه على أساتذة التعليم العالي وذوي الاختصاص والخبرة في الدراسات الاحصائية، واستشارتهم فيما يخص طريقة طرح الأسئلة.
- تم تعديل وحذف ما يلزم وفق الاستشارة المنجزة.

- توزيع الاستبيان والقيام باختبار الثبات.
- استغلال الاجابات، تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

ويحتوي الاستبيان على ما يلي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات العامة والشخصية لأفراد العينة ويتكون من 6 فقرات وهي العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة وسنوات الخبرة و عدد الدورات التي التحقت بها في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الجزء الثاني: يخص موضوع الدراسة والمتمثل في ثلاث محاور حيث

* **المحور الأول:** يناقش إدراك المسؤولية الاجتماعية من قبل عناصر العينة، ويتكون من 11 فقرات حيث يهدف إلى التعرف على مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

* **المحور الثاني:** يناقش آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ويتكون من 5 فقرات، ويهدف هذا المحول إلى التعرف على الآليات الكفيلة بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والصعوبات التي تقف عائقا في تطبيقها.

* **المحور الثالث:** يناقش مشكلة القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، ويتكون من 10 فقرات ويهدف هذا المحور إلى معرفة الكيفية التي يتم بها قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية وكيفية الافصاح عنه في التقارير المالية الختامية.

2. عينة الدراسة

مجتمع الدراسة يتكون من المؤسسات الواقعة في المنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج حيث يتمثل مجتمع الدراسة في مسؤوليها وكذا خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات في هذه الولاية، وقد تم اختيار هذه المنطقة دون غيرها لأنها تعتبر أهم قطب صناعي بالولاية.

وقد تم توزيع 50 استبانة، وتم التسليم باليد للمؤسسات الكبرى العاملة في المنطقة الصناعية برج بوعريريج وخبراء ومحافظي الحسابات بالولاية، بمعدل استبانتين لكل مؤسسة واستبانة واحدة لكل خبير أو محافظ حسابات بحيث يكون المجيب عليها من متخذي القرارات أو يشغل منصب في مصلحة المحاسبة أو المالية، لأنهم الأدرى بموضوع البحث ومدى تطبيقه، لذا

تم التركيز على من يجيب على الاستبانة على أن يكون مسماه الوظيفي في الإدارة العامة أو مصلحة المحاسبة أو المالية، فهم يمثلون الفئة المستهدفة والمتعلقة بنتائج الدراسة بالدرجة الأولى ويبلغ حجم مجتمع الدراسة 50 موظف أو موظفة، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد 48 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات استبعدت منها 3 استبانات وذلك لعدم صلاحيتها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 45 استبانة، وبذلك يكون معدل الاستجابة 90% وهذه النسبة تعد مقبولة لتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

الاستبيان		البيان
النسبة المئوية	العدد	
100 %	50	عدد الاستبانات الموزعة
96 %	48	عدد الاستبانات المستردة
90 %	45	عدد الاستبانات الصالحة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

1: نبذة عن المنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج.

تم تهيئة وإنشاء المنطقة الصناعية برج بوعريريج في 27/01/1979 في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، وتقدر المساحة الكلية لها بحوالي 180 هكتار، وكانت مقسمة إلى 20 قطعة عند إنشائها، ومع تزايد الطلب على العقار الصناعي من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخواص فقد عرفت المنطقة الصناعية تضاعف عدد العقارات ليصل إلى 156 قطعة.¹⁰³

تحتوي المنطقة الصناعية على 91 مؤسسة، وهي ممثلة في الجدول التالي:

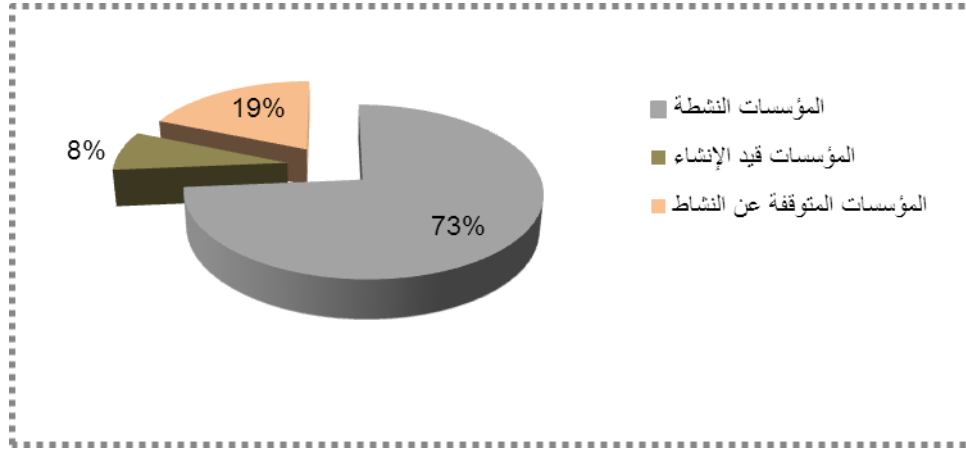
¹⁰³ - وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بوعريريج.

جدول رقم (3-2): جرد المؤسسات والأراضي المجزأة بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج

النسبة المئوية	عدد المؤسسات	
%73.63	67	المؤسسات النشطة
%7.70	07	المؤسسات قيد الإنشاء
%18.67	17	المؤسسات المتوقفة عن النشاط
%100	91	المجموع

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بوعريريج

الشكل رقم (3-1): جرد المؤسسات والأراضي المجزأة بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق من مؤسسة التسيير العقاري SGI

وتتكون المنطقة الصناعية برج بوعريريج من مؤسسات خاصة وأخرى عمومية، تعمل في

صناعات متنوعة ويمكن تصنيفها كالتالي:

الجدول رقم (3-3): توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بو عريريج حسب

القطاعات

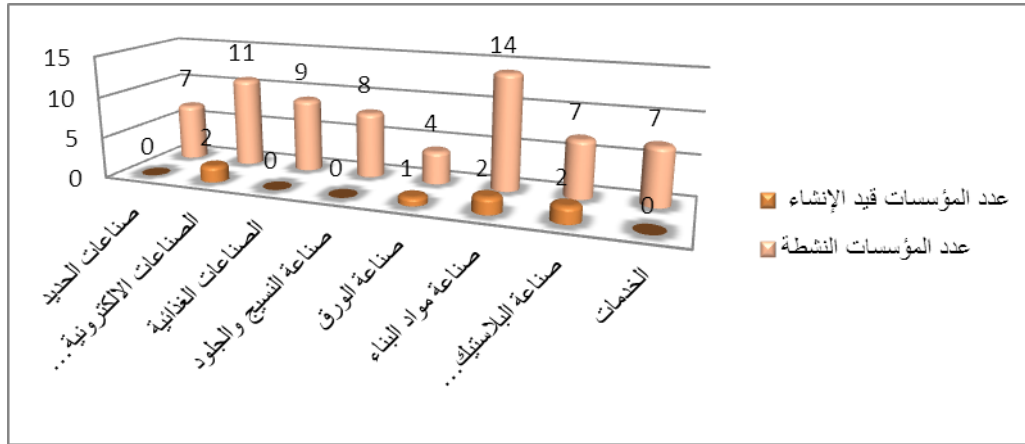
عدد المؤسسات النشطة	عدد المؤسسات قيد الإنشاء	
07	00	صناعات الحديد
11	02	الصناعات الالكترونية والكهربائية
09	00	الصناعات الغذائية
08	00	صناعة النسيج والجلود
04	01	صناعة الورق
14	02	صناعة مواد البناء
07	02	صناعة البلاستيك والمواد الكيماوية
07	00	الخدمات
67	07	المجموع

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بو عريريج سبتمبر

2013.

الشكل رقم (3-2): توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بو عريريج حسب

القطاعات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق من مؤسسة التسيير العقاري SGI

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

يتم في هذا المطلب تحليل البيانات الشخصية للعينة والمتمثلة في المستوى الوظيفي، الدرجة العلمية، التخصص، العمر، عدد سنوات الخبرة وعدد الدورات التي التحقت بها في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتمثيلها بيانياً وذلك لتوضيحها بصورة أفضل و تشخيص موضوع الدراسة.

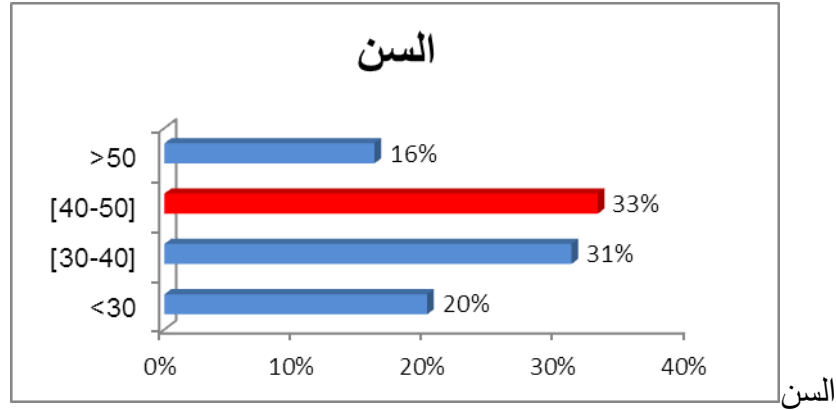
أولاً: عرض خصائص العينة.

1- توزيع عناصر العينة حسب السن:

جدول رقم (3-4): توزيع العينة المدروسة حسب متغير السن

النسبة المئوية	التكرار	السن
20%	09	<30
31%	14	[40-30]
33%	15	[50-40]
16%	07	>50
100%	45	المجموع

الشكل رقم (3-3): توزيع عناصر العينة حسب مؤهل



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Microsoft Exel.

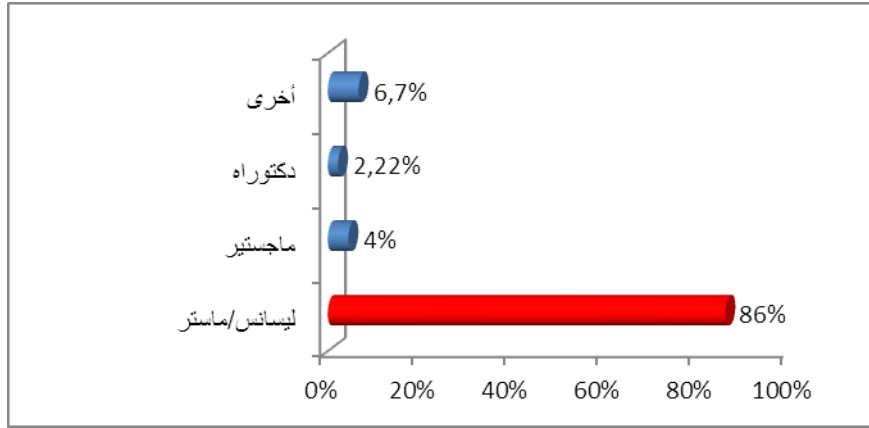
من خلال الجدول السابق يتبين أن نسبة 33% من أفراد العينة يتراوح عمرهم بين 41 و 50 سنة وهي نسبة متقاربة مع من يتراوح عمرهم من 30 إلى 40 سنة، هذا ما يدل على أن غالبية أفراد العينة من الفئة المتوسطة، كذلك 16% من الأفراد يبلغ سنهم فوق 50 سنة، وأخيراً ما نسبته 20% أقل من 30 سنة.

2- توزيع عناصر العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (3-5): توزيع العينة المدروسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
86%	39	ليسانس/ماستر
4.44%	02	ماجستير
2.22%	01	دكتوراه
6.66%	03	أخرى
100%	45	المجموع

الشكل رقم (3-4): توزيع عناصر العينة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Microsoft Exel.

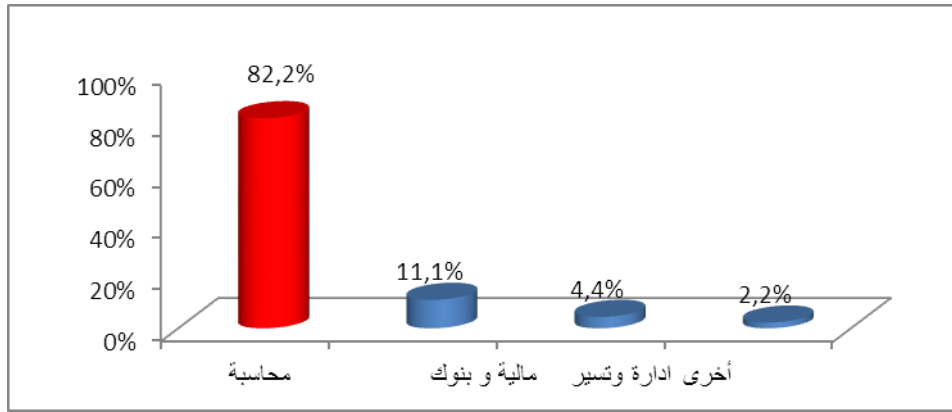
يتبين من خلال الجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة يحوزون على شهادة ليسانس/ماستر وذلك بنسبة 86% مما يبين المستوى العلمي الجامعي لأفراد العينة، ثم نسبة 4.44% يمتلكون شهادة الماجستير، ونسبة 2.22% دكتوراه، وهذا ما يدل على أن أفراد العينة المدروسة غالبيتهم متحصلين على الدراسات العليا، وفي الأخير نسبة 6.7% يحوزون على مؤهلات أخرى.

3- توزيع عناصر العينة حسب التخصص العلمي.

جدول رقم (3-6): توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	37	82.22%
مالية و بنوك	05	11.11%
ادارة وتسير	02	04.44%
أخرى	01	02.22%
المجموع	45	100%

الشكل رقم (3-5): توزيع عناصر العينة حسب التخصص العلمي



المصدر: من اعداد الطالب برنامج Microsoft Exel

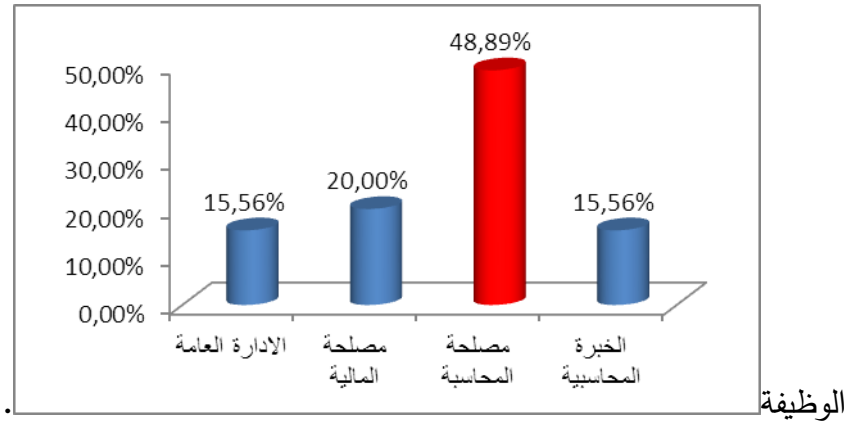
من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة 82.2% من أفراد العينة تخصصهم محاسبة، وأن 11.1% من الأفراد تخصصهم مالية و بنوك، بينما تخصص إدارة وتسير بنسبة 4.4%، تليها نسبة 2.2% للتخصصات الأخرى وبالتالي يعتبر المحاسبين الفئة الاقدر على فهم مشكلة الدراسة والاجابة بمهنية عالية مما يعطي نتائج أقرب للواقع وبجودة عالية.

4- توزيع عناصر العينة حسب الوظيفة.

جدول رقم (3-7): توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
15.56%	07	الادارة العامة
20%	09	مصلحة المالية
48.89%	22	مصلحة المحاسبة
15.56%	07	الخبرة المحاسبية
100%	45	المجموع

الشكل رقم (3-6): توزيع عناصر العينة حسب



المصدر: من اعداد الطالب برنامج Microsoft Exel

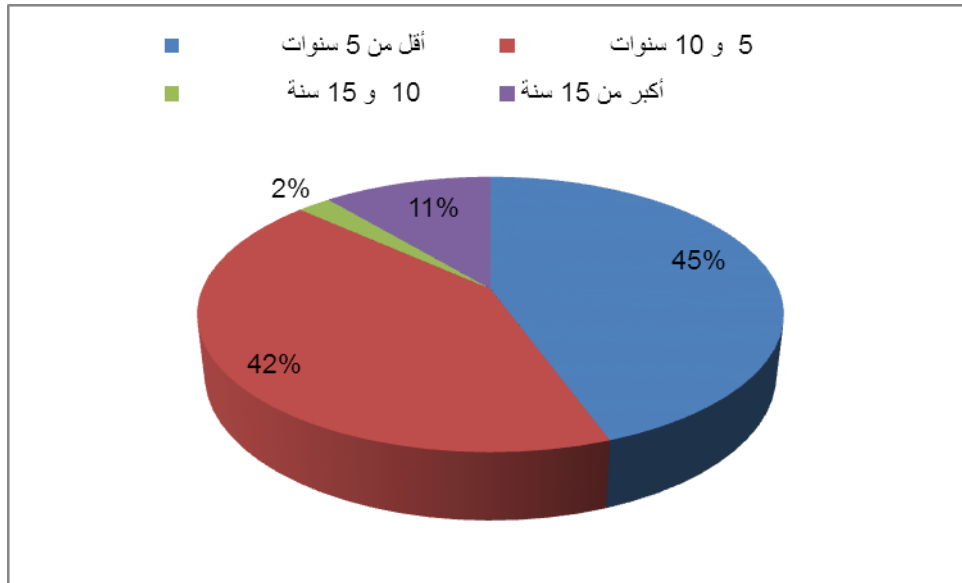
من خلال الجدول السابق يتبين أن هناك تنوع في الوظائف التي تشغلها عناصر العينة و يلاحظ أن النسبة الأكبر في أفراد العينة هي مصلحة المحاسبة بنسبة 48.89% أما باقي النسب متقاربة إلى حد ما ،حيث أنهم من ذوي الخبرة العالية وأصحاب القرار، ومستواهم الاداري يمكنهم من الاطلاع على مجريات العمل أكثر من غيرهم مما يُمكنهم من الاجابة على الاستبيان بوضوح وبدقة وخبرة عالية.

5- توزيع عناصر العينة حسب سنوات الخبرة.

جدول رقم (3-8): توزيع العينة المدروسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
44.4%	20	أقل من 5 سنوات
42.2%	19	5 و 10 سنوات
2.2%	01	10 و 15 سنة
11.1%	05	أكبر من 15 سنة
100%	45	المجموع

الشكل رقم (3-7): توزيع عناصر العينة حسب سنوات الخبرة.



المصدر: من اعداد الطالب برنامج Microsoft Exel.

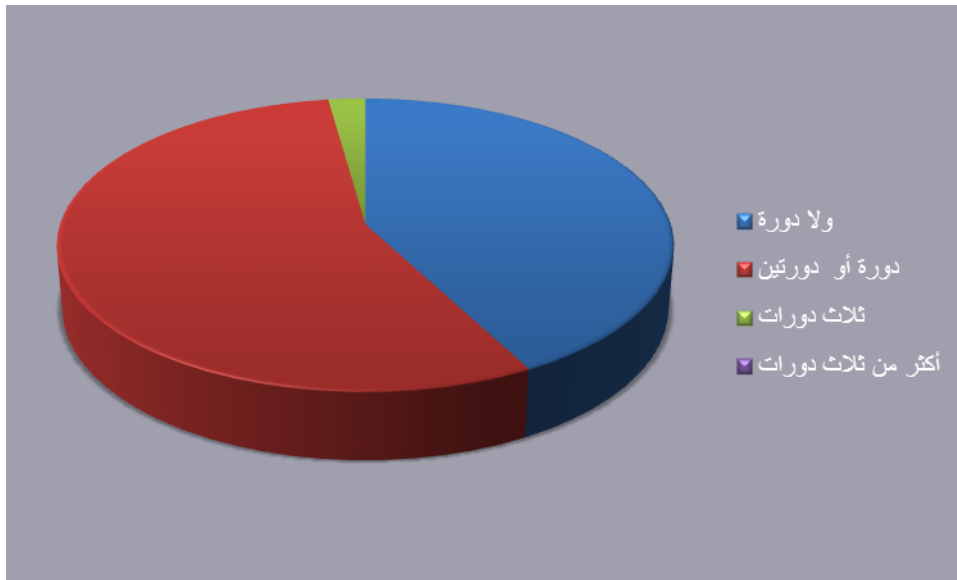
من خلال الجدول السابق يتبين أن خبرة غالبية أفراد العينة يقعون في فئة أقل من 10 سنوات بـ 39 مبحوث أي بنسبة 87%، أما الفئة من 10 إلى 15 سنة فهي الأصغر بنسبة 2.2% وهو ما يعادل فردا واحدا للعينة، إضافة إلى 11.1% ذوي خبرة أكبر من 15 سنة وهذا ما يدل على الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها أفراد العينة وهذا ما يؤكد ويزيد من صحة الإجابات وصدقها وإمكانية الاعتماد عليها بصفة كبيرة في الاجابة على الأسئلة المطروحة.

6- توزيع عناصر العينة حسب عدد الدورات التي التحقت بها في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

جدول رقم (3-9): توزيع العينة المدروسة حسب عدد الدورات التي التحقت بها

عدد الدورات	التكرار	النسبة المئوية
ولا دورة	19	42.22 %
دورة أو دورتين	25	55.55%
ثلاث دورات	01	02.22%
أكثر من ثلاث دورات	00	00%
المجموع	45	100%

الشكل رقم (3-8): توزيع عناصر العينة حسب عدد الدورات



المصدر: من اعداد الطالب برنامج Microsoft Exel.

ثانيا: عرض نتائج الفقرات.

سنحاول تجميع إجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور والمتعلق بما مدى إدراك عناصر العينة لمعنى المسؤولية الاجتماعية في جدول يبين التكرار والنسبة لكل فقرة. ويوضح الجدول رقم 04 النتائج المتوصل إليها حول مدى إدراك عناصر العينة لمعنى المسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم (3-10): نتائج الدراسة حول مدى إدراك عناصر العينة لمعنى المسؤولية

الاجتماعية.

الدرجة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفقرة 01	التكرار	15	14	05	09
	النسبة	%33,3	%31.33	%11.11	%20
الفقرة 02	التكرار	08	31	02	03
	النسبة	%17.77	%68.88	%04.44	%06.66
الفقرة 03	التكرار	15	18	03	07
	النسبة	%33.33	%40	%06.66	%15.55
الفقرة 04	التكرار	18	12	10	05
	النسبة	40 %	%26.66	%22.22	%11.11
الفقرة 05	التكرار	22	20	02	01
	النسبة	%48.88	%44.44	%04.44	%02.22

01	07	06	17	14	التكرار	الفقرة 06
%02.22	%15.55	%13.33	%37.77	%31.11	النسبة	
00	08	03	16	18	التكرار	الفقرة 07
%00	%17.77	%06.66	%35.55	%40	النسبة	
02	05	05	10	23	التكرار	الفقرة 08 - أ
%04.44	%11.11	%11.11	%22.22	%51.11	النسبة	
00	03	10	12	20	التكرار	الفقرة 08 - ب
%00	%06.66	%22.22	%26.66	%44.44	النسبة	
00	06	04	14	21	التكرار	الفقرة 08 - ج
%00	%13.33	%08.88	%31.11	%46.66	النسبة	
01	03	05	13	23	التكرار	الفقرة 08 - د
%02.22	%06.66	%11.11	%28.88	%51.11	النسبة	
00	02	03	10	30	التكرار	الفقرة 09 - أ
%00	%04.44	%06.66	%22.22	%66.66	النسبة	
01	03	02	22	17	التكرار	الفقرة 09 - ب
%02.22	%06.66	%04.44	%48.88	%37.77	النسبة	
00	05	06	17	17	التكرار	الفقرة 09 - ج
%00	%11.11	%13.33	%37.77	%37.77		

05	05	10	13	12	التكرار	الفقرة 09-د
%11.11	%11.11	%22.22	%28.88	%26.66	النسبة	
00	01	04	17	23	التكرار	الفقرة 10-أ
%00	%02.22	%08.88	%37.77	%51.11	النسبة	
00	02	09	13	21	التكرار	الفقرة 10-ب
%00	%04.44	%20	%28.88	%46.66	النسبة	
00	03	04	18	20	التكرار	الفقرة 10-ج
%00	%06.66	%08.88	%40	%44.44	النسبة	
00	01	02	15	27	التكرار	الفقرة 10-د
%00	%02.22	%04.44	%33.33	%60	النسبة	
00	05	07	11	22	التكرار	الفقرة 11-أ
%00	%11.11	%15.55	%24.44	%48.88	النسبة	
02	10	08	12	13	التكرار	الفقرة 11-ب
%04.44	%22.22	%17.77	%26.66	%28.88	النسبة	
00	03	05	17	20	التكرار	الفقرة 11-ج
%00	%06.66	%11.11	%37.77	%44.44	النسبة	

المصدر: من إعداد الطالب برنامج Microsoft Exel

عرض نتائج الدراسة بالنسبة لآليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

سنحاول تجميع إجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور والمتعلق بآليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في جدول يبين التكرار والنسبة لكل فقرة. ويوضح الجدول رقم 05 النتائج المتوصل إليها حول آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم (3-11): نتائج الدراسة حول آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية

الاجتماعية.

01	08	11	13	12	التكرار	الفقرة 01
%02.22	%17.77	%24.44	%28.88	%26.66	النسبة	
00	06	05	25	09	التكرار	الفقرة 02
%00	%13.33	%11.11	%55.55	%20	النسبة	
00	06	09	23	07	التكرار	الفقرة 03
%00	%13.33	%20	%51.11	%15.55	النسبة	
00	05	07	21	12	التكرار	الفقرة 04
%00	%11.11	%15.55	%46.66	%26.66	النسبة	
02	07	06	16	14	التكرار	الفقرة 05-أ
%04.44	%15.55	%13.33	%35.55	%31.11	النسبة	
00	08	07	19	11	التكرار	الفقرة 05-ب
%00	%17.77	%15.55	%42.22	%24.44	النسبة	
02	08	05	15	15	التكرار	الفقرة 05-ج

%04.44	%17.77	%11.11	%33.33	%33.33	النسبة	
00	02	09	11	23	التكرار	الفقرة 05-د
%00	%04.44	%20	%24.44	%51.11	النسبة	
00	00	03	10	32	التكرار	الفقرة 05-هـ
%00	%00	%06.66	%22.22	%71.11	النسبة	
00	01	05	13	26	التكرار	الفقرة 05-و
%00	%02.22	%11.11	%28.88	%57.77	النسبة	

المصدر: من إعداد الطالب برنامج Microsoft Exel

عرض نتائج الدراسة حول القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

سنحاول تجميع إجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور والمتعلق بالقياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في جدول نبين فيه التكرار والنسبة لكل فقرة.

ويوضح الجدول رقم 06 النتائج المتوصل إليها حول القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم (3-12): نتائج الدراسة حول القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية

الاجتماعية

00	04	19	18	04	التكرار	الفقرة 01
%00	%08.88	%42.22	%40	%08.88	النسبة	
00	15	12	13	05	التكرار	الفقرة 02
%00	%33.33	%26.66	%28.88	%11.11	النسبة	

01	06	02	29	07	التكرار	الفقرة 03
%02.22	%13.33	%04.44	%64.44	%15.55	النسبة	
04	16	13	08	04	التكرار	الفقرة 04
%08.88	%25.55	%28.88	%17.77	%08.88	النسبة	
02	05	06	24	08	التكرار	الفقرة 05
%04.44	%11.11	%13.33	%53.33	%17.77	النسبة	
00	04	11	20	10	التكرار	الفقرة 06
%00	%08.88	%24.44	%44.44	%22.22	النسبة	
01	05	05	24	10	التكرار	الفقرة 07
%02.22	%11.11	%11.11	%53.33	%22.22	النسبة	
03	05	08	24	05	التكرار	الفقرة 08
%06.66	%11.11	%17.77	%53.33	%11.11	النسبة	
01	15	03	18	08	التكرار	الفقرة 09
%02.22	%33.33	%06.66	%40	%17.77	النسبة	
03	10	04	17	11	التكرار	الفقرة 10
%06.66	%22.22	%08.88	%37.77	%24.44	النسبة	

المصدر: من إعداد الطالب برنامج Microsoft Exel

المبحث الثاني: اختبار صدق و ثبات الاستبيان

من أجل تحليل دقيق لنتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها، ولمزيد من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها من خلال التعامل مع كل سؤال على حدى، عمدنا إلى ربط إجابات المبحوثين ببعضها البعض..

المطلب الأول: اختبار صدق الاستبيان**1- صدق الأداة**

تم ذلك بإعداد استمارة استبيان أولية وعرضها على الأستاذة المشرفة لتصحيحها، ثم قمنا بتعديلها بناء على توجيهات الأستاذة وتم عرضها على مجموعة من المحكمين والمتمثلين في مجموعة من الاساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي من المدرسة العليا للتجارة ومن جامعات أخرى عبر الوطن، وقمنا بتعديل الاستبيان وحذف ما يلزم حذفه بناء على آراء السادة المحكمين واعداد الاستبيان في صورته النهائية والتي وزعت على الشركات موضوع الدراسة.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

يعني الاتساق الداخلي قوة ارتباط فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي اليه، ويتم هذا الاختبار بحساب معامل ارتباط سبيرمان Spearman لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المتوسط الكلي للمحور الذي تنتمي اليه الفقرة.

2-1 اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

يبين الجدول أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الأول

الجدول رقم (3-13) الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج تحديد	0,964	0.000
2	المسؤولية الاجتماعية هي إدماج القضايا الاجتماعية والبيئية ضمن اهتمامات المؤسسة الاقتصادية في صنع القرار	0,819	0.000
3	المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي اتجاه القوى العاملة بتحسين الظروف الاجتماعية لهم ولعائلاتهم	0,859	0.000
4	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتجاوز مسؤوليتها كوحدة اقتصادية بل تتضمن تفاعل المؤسسة مع المجتمع المحلي	0,955	0.000
5	المسؤولية الاجتماعية تخلق روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف المتفاعلة في المؤسسة الاقتصادية	0,895	0.000
6	تمثل المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمؤسسة الاقتصادية اتجاه المجتمع وبذلك تساهم في تحسين صورتها فيه	957, 0	0.000
7	يعود الضعف في إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية عند المؤسسات الاقتصادية إلى نقص الاعلام من جهة وإلى عدم ادراك فوائدها من جهة أخرى	0,944	0.000
8	يتمثل البعد البشري للمسؤولية الاجتماعية في: أ - تكافؤ الفرص بين العاملين في جميع الامتيازات الوظيفية دون محاباة وتمييز جهوي	0,927	0.000
		0,941	0.000

0.000	0,933	ب - الاهتمام بالجانب الاجتماعي والترفيهي للعمال وعائلاتهم	
0.000	0,846	ج - توفير مناصب شغل لذوي الاحتياجات الخاصة د- تقديم الاعانات و التصريح بها لدى الضمان الاجتماعي في حالات العجز و الوفاة	
0.000	0,835	تتمثل المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية المستهلك في: أ- الصدق التام اثناء الدعاية والاشهار عن منتجاتها	9
0.000	0,770	ب- توفير المعلومات الضرورية حول الاستخدام الصحي للمنتجات	
0.000	0.946	ج - الاستماع لرغبات واقتراحات وشكاوى المستهلكين و الاستجابة لها في الوقت المناسب	
0.000	0,975	د-المشروع غير مهتم بتعظيم الربح على حساب الجودة	
0.000	0,904	يتمثل البعد المجتمعي للمسؤولية الاجتماعية في: أ- العمل على التخلص من المنتجات الفاسدة بالطرق القانونية	10
0.000	0,934	ب- المحافظة على البنية التحتية للمجتمع	
0.000	0,924	ج- دعم النشاط الخيري للجمعيات الدينية و الخيرية و الثقافية	
0.000	0.867	- دعم مشاريع البحث و تكوين الطلبة والباحثين (دعم البحث العلمي)	
0.000	0,932	يتمثل البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في:	11

0.000	0,973	أ- العمل على استخدام تكنولوجيا و مواد صديقة للبيئة
0.000	0,929	ب- المساهمة في حماية البيئة باتباع الآليات التي تضمن ذلك دون النظر إلى تكلفتها ج- السهر على الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية (العمل على عدم استنفادها)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط لكل الفقرات تراوحت بين 0.770 و 0.929 وهي دالة بحيث أن مستوى الدلالة لم يتجاوز 0,05، ومنه نعتبر جميع الفقرات صادقة معبرة عن صدق الأداة في هذا المحور.

2-2 اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني:

يبين الجدول أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الثاني:

الجدول رقم (3-14) الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	النظام المحاسبي المطبق لدى المؤسسة قادر على قياس الاداء الاجتماعي	0,973	0.000
2	تتجلى أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مكانة التكاليف الاجتماعية في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المؤسسة الاقتصادية	0,909	0.000

0.000	0,928	تهدف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى استدراك قصور المحاسبة التقليدية في مجال القياس والافصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية	3
0.000	0,940	تختص المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية والافصاح عنه	4
0.000	0,964	يعود عدم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى الأسباب التالية. ضعف ادراك المؤسسات الاقتصادية لمسئوليتها اتجاه المجتمع	5
0.000	0,954	ب- النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الجزائرية غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي	
0.000	0,964	ج - عدم وجود تشريعات و قوانين تلزم المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن أداءها الاجتماعي	
0.000	0,924	د- ضعف رقابة أجهزة الدولة على الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية	
0.000	0,798	هـ- نقص الخبرة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية بأهمية القياس والافصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي	
0.000	0,889	و- ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مسيري المؤسسات الاقتصادي	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط لكل الفقرات تراوحت بين 0,798 و 0,973 وهي دالة بحيث أن مستوى الدلالة لم يتجاوز 0,05، ومنه نعتبر جميع الفقرات صادقة معبرة عن صدق الأداة.

3-2 اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث:

الجدول رقم (3-15) الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	تعبّر التكاليف الاجتماعية عن ما تتحمله المؤسسة الاقتصادية نتيجة اضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية بصفة الزامية أو اختيارية	0,929	0.000
2	يتحدد القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من خلال الثمن أو التكلفة المثبتة في الفاتورة أو الوثيقة المبررة	0,961	0.000
3	نقصد بالمنافع الاجتماعية تلك الفوائد التي تعود فوائدها على أطراف في المؤسسة أو خارجها بشكل مباشر أو غير مباشر	0,854	0.000
4	يتم القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على التقدير الشخصي في تحديد قيمة القياس	0,964	0.000
5	يكون قياس عمليات مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تحديد قيمة الأداء الاجتماعي نقدا	0,918	0.000
6	تتمثل معايير الأداء الاجتماعي في الالتزام القانوني بضرورة التمييز بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية و بتحمل هذه التكاليف من طرف المؤسسة	0,944	0.000
7	تزايد الاهتمام بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية يعود إلى محاولة تقييم أداء المؤسسة اجتماعيا	0,916	0.000
8	يقصد بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية الطريقة التي تستطيع المؤسسة من خلالها إعلام المجتمع بأنشطتها المختلفة ذات المضمون الاجتماعي (التقارير المالية)	0,919	0.000

0.000	0,947	يظهر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في الأشكال و القوائم المالية و التي تتضمن على كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمؤسسة	9
0.000	0,961	تُظهر المؤسسة أدائها الاجتماعي من خلال تضمينه في التقارير والقوائم المالية السنوية و الإفصاح عنه ضمن تقارير منفصلة عن التقارير التقليدية	10

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط لكل الفقرات تراوحت بين 0,854 و 0,964 وهي دالة بحيث أن مستوى الدلالة لم يتجاوز 0,05، 6 ومنه نعتبر جميع الفقرات صادقة معبرة عن صدق الأداة .

3- اختبار الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

يقيس اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان معاملات الارتباط سبيرمان Spearman بين معدل كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي للمحاور، وهذا بهدف التأكد من مدى تحقق الأهداف المبتغاة من الدراسة عن طريق المحاور التي تمت صياغتها.

يبين الجدول رقم أدناه معامل ارتباط متوسط كل محور من محاور الدراسة مع المتوسط الكلي لمحاور الدراسة.

الجدول رقم(3-16) الاتساق الداخلي للمحاور مع المحور الكلي

رقم المحور	المحور	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
الأول	ماهية المسؤولية الاجتماعية (مدى إدراك عناصر العينة لمعنى المسؤولية الاجتماعية).	0,997	0.000
الثاني	آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	0,995	0.000
الثالث	القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.	0,998	0.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS

نلاحظ أن هناك ارتباط قوي بين المحاور ، مع مستوى دلالة أقل من 0,05، وهذا يعني أن الفقرات صادقة لما وضعت من أجله

المطلب الثاني: اختبار ثبات الاستبيان

1- اختبار ثبات الاستبيان

الغرض من اختبار ثبات الاستبيان هو التأكد من الحصول على نفس النتائج المتحصل عليها في حالة إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية أو على الأقل الحصول على نتائج متقاربة مع الإبقاء على نفس الظروف المحيطة بالدراسة، ويتم هذا الاختبار بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's).

زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات لأجل تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة ، كما يظهر الجدول الموالي:

إحصائية الثبات (Statistiques de fiabilité)

الجدول رقم (3-17): ثبات الاستبيان

عدد العناصر	Alpha de Cronbach
42	0,995

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع الفقرات مرتفعة ويساوي 0.995 مما يؤكد وجود ثبات في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

المبحث الثالث: تحليل فقرات محاور الدراسة واختبار صدق الفرضيات

يعالج هذا المبحث تحليل فقرات محاور الدراسة، لاختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي كانت كإجابات أولية على الأسئلة الفرعية المطروحة في هذه الدراسة، كما تتم دراسة عدم وجود فروقات في الإجابات تبرر بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة المدروسة.

المطلب الأول: تحليل فقرات و نتائج محاور الدراسة

1- تحليل فقرات محاور الدراسة

عدد الفئات بناء على مقياس ليكارت الخماسي هو خمسة، وبناء على عدد الفئات والمدى نجد بأن طول الفئة يساوي 0.8، مما يمكننا من تحديد الفئات كالاتي:

$$\text{المدى} = \text{أكبر قيمة} - \text{أصغر قيمة} = 5 - 1 = 4$$

$$\text{طول الفئة} = \text{المدى} / \text{عدد الفئات} = 4 / 5 = 0.8$$

*الفئة الأولى: [1.00 إلى 1.79] : غير موافق تماما.

*الفئة الثانية: [1.80 إلى 2.59] : غير موافق.

*الفئة الثالثة: [2.60 إلى 3.39] : محايد.

*الفئة الرابعة: [3.40 إلى 4.19] : موافق.

*الفئة الخامسة: [4.20 إلى 5.00] : موافق تماما.

نستعمل في هذا المطلب مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري) من أجل ترتيب المتغيرات حسب متوسطها الحسابي، وكذا حسب درجة تشتتها عن هذا المتوسط وذلك لتحديد اتجاه الفرد من المتغير .

الفرع الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (3-18): الدلالات الاحصائية لإجابات المبحوثين حول ماهية المسؤولية

اجتماعية.

الاتجاه	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
موافق	20	1,258	3,69	الفقرة 01
موافق	17	0,837	3,93	الفقرة 02
موافق	18	1,125	3,91	الفقرة 03
موافق	16	1,043	3,96	الفقرة 04
موافق تماما	03	0,688	4,40	الفقرة 05
موافق	19	1,120	3,80	الفقرة 06
موافق	15	1,097	3,98	الفقرة 07
موافق	13	1,224	4,04	الفقرة 08 – أ
موافق	12	0,973	4,09	الفقرة 08 – ب
موافق	11	1,049	4,11	الفقرة 08 – ج
موافق تماما	06	0,920	4,29	الفقرة 08 – د
موافق تماما	02	0,815	4,51	الفقرة 09 – أ
موافق تماما	05	0,668	4,31	الفقرة 09 – ب
موافق	14	0,988	4,02	الفقرة 09 – ج
موافق	22	1,308	3,49	الفقرة 09 – د
موافق تماما	04	0,747	4,38	الفقرة 10 – أ

الفقرة 10 - ب	4,18	0,912	09	موافق
الفقرة 10 - ج	4,22	0,876	07	موافق تماما
الفقرة 10 - د	4,51	0,695	01	موافق تماما
الفقرة 11 - أ	4,11	1,049	10	موافق
الفقرة 11 - ب	3,53	1,254	21	موافق
الفقرة 11 - ج	4,20	0,894	08	موافق تماما
المتوسط العام	4,075	0,979		موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Microsoft Exel

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه إجمالاً أن أفراد العينة يرون بأن المحور الأول والمتمثل في ماهية المسؤولية الاجتماعية مهم جداً بالنسبة للقائمين على إدارات المؤسسات الاقتصادية، حيث أن أغلب الاتجاهات كانت بين موافق و موافق تماماً و بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور (4.075) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة وهي الفئة التي تشير إلى أن الخيار مهم. وتأتي الفقرة العاشرة " يتمثل البعد المجتمعي للمسؤولية الاجتماعية في: دعم مشاريع البحث و تكوين الطلبة والباحثين (دعم البحث العلمي " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يدر ب (4.51) وهو متوسط يفوق المتوسط الكلي للمحور وبانحراف معياري يقدر ب (0.695)، وبما أن الانحراف المعياري أقل من 01 فهذا يعني تركيز الاستجابات وعدم تشتتها، وتأتي الفقرة التاسعة والمتعلقة بـ " تتمثل المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية المستهلك في: المشروع غير مهتم بتعزيز الربح على حساب الجودة" في المرتبة الأخيرة (22) بمتوسط

حسابي يقدر بـ (3.49) وانحراف معياري (1.308) وبما أن الانحراف المعياري أكبر من 01 فهذا يعني عدم تركيز الاستجابات و تشتتها.

الفرع الثاني: آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم (3-19): الدلالات الاحصائية لإجابات المبحوثين حول آليات تطبيق

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الاتجاه	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
موافق	10	1,136	3,60	الفقرة 01
موافق	05	0,912	3,82	الفقرة 02
موافق	09	0,900	3,69	الفقرة 03
موافق	04	0,935	3,89	الفقرة 04
موافق	08	1,195	3,73	الفقرة 05 – أ
موافق	07	1,031	3,73	الفقرة 05 – ب
موافق	06	1,232	3,73	الفقرة 05 – ج
موافق تماما	03	0,927	4,22	الفقرة 05 – د
موافق تماما	01	0,609	4,64	الفقرة 05 – هـ
موافق تماما	02	0,783	4,42	الفقرة 05 – و
موافق		0,966	3,947	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Microsoft Exel

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه أن عناصر العينة يرون بأن المحور الثاني والمتعلق بآليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مهم بالنسبة للقائمين على إدارات المؤسسات الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور (3.947) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة التي تشير إلى خيار مهم.

وتحتل الفقرة الخامسة (هـ) والمتعلقة بنقض الخبرة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية بأهمية القياس والافصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.64) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الخامسة والتي تشير إلى أن الخيار مهم جدا وبانحراف معياري يقدر بـ (0.609) والذي يشير إلى تركيز الاستجابات وعدم تشتتها، وتأتي الفقرة الأولى والمتعلقة بـ " النظام المحاسبي المطبق لدى المؤسسة قادر على قياس الاداء الاجتماعي " في المرتبة العاشرة والأخيرة والمتعلقة بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.60) وانحراف معياري (1.136).

الفرع الثالث: القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم (3-20): الدلالات الاحصائية لإجابات المبحوثين حول القياس والافصاح

المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

الاتجاه	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
موافق	07	0,787	3.49	الفقرة 01
محايد	09	1,029	3,18	الفقرة 02
موافق	03	0,951	3,78	الفقرة 03
محايد	10	1,114	2,82	الفقرة 04
موافق	04	1,041	3,69	الفقرة 05
موافق	02	0,894	3,80	الفقرة 06

موافق	01	0,984	3,82	الفقرة 07
موافق	05	1,058	3,51	الفقرة 08
محايد	08	1,193	3,38	الفقرة 09
موافق	06	1,272	3,51	الفقرة 10
موافق		1,032	3,498	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Microsoft Exel

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن عناصر العينة يرون بأن المحور الثالث والمتعلق بالقياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية مهم بالنسبة للقائمين على إدارات المؤسسات الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور (3.498) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة التي تشير إلى خيار مهم.

وتحتل الفقرة السابعة والمتعلقة بتزايد الاهتمام بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية يعود إلى محاولة تقييم أداء المؤسسة اجتماعيا المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.82) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة والتي تشير إلى أن الخيار مهم وبانحراف معياري يقدر بـ (0.984) والذي يشير إلى تركيز الاستجابات وعدم تشتتها، وتأتي الفقرة الرابعة يتم القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على التقدير الشخصي في تحديد قيمة القياس في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ (2.82) وانحراف معياري (1.114) مما يعني عدم تركيز الاجابات وتشتتها.

2- تحليل نتائج الدراسة باستعمال مصفوفة الارتباط. (Corrélation de Pearson)

الجدول رقم (3-21): مصفوفة الارتباط بين محاور الدراسة.

الافصاح عن الأداء الاجتماعي	قياس الأداء الاجتماعي	آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية	
0,990**	0,996**	0,990**	1	المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية
0,964**	0,985**	1	0,990**	آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
0,981**	1	0,985**	0,996**	قياس الأداء الاجتماعي
1	0,981**	0,964**	0,990**	الافصاح عن الأداء الاجتماعي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

يتبين لنا من خلال ما سبق أن معظم المتغيرات درجتها مرتفعة مما يجعلها كمتغيرات حقيقية للدراسة حيث أنها تحظى بالقبول لدى عينة الدراسة، لذا يجب دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لاختبار التأثير المتبادل بينها.

ويتضح لنا من خلال الجدول رقم (10) أن جميع المتغيرات ترتبط بعلاقة طردية فيما بينها، ولكن تختلف قوة هذه العلاقة من متغير إلى آخر، فنجدها تصل إلى 0.990 بين الفقرة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية والفقرة الخاصة بآليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهي علاقة طردية قوية، ونجد هذه العلاقة هي نفسها بين الفقرة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والفقرة الخاصة بقياس الأداء الاجتماعي، وتصل هذه العلاقة إلى 0.990 بين الفقرة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والفقرة الخاصة بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي، وتتناقص هذه العلاقة حتى تصل إلى أدنى مستوى لها وهو 0.964 بين الفقرة الخاصة بآليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والفقرة الخاصة بالإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي وهي علاقة طردية.

المطلب الثاني: اختبار صدق الفرضيات

اختبار صدق الفرضيات (T-test./ R2./F-test)

لاختبار صدق فرضيات الدراسة، نقوم بحساب معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الأساسية والمتغير التابع، ثم نقوم باختبار جودة نموذج العلاقة باستخدام اختبار فيشر "F-test"، ثم حساب النسبة التي يفسرها كل متغير مستقل في المتغير التابع باستخدام معامل التحديد "R2"، ثم التأكد من معنوية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام اختبار "T-test".

الجدول رقم (3-22): اختبار صدق الفرضيات

اختبار التأثير	معامل التحديد	اختبار جودة النموذج	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية	المتغيرات المستقلة
T-test	R2	F-test		
-2,977	0,980	36,895	0,990	آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
-2,098	0,993	37,358	0,996	قياس الأداء الاجتماعي
7,061	,980	36,866	0,990	الإفصاح عن الأداء الاجتماعي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباطية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، حيث كان معامل الارتباط (0.99) وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية كمتغير تابع.

وكانت قيمة اختبار فيشر "F" (F=36.895) دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، وهو يدل على جودة نموذج العلاقة بين آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، وتدل قيمة معامل التحديد ($R^2=0.98$) على أن آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تفسر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بنسبة 98%، أما النسبة الأخرى فتفسرها عوامل أخرى خارج النموذج بالإضافة للأخطاء العشوائية الناتجة عن دقة اختبار العينة ودقة وحدات القياس، في حين تعبر قيمة اختبار ستيودنت ($T=-2.977$) على أن تأثير آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية له تأثير سلبي، بمعنى أن آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لها علاقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.

توجد علاقة ارتباطية سالبة بين آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (11) وجود علاقة ارتباط دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، تدل على وجود ارتباط بين قياس الأداء الاجتماعي والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، حيث كان معامل الارتباط (0.996) وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط قوية بين قياس الأداء الاجتماعي كمتغير مستقل والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية كمتغير تابع.

وتدل قيمة اختبار فيشر "F" ($F=37,358$) دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة النموذج القائم على العلاقة بين قياس الأداء الاجتماعي والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، أما قيمة معامل التحديد ($R^2=0.996$) فهي تشير إلى أن قياس الأداء الاجتماعي يفسر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية بنسبة 99.6%، وتبقى النسبة الأخرى تفسرها عوامل أخرى خارج النموذج، بالإضافة للأخطاء العشوائية الناتجة عن دقة اختبار العينة ودقة وحدات القياس، وتعبر قيمة اختبار ستيودنت ($T=-2.098$) على أن تأثير قياس الأداء الاجتماعي على المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية

عكسي، بمعنى أن قياس الاداء الاجتماعي له علاقة سالبة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.

توجد علاقة ارتباطية سالبة بين قياس الأداء الاجتماعي والمحاسبة عن المسؤولية

يتبين من الجدول وجود علاقة ارتباط دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، تدل على وجود ارتباط بين الافصاح عن الأداء الاجتماعي والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، حيث كان معامل الارتباط (0.990) وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط بين الافصاح عن الأداء الاجتماعي كمتغير مستقل والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية كمتغير تابع.

وكانت قيمة فيشر "F" (F=36.886) دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، وهي تدل على جودة نموذج العلاقة بين الافصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائج النموذج دون أخطاء، في حين تدل قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.980$) إلى أن الافصاح عن الأداء الاجتماعي يفسر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية بنسبة 98%، أما النسبة المتبقية فتفسرها عوامل أخرى خارج النموذج، بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن دقة اختيار العينة ودقة وحدات القياس، بينما تعبر قيمة ستودنت (T=7,061) على أن تأثير الافصاح عن الأداء الاجتماعي على المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية لا يمكن أن يصل الى الصفر، بمعنى أن الافصاح عن الأداء الاجتماعي له علاقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.

توجد علاقة ارتباطية موجبة بين الافصاح عن الأداء الاجتماعي والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

خلاصة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل الدراسة الميدانية والتي جاءت بهدف التعرف على إمكانية القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وخاصة فيما يخص التباين في المعلومات ومشكلة تضارب المصالح، حيث تمثلت الدراسة الميدانية في إعداد استمارة استبيان مكون من جزئين، الجزء الأول منه مخصص للمعلومات العامة والشخصية لأفراد العينة المدروسة. أما الجزء الثاني فهو مخصص لمشكلة الدراسة ومكون من ثلاث محاور.

بعد عرض الاستبيان و استرجاع الاستبيانات وفحصها تم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة عن طريق برنامج SPSS وهذا بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان واعتدالية التوزيع للبيانات، كذلك الصدق البنائي لفقرات الاستبيان، ثم تحليل إجابات أفراد العينة في كل محور من محاور الاستبيان وتحليل فقرات محاور الدراسة، ثم في الأخير القيام بالاختبارات اللازمة لمعرفة حقيقة فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تناول موضوع الدراسة محاولة للتعرف على مدى امكانية القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بحيث تكتسي المسؤولية الاجتماعية أهمية بالغة في تنمية العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية والمجتمع أو الأطراف المحيطة بها، فهي بذلك تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في توطيد العلاقة مع المجتمع لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها بسبب تأثيراتها السلبية المتزايدة عليه، وباتت العديد من الشركات الكبرى العالمية تصدر تقارير مستقلة خاصة بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه من خلال تطبيق ما يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية التي تسعى بمجالاتها المختلفة إلى تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة والتي لها تأثير على جميع فئات المجتمع، ومن ثم توصيل نتائج هذا القياس إلى الأطراف الاجتماعية المستفيدة وتقف في وجه هذا النوع من المحاسبة مشكلات تحديد نطاق الأنشطة الاجتماعية وكذا مشكلات قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.

ومع زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية زادت الحاجة إلى وجود نظام للمحاسبة الاجتماعية يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية، ومن ثم تحديد قيمتها باستخدام أساليب القياس المناسبة لذلك، والمشكلة التي تواجه المحاسب في هذه الحالة هي مشكلة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، نتيجة لطبيعة هذه الأنشطة ففي كثير من الأحيان يتعذر تحديد قيمة نقدية لهذه الأنشطة ويستجوب اللجوء إلى الأساليب التحكيمية الخاضعة للتقدير الشخصي، ومن ثم تسجيل وتبويب نتائج هذا القياس وعرضها في شكل بسيط ومفهوم على الأطراف المستفيدة منها بدون تحيز إلى جهة معينة، من خلال عملية الافصاح المحاسبي في القوائم المالية التقليدية أو في قوائم منفصلة أو مستقلة، وذلك لمساعدة الأجهزة الرقابية في تقويم الاداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية ومدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية والقوانين والتعليمات الخاصة بذلك.

يعتبر موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية جديد نسبيا على مجتمعا وبالتحديد على مؤسساتنا فلقد توصلنا هذه الدراسة إلى أن هناك إدراك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الواقعة في المنطقة الصناعية بولاية برج بوعرييج، ولكن تطبيقها لا يزال في بدايته أو منعدم إن صح التعبير وذلك لوجود عدة معوقات أو صعوبات تقف عائقا لها كعدم وجود

التشريعات والقوانين التي تنظم هذه المسؤولية وكذا ضعف رقابة أجهزة الدولة والجمعيات المهنية ذات العلاقة على الأداء الاجتماعي لهذه المؤسسات، وإلى كون النظام المحاسبي المطبق في هذه المؤسسات غير قادر على قياس الاداء الاجتماعي، لذا على الجمعيات المهنية المحاسبية إجراء البحوث والدراسات

اللازمة لبناء نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق وبأقل تكلفة ممكنة.

فالمؤسسات الاقتصادية تتعامل مع العديد من الأطراف داخلية مثل العمال أو خارجية مثل المجتمع الذي تشتغل فيه، وهي بذلك ملزمة بتحمل مسؤوليتها كاملة تجاه حقوق هؤلاء الأطراف.

أولاً- اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "هناك صعوبات في تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك لعدم وجود تشريعات وقوانين تلزم هذه المؤسسات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي من جهة، وإلى أن النظام المحاسبي المطبق في هذه المؤسسات غير قادر على قياس هذا الأداء".

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة الصعوبات في تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

يتضح لنا من خلال الدراسة النظرية أن هناك صعوبات في تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعود إلى عدم وجود تشريعات وقوانين تلزم المؤسسات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، وإلى أن النظام المحاسبي المطبق في هذه المؤسسات غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي، وعلى هذا اجتمعت إجابات الباحثين في الدراسة الميدانية التي قمنا بها، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى والقبول بها.

الفرضية الثانية: يتم قياس الاداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية نقدا بالاعتماد على التكلفة المثبتة في الوثائق المبررة.

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة أسلوب قياس الاداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية.

يتبين لنا من خلال الدراسة النظرية أن طريقة تحديد قيمة الأداء الاجتماعي نقدا تعتبر الاقرب إلى تحديد صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على التكلفة المثبتة في الوثائق المبررة، وعلى هذا اجتمعت معظم إجابات عناصر عينة الدراسة الميدانية التي قمنا بها، مما يؤكد صحة الفرضية الثانية والقبول بها.

الفرضية الثالثة: تفصح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن أدائها الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير التقليدية وذلك بطريقة تضمن وصولها إلى كافة المستفيدين منها دون تحيز إلى جهة معينة.

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة الكيفية التي تفصح بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن أدائها الاجتماعي.

يتضح لنا من خلال الدراسة النظرية أن العديد من الشركات الكبرى في العالم تفصح عن أدائها الاجتماعي ضمن قوائم مالية منفصلة عن القوائم التقليدية، وبهذا يتبين لنا أن أسلوب الافصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير التقليدية بطريقة تضمن وصولها إلى كافة المستفيدين منها دون تحيز إلى جهة معينة تعتبر الطريقة الأنجع لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات، وعلى هذا اجتمعت إجابات المبحوثين في الدراسة الميدانية التي قمنا بها، مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والقبول بها.

ثانيا - نتائج الدراسة:

استنادا إلى الدراسة النظرية والميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

1- ما تم دراسته هو عينة صغيرة من مؤسسات القطاع الاقتصادي في الجزائر الا أن لها وزن كبير، ومن خلال ما عيناه يمكن القول أن المؤسسات في طريق التبني للمسؤولية الاجتماعية ولا يمكن التحدث عن نضج المؤسسات في هذا المجال.

2- تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين ورجال الأعمال وحتى الأطراف المحيطة بالمؤسسات، وهذا دليل على وعي هذه الجهات بأهمية هذا الموضوع

3- هناك صعوبات أخرى في تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تتمثل في:

* نقص الخبرة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية بأهمية القياس والافصاح المحاسبي عن الداء الاجتماعي.

* ضعف رقابة أجهزة الدولة على الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية.

* ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية.

4- عدم وجود اطار عام موحد للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مطبق في الجزائر، ويرجع ذلك إلى عدم تضافر الجهود من كافة الأطراف ذات العلاقة من دولة وقطاع خاص والجمعيات المهنية المحاسبية لإعداد إطار عام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

5- معظم جهود المؤسسات الاقتصادية تنحصر في دعم أعمال خيرية غير تنموية، دون التطرق إلى تغيير المستوى المعيشي لتحقيق الرفاه الاجتماعي والصحي والاقتصادي والبيئي لأبناء المجتمع بشكل مستدام.

6- لا يزال الفكر المحاسبي المعاصر لم يتوصل إلى طرق محاسبية تتميز بموضوعية في عملية القياس المحاسبي لمنافع الأنشطة الاجتماعية، وذلك بسبب الصعوبات التي تتمثل في التعبير عن هذه المنافع بالقياس النقدي.

ثالثا - التوصيات:

وبناء على النتائج السابقة، فإنه يمكن إيجاز أهم التوصيات كالتالي:

1- تشجيع الدراسات والأبحاث الخاصة بالمحاسبة الاجتماعية، وتنمية اهتمام الباحثين بتحديد معالم نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

2- إخضاع الشركات الاقتصادية الجزائرية للعديد من الهيئات الرقابية لضمان الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها خلال السنة، وما يترتب عليها من تكاليف اجتماعية تكون مسجلة ومبوبة بشكل واضح ودقيق، مثلها مثل التكاليف الاقتصادية، وذلك في دفاتر وسجلات المؤسسة، ومن ثم عرضها في القوائم المالية المنشورة.

3- تعزيز ثقافة المؤسسات في المجال الاجتماعي من خلال الدور الاعلامي الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات.

4- تفعيل وتثمين كل مبادرة من شأنها أن تساهم في الافصح المحاسبي داخل شركات الاقتصادية الجزائرية وذلك لضمان الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية.

5- اعتماد الرفاهية الاجتماعية ضمن أهداف الوحدة الاقتصادية بما يمكن النظام المحاسبي المطبق استنادًا للآثار الاجتماعية والبيئية وضرورة تكامل النظام المحاسبي للرفاهية الاجتماعية في الوحدة الاقتصادية لتحقيق الربط بين حساباتها.

6- توعية المؤسسات عن طريق عقد المحاضرات والندوات وورش عمل وإصدار النشرات وإعداد أجهزة الاعلام لبرامج خاصة بحماية المستهلك بالمحافظة على جودة المنتج والخدمة، وبرامج تتعلق بالبيئة وأهمية المحافظة عليها دون ربطها بالتكاليف.

رابعاً- أفاق الدراسة:

يمكن أن نقترح القيام بالدراسات التالية:

1- دراسة حول سبل التعاون بين المنظمة الدولية للقياس والمواصفات (ISO) و الدول العربية لاعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

2- دراسة حول المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مراكز الرعاية الصحية الجزائرية.

3- مقارنة المسؤولية الاجتماعية بين المفهوم و أرض الواقع(داخل المؤسسة الاقتصادية)

4- دراسة حول دور الاقتصاد الاسلامي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً - باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. بدوى محمد عباس، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، دار المكتب الجامعي للنشر، القاهرة، مصر، 2007.
2. بدوى محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.
3. بدوي محمد عباس، وعثمان الأميرة إبراهيم، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
4. حلوة حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
5. حلوة حنان رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2003.
6. الراشدي سعيد علي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الاردن، 2007.
7. سلامة نبيل، بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، ط2، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، مصر، 1999.
8. الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، 1990.
9. طاهر محسن وآخرون، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
10. الفضل مؤيد وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002.
11. القاضي حسين، حمدان مأمون، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
12. محمود سمير عبد الغني، تطورات في علم الاجتماع الاقتصادي، المراجعة الاجتماعية، أداة فعالة لتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، جمهورية مصر العربية، 2010.
13. مطر محمد، السويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ب- الرسائل والأطروحات:

1. أبو سمرة حامد أحمد صلاح، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة

- الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص ص 29
2. بويحي صالح، مخالفة عبد الحق، المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الخاصة بالجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، علم اجتماع التنمية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2013.
3. حامد أحمد صلاح أبو سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
4. خالد صبحي حبيب، مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، 2011.
5. خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سوناطراك، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007.
6. سوسن زيرق، الإفصاح المحاسبي عن قرض الإيجار في النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012، ص: 85
8. عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة - فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 25
9. عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص ص: 25-26
10. عودة إياد محمد، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات التخرج لبرنامج الماجستير، محاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.
11. فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2010، ص: 9.
12. محمد السالم اللولو، مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.
13. محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2008، ص 33.
 14. نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2010

ج- المجلات والدوريات:

1. أبو العزم فهيم، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية - حالة جمهورية مصر العربية-، مجلة الإدارة العامة، المجلد 45، العدد 1، 2005.
2. جربوع يوسف، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 01، 2007.
3. جودة عبد الحكيم مصطفى وآخرون، مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2009.
4. السعد صالح، المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية، الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، دراسة ميدانية استكشافية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 21، العدد 02، 2007.
5. الشرايري ماجد، المومني غازي، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 67، 2006.
6. الصبان محمد عبد السلام، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 01، السنة 15، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1987.
7. عطية خالد وآخرون، منهج مقترح لقياس التكاليف والمنافع البيئية في المشروعات الصناعية، المجلة العلمية، المجلد 06، العدد 02، 2005.
8. النعيمات سعيد مخلد، فارس جميل الصوفي، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011.
9. يحيى زياد وآخرون، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24، العدد 67، 2002.
10. يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد 1، 2007.
11. نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية

أيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، ص:8.
✓ الملتقيات والندوات:

1. بن عمارة نوال، طرق الإفصاح والقياس لمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 2010.
2. بن عيشي بشير، قوفي سعاد، عرقابي عادل. المسؤولية الاجتماعية و الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة. الملتقى العلمي الدولي الأول حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10 - 11 نوفمبر 2009، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
3. بوخلخال يوسف، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي)، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، يومي 14 و15 فيفري 2012.
4. زوينة بن فرج، التحكم في الإفصاح والتحفظ المحاسبي ضرورة للحكم على نكاه المحاسب، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2012، ص ص: 3-4.
5. السحيباني صالح. المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، بيروت، 23-25 مارس 2009، ص 04.
6. عبد الرزاق شحادة، سمير ابراهيم البرغوثي، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 13
7. العاني حارس كريم، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية -دراسة تطبيقية في مملكة البحرين-، المؤتمر العلمي الرابع "الريادة والإبداع"، 15-16/03/2005، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة فيلادلفيا.
8. عرابة رابح، بن داودية وهيبية، المداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية - عرض تجارب بعض الشركات العالمية-، ملتقى.

9. عزوي عمر وآخرون، دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار 2010..
10. فاطمة الزهراء رقايقية، مساهمة دقة القياس المحاسبي والإفصاح في جودة المعلومة المالية، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2012، ص: 7.
11. مقدم وهيبة، سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، 13، 14، ديسمبر 2011.
12. مقدم وهيبة، المداخلة بعنوان: تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، ملتقى التساؤلات والإمكانيات المتاحة لاختيار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو، ص2.
13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة 2004.
14. مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2012، ص: 9.
- ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abu-Baker Nafez, **Corporate Social Reporting and Disclosure Practise in Jordan**, derasat, Vol.27, No.1, 2000.
2. Astrid Mullenbach , **La responsabilité sociétale des entreprises**, LE FLANCHEC, Sorbonne, Paris 2002, P05
3. Baker Nafes and Adel-Karim Mohammed, **Corporate Social Responsibility and accountability As a Comprehensive Approach for Developing Reporting and Disclosure Practices in Jordan**, derasat, Vol.25, No.2, 1998.
4. Joël Ernult, Arvind Ashta, **Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise**, théorie des parties prenantes : Évolution et

perspectives, Groupe ESC Dijon Bourgogne, Cahiers du CEREN21, 2007,P: 17

5. Transparence du secteur public et politique de l'investissement international, **OECD**, 2003, p : 8.

ثالثاً - المواقع الالكترونية:

1. <http://islamfin.go-forum.net/t14-topic>
2. <http://mbagroup.ibda3.org/t94-topic>
3. www.p-s-e.com

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: شركة Scovill Manuf. Comp – تقرير العمل الاجتماعي

المطلوبات	الموجودات	الرقم
<p>- ترقية العاملين من الأقليات إلى مراكز أعلى، لا تزال دون المستوى المقبول.</p> <p>- تقدم العجزة من كسب المهارات والخبرات، لا تزال في حدود الدنيا</p>	<p>فرص التوظيف:</p> <p>- لقد أدى توسع الشركة في نشاطاتها إلى خلق 10000 فرصة عمل جديدة</p> <p>- الخطط الأساسية للتطوير.</p> <p>- برنامج توفير فرص التوظيف للأقليات حيث ساعدت هذه البرامج في رفع نسبة تشغيل الأقليات من 6% سنة 1962 إلى حوالي 19% سنة 1972.</p> <p>- برنامج تشغيل العجزة.</p>	01
<p>- لا تزال الشركة ترمي بنفاياتها من العمليات الانتاجية في الأراضي الزراعية المجاورة.</p>	<p>حماية البيئة ومكافحة التلوث:</p> <p>- تم وضع جهاز لقياس درجة التلوث الجو بالدخان والرذاذ المتطاير من فتحات المصانع.</p> <p>- قامت الشركة بتخصيص 1.3% من صافي الربح قبل الضريبة لتنظيف مجرى النهر في المدينة.</p>	02
<p>- البرامج الخاصة بقيام الشركة في بناء مساكن لمحدودي الدخل غير فعالة، بدرجة كافية، قياسا بالوقت المستنفذ بالبناء والمبالغ المنفقة عليها.</p>	<p>التفاعل مع المجتمع:</p> <p>- كانت تبرعات الشركة للمؤسسات الخيرية في حدود 1.2% من صافي الربح قبل الضرائب خلال الخمس سنوات الماضية.</p>	03

الملحق رقم 02: نموذج Linowes شركة-تقرير النشاط الاجتماعي - الاقتصادي.

الأنشطة الخاصة بالأفراد:			أولا
			أ
		المزايا:	
		XX	1
		XX	2
		XX	3
		XX	4
	XX		مجموع المزايا المتحققة للأفراد
			ب
			مطروحا منه الأضرار:
	(XX)		تأجيل إضافة أجهزة أمان في آلات التقطيع
XX			صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالأفراد
الأنشطة الخاصة بالبيئة:			ثانيا
			أ
		المزايا:	
		XX	1
		XX	2
		XX	3
	XX		مجموع المزايا
			ب
			مطروحا منه الأضرار:
		XX	1
		XX	2
	(XX)		مجموع الأضرار
XX			صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالبيئة
الأنشطة الخاصة بالإنتاج			ثالثا
			أ
		المزايا:	
		XX	1
		XX	2
	XX		مجموع المزايا
	XX		ب
			مطروحا منه الأضرار: تكلفة جهاز الأمان الموصى باستخدامه من قبل لجان الأمان، ولكن لم يضاف أو يستخدم في عملية أمان المنتج
XX			صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالإنتاج
XX			صافي العجز الاجتماعي-الاقتصادي للسنة
XX			+ الرصيد في 1/1
XX			الصافي الكلي للأداء الاجتماعي-الاقتصادي للأنشطة في 12/31

الملحق رقم 03: نموذج Ester

تقرير التأثير الاجتماعي - شركة.....

المنافع الاجتماعية			
	XX		السلع والخدمات التي تم توفرها
			مدفوعات للعناصر الأخرى في المجتمع:
		XX	عمالة موظفة
		XX	مدفوعات السلع والخدمات أخرى
		XX	ضرائب مسددة
		XX	تبرعات وإعانات
		XX	توزيعات وفوائد مدفوعة
	XX	XX	قروض للغير ومدفوعات أخرى
	XX		منافع إضافية مباشرة للعاملين
	XX		خدمات ومعدات وتسهيلات ممنوحة للغير
	XX		تحسينات للبيئة
	XX		منافع أخرى
XX			مجموع المنافع الاجتماعية
			ينزل منه:
التكاليف الاجتماعية			
	XX		سلع ومواد أولية تم الحصول عليها من المجتمع
	XX		مبان ومعدات مشتراة
	XX		عمل وخدمات مستخدمة
			تفرقة عنصرية:
		XX	في التعيين (تمييز خارجي)
	XX	XX	في تحديد الوظائف وفي الترقية (تعيين داخلي)
	XX		إصابات وأمراض عمل
	XX		خدمات عامة وتسهيلات مستخدمة
			أضرار للبيئة:
		XX	أضرار للأرض
		XX	تلوث الهواء
		XX	تلوث المياه
		XX	ضوضاء
		XX	مخلفات

		XX	تشويه جمال البيئة
		XX	أضرار أخرى للبيئة
	XX		تكاليف أخرى
(XX)	XX		مجموع التكاليف الاجتماعية
XX			الفائض (العجز) الاجتماعي للسنة + الفائض أو العجز في 1/1
XX			الفائض المتراكم أو العجز المتراكم في 12/31

الملحق رقم 04: نموذج seidler

تقرير الدخل الاجتماعي

مقارنة عناصر التكاليف والايادات لإحدى الجامعات الأمريكية باستخدام مفهوم المحاسبة المالية

والمحاسبة الاجتماعية

كلي	جزئي	تقرير الدخل الاجتماعي	كلي	جزئي	تقرير الدخل المالي
		المنافع الاجتماعية:			الايادات:
	XX	منافع التعليم على المجتمع		XX	الرسوم التي يسدها الطلاب
	XX	منافع البحوث على المجتمع		XX	منح أبحاث
XX		مجموع المنافع الاجتماعية		XX	إعانة الدولة
			XX		مجموع الإيرادات
		التكاليف الاجتماعية			التكاليف:
	XX	الرسوم التي يسدها الطلاب للجامعة		XX	تكاليف التعليم
	XX	تكاليف البحوث		XX	تكاليف البحوث
	XX	بحوث الدولة		XX	مساعادات طلابية
	XX	عناصر أخرى		XX	تكاليف إضافية
(XX)		مجموع التكاليف الاجتماعية	(XX)		مجموع التكاليف
XX		صافي الدخل أو العجز الاجتماعي	XX		صافي الربح أو الخسارة

المصدر: مؤيد الفضل وآخرون، مرجع سابق، ص 196.

الملحق رقم 05: تقرير الدخل الاجتماعي للمنشآت الهادفة للربح

XX	القيمة المضافة من النشاط الاقتصادي
XX	+ مخرجات مرغوبة اجتماعياً ولا يمكن بيعها
(XX)	- آثار غير مرغوبة اجتماعياً ولم يسدد مقابل لها
XX	= صافي الدخل الاقتصادي - الاجتماعي

الملحق رقم 06: نموذج عبد المجيد
حساب الأرباح والخسائر (المالي - الاجتماعي)

كلي	جزئي	الإيرادات الخاصة بالنشاط الاقتصادي	كلي	جزئي	التكاليف الخاصة بالنشاط الاقتصادي
XX		مجمّل الربح	XX		مصاريف إدارية
	XX	إيرادات أوراق مالية	XX		فوائد السندات والقروض
	XX	شركات تابعة	XX		إهتلاكات
XX		أوراق مالية أخرى	XX		خسائر أو مصاريف عرضية
XX		إيرادات متنوعة	XX		مخصصات (بيان أو كشف مرفق)
XX		صافي الربح	XX		صافي الربح
XX		إيرادات تخص مدة سابقة	XX		مخصصات إضافية (إهتلاكات إضافية)
XX		محول من مخصصات أو احتياطات	XX		مخصص ضرائب
XX		صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية	XX		صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية
			تكاليف خاصة بالنشاط الاجتماعي		
					أنشطة خاصة بالعمالين
					إهتلاكات خاصة بالعمالين
					إهتلاكات الموجودات
				XX	تكاليف أخرى
				XX	أنشطة خاصة بالتفاعل مع البيئة
			XX		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
				XX	تكاليف أخرى
			XX		تكاليف علاج أضرار بيئية للسنة الحالية
			XX		غرامات مخالفة قوانين بالبيئة للمجتمع
			XX		مخصص التزامات اجتماعية
			XX		صافي الربح بعد خصم التكاليف الاجتماعية
XX		صافي الربح بعد خصم تكاليف الأنشطة الاجتماعية	XX		تكاليف علاج أضرار بيئية للسنوات السابقة
			XX		صافي الربح القابل للتوزيع

الملحق رقم 07: الاستبيان

المدرسة العليا للتجارة

أخي الفاضل / أختي الفاضلة...

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته

تحية طيبة و بعد

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: " دراسة إمكانية القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" وذلك استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص " محاسبة ومالية ". لذي نرجو منكم التكرم بالإجابة على محاور الاستبيان المرفق بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة، علما بأن البيانات التي ستقدمونها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. إن دقة النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة تتوقف على مدى تجاوبكم مع محاور الاستبيان،

لذا نرجو إعطائه الأهمية المناسبة دعما منكم للبحث العلمي.

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

تحت إشراف الأستاذة: بوبريط رشيدة

الباحث: جرادة يوسف

- 1- العمر أقل من 30 سنة 30 و 40 سنة 41 و 50 سنة أكبر من 50 سنة
- 2- المؤهل العلمي: ليسانس/ماجستير ماجستير دكتوراه أخرى:.....
- 3- التخصص العلمي: محاسبة مالية و بنوك ادارة وتسيير أخرى:.....
- 4 - الوظيفة: الادارة العامة مصلحة المالية مصلحة المحاسبة الخبرة المحاسبية
- 5- سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات 5 و 10 سنوات 11 و 15 سنة أكبر من 15 سنة
- 6- عدد الدورات التي التحقت بها في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:.....دورة .

المحور الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية (مدى إدراك عناصر العينة لمعنى

المسؤولية الاجتماعية).

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
1	المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج تحديد.					
2	المسؤولية الاجتماعية هي إدماج القضايا الاجتماعية والبيئية ضمن اهتمامات المؤسسة الاقتصادية في صنع القرار					
3	المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي اتجه القوى العاملة بتحسين الظروف الاجتماعية لهم ولعائلاتهم					

					المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتجاوز مسؤوليتها كوحدة اقتصادية, بل تتضمن تفاعل المؤسسة مع المجتمع المحلي	4
					المسؤولية الاجتماعية تخلق روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف المتفاعلة في المؤسسة الاقتصادية	5
					تمثل المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمؤسسة الاقتصادية أتجاه المجتمع وبذلك تساهم في تحسين صورتها فيه	6
					يعود الضعف في إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية عند المؤسسات الاقتصادية إلى نقص الاعلام من جهة وإلى عدم ادراك فوائدها من جهة أخرى	7
					يتمثل البعد البشري للمسؤولية الاجتماعية في:	
					أ - تكافؤ الفرص بين العاملين في جميع الامتيازات الوظيفية دون محاباة وتمييز جهوي	8
					ب - الاهتمام بالجانب الاجتماعي والترفيهي للعمال وعائلاتهم	
					ج - توفير مناصب شغل لذوي الاحتياجات الخاصة	
					د- تقديم الاعانات و التصريح بها لدى الضمان الاجتماعي في حالات العجز و الوفاة	
					تتمثل المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية المستهلك في:	9
					أ- الصدق التام اثناء الدعاية والاشهار عن منتجاتها	
					ب- توفير المعلومات الضرورية حول الاستخدام الصحي للمنتجات	
					ج - الاستماع لرغبات واقتراحات وشكاوى المستهلكين و الاستجابة لها في الوقت المناسب	
					د- المشروع غير مهتم بتعظيم الربح على حساب الجودة	
					يتمثل البعد المجتمعي للمسؤولية الاجتماعية في:	
					أ- العمل على التخلص من المنتجات الفاسدة بالطرق القانونية	10
					ب- المحافظة على البنية التحتية للمجتمع	
					ج- دعم النشاط الخيري للجمعيات الدينية و الخيرية و الثقافية و الرياضية	
					د- دعم مشاريع البحث و تكوين الطلبة والباحثين (دعم البحث العلمي)	
					يتمثل البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في:	
					أ- العمل على استخدام تكنولوجيا و مواد صديقة للبيئة	

					ب- المساهمة في حماية البيئة باتباع الآليات التي تضمن ذلك دون النظر إلى تكلفتها	11
					ج- السهر على الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية (العمل على عدم استنفادها)	

المحور الثاني: آليات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
					النظام المحاسبي المطبق لدى المؤسسة قادر على قياس الاداء الاجتماعي	1
					تتجلى أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مكانة التكاليف الاجتماعية في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المؤسسة الاقتصادية	2
					تهدف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى استدراك قصور المحاسبة التقليدية في مجال القياس والافصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية	3
					تختص المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية والافصاح عنه	4
					يعود عدم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى الأسباب التالية:	
					أ- ضعف ادراك المؤسسات الاقتصادية لمسئوليتها اتجاه المجتمع	
					ب- النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الجزائرية غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي	
					ج - عدم وجود تشريعات و قوانين تلزم المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن أداءها الاجتماعي	5
					د- ضعف رقابة أجهزة الدولة على الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية	
					هـ- نقص الخبرة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية بأهمية القياس والافصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي	
					و- ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مسيري المؤسسات	

						الاقتصادية
--	--	--	--	--	--	------------

المحور الثالث: القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعبر التكاليف الاجتماعية عن ما تتحمله المؤسسة الاقتصادية نتيجة اضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية بصفة الزامية أو اختيارية					
2	يتحدد القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من خلال الثمن أو التكلفة المثبتة في الفاتورة أو الوثيقة المبررة					
3	نقصد بالمنافع الاجتماعية تلك الفوائد التي تعود فوائدها على أطراف في المؤسسة أو خارجها بشكل مباشر أو غير مباشر					
4	يتم القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على التقدير الشخصي في تحديد قيمة القياس					
5	يكون قياس عمليات مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تحديد قيمة الأداء الاجتماعي نقدا					
6	تمثل معايير الأداء الاجتماعي في الالزام القانوني بضرورة التمييز بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية و بتحمل هذه التكاليف من طرف المؤسسة					
7	تزايد الاهتمام بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية يعود إلى محاولة تقييم أداء المؤسسة اجتماعيا					
8	يقصد بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية الطريقة التي تستطيع المؤسسة من خلالها إعلام المجتمع بأنشطتها المختلفة ذات المضمون الاجتماعي (التقارير المالية)					
9	يظهر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في الأشكال و القوائم المالية و التي تتضمن على كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمؤسسة					
10	تُظهر المؤسسة أدائها الاجتماعي من خلال تضمينه في التقارير والقوائم المالية السنوية و الإفصاح عنه ضمن تقارير منفصلة عن التقارير التقليدية					